# المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

## قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية


# *السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001*

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

**تخصص: تحليل السياسة الخارجية**


**إعداد الطالبة:** **إشراف الأستاذ:**

**أمريو وردية** **د. ناجي عمارة**


**أعضاء لجنة المناقشة:**

د. ناجي عمارة.....مقررا

د. فليسي نرجس.....رئيسا

د. العيدي نور الدين.....مصححا

**السنة الجامعية: 2015/2014.**

# شكر وعرفان

الشكر والحمد لرب العالمين الذي أمدنا بالقدرة لإتمام هذه الدراسة رغم كل شيء، مصداقا لقوله تعالى في محكم تنزيله: «**من يتق الله يجعل له مخرجا و يرزقه من حيث لا يحتسب**».

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعمدة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية "أساتذتها"، أولهما الأستاذ الفاضل، الدكتور **ناجي عمارة** لقبوله الإشراف على هذه الدراسة رغم انشغالاته، وأشكره على كل التوجيهات والنصائح القيمة التي قدمها لي أثناء انجاز هذه الدراسة.

وثانيهما الأستاذ برقوق محند الذي أشكره على تفهمه ودعمه المعنوي. شكر خاص لجميع من ساهم في هذه الدراسة، وأخص بالذكر أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وخاصة بن عبد العزيز مصطفى، مرزاق مختار، بوطورة مصطفى وعقة نسيمة، وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم إثراء هذه الدراسة بتوجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة.

**وردية**

# الإهداء

أهدي هذا العمل،

إلى الوالدين الكريمين **أمي وأبي**، ... لا تكفي الكلمات لشكرهما على عطائهما، حفظهما الله وأطال الله في عمرهما لنرد القليل من معروفهما لنا.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

الى خالي، خالاتي وخاصة بركال نوارة وبناتها.

إلى شهداء الثورة الجزائرية المجيدة

إلى كل من يعمل بإخلاص من أجل الجزائر

إلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى الصديق المخلص الذي دعمني في انجاز هذه المذكرة

إلى كل من ساندني في اعداد هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة

**وردية**

## الملخص:

تعد السياسة الخارجية الأمريكية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الدارسين لما لها من تأثير عالمي في النظام الدولي بعد فترة الحرب الباردة وتوليها القيادة العالمية في عالم الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

تزايدت أهمية السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على اثر بروز خطر الإرهاب الدولي، ما استدعى من الولايات المتحدة الاعتماد على مبدأ الحرب الاستباقية ضد الدول التي هددت أمنها القومي، لذا أعلنت الحرب ضد أفغانستان بحجة القبض على زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" والقضاء على حركة طالبان، رغم أن الاهتمام الأمريكي بأفغانستان يرجع إلى فترة الحرب الباردة، وأن المخططات الأمريكية لهذه الحرب هيأت قبل أشهر من وقوع الأحداث.

تأتي السياسة الأمريكية في أفغانستان لتحقيق عدة أهداف جيوسياسية في منطقة أسيا وذلك بالنظر لامتلاكها لخزانات هامة من الثروات الطبيعية والاقتصادية وخاصة في منطقة بحر قزوين ودول أسيا الوسطى، كما تمكنها أفغانستان من الاقتراب من هذه الثروات ومراقبة القوى الكبرى في هذه المنطقة ومحاصرة نفوذها على غرار روسيا والصين.

واجهت الولايات المتحدة في أفغانستان عدة صعوبات و تحديات خلال أربعة عشر سنة من العمليات العسكرية، خاصة في ظرف الأزمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف الحرب وهو ما جعلها تعلن إنهاء العمليات العسكرية في 2015 وتدخل في مسار سحب القوات الأمريكية من أفغانستان لتتولى مهمة تحقيق الأمن الشرطة والجيش الأفغانيين بعد الخروج النهائي للقوات الأمريكية في 2016.



**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية، أفغانستان، أحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب الأمريكية على أفغانستان.

**Résumé :**

La politique étrangère américaine est considérée parmi les thèmes les plus importants qui intéressent les chercheurs, surtout après l'effondrement du l'URSS et la mentée des Etats-Unis comme la première puissance mondiale.

Les attentats du 11 Septembre 2001 à donné la légitimité d'utiliser la force contre les pays qui menacent la sécurité nationale américaine, pour cela, elle à déclenché la guerre contre l'Afghanistan sous prétexte d'arrêter le chef d'organisation d'Al-Qaïda et le mouvement des Talibans.

Mais, la réalité montre que les USA ont accordé à ce pays une importance depuis la guerre froide, pour quelle puisse protéger ces intérêts économiques en Asie (Asie centrale et mer caspienne), et pour maintenir le contrôle sur les grandes puissances de cette région telle que la Russie, la Chine et l'Iran.

Après quatorze ans de la présence américaine en Afghanistan, les USA ont rencontré plusieurs difficultés notamment :

- L'augmentation des coûts de guerre ;
- Les effets négatifs de la crise financière sur l'économie américaine;
- L'influence de l'opinion public.

Ces éléments ont poussé les Etats- Unis d'Amérique au retrait de ses forces d'Afghanistan en 2015 et transférer les missions de sécurité de ce pays à la police et aux forces armés Afghane.

**Mots-clés :** La politique étrangère, Afghanistan, Les événements du 11 septembre 2001, La guerre Américaine en Afghanistan.

**Abstract:**

The American foreign policy is considered among the most important themes which interest the researchers, especially after the collapse of the URSS and the raise of the USA as the first world power.

The attacks of September $11^{th}$, $2001$ have rogiven the legitimacy to the United States of America to use the strength against the counties which threatened the American National Security. For this reason, the USA started the war against Afghanistan under the pretext of arresting the leader of Al-Qaeda organization and the Talibans movement.

However, the reality shows that the USA accorded a special importance to Afghanistan since the cold war in order to protect their economic interests in Asia (Central Asia and Caspian Sea), and to maintain the control over the major powers of this region such as Russia, China and Iran.

After fourteen years of the American presence in Afghanistan, the USA has met several difficulties, in particular:

- ✓ The increase of the war costs;
- ✓ The negative effects of the financial crisis on the American economy;
- ✓ The influence of the public opinion.

These elements urged the United States of America for the retreat of its forces in Afghanistan in $2015$ and to transfer the mission of security of this country for the police and the Afghane armed forces.

**Key words:** Foreign policy, Afghanistan, The events of september$11, 2001$, American war in Afghanistan.

# قائمة الجداول والخرائط

## 1- الجداول:


| الجـــدول | الصفحة |
|---|---|
| **جدول رقم 1:** جدول المساعدات الأمريكية بعد 2001 | **17** |
| **جدول رقم 02:** حجم احتياطات النفط والغاز الطبيعي في جمهوريات أسيا الوسطى عام 2006 | **48** |
| **جدول رقم 03:** عدد الخسائر البشرية لقوات التحالف في أفغانستان بالشهر والسنة من 2001 حتى 2015 | **98** |


## 2- الخرائط:


| الخـريـطـة | الصفحة |
|---|---|
| **الخريطة رقم 1:** خريطة أفغانستان والدول المجاورة لها | **45** |
| **الخريطة رقم 2:** خريطة توزيع الاثنيات في أفغانستان | **59** |
| **الخريطة رقم 3:** خريطة تواجد القوات الدولية وبرامجها في أفغانستان | **74** |


## 3- الأشكال:


| الشـــكـل | الصفحة |
|---|---|
| **الشكل رقم 01:** منحنى بياني لعدد الضحايا في صفوف الجنود الأمريكيين خلال المدة الزمنية المحددة من 2002 إلى 2015. | **85** |

# مقدمة

سعت الدول منذ القديم إلى تحقيق مصالحها الداخلية ذات الارتباط الخارجي باستعمال جميع الوسائل كالمفاوضات والحروب، غير أن إدراك هذه الدول لوجود مصالح مشتركة فيما بينها جعلها تبحث عن الوسائل التي تسهل لها عملية تبادل المصالح وتجنبها المزيد من الخلافات والحروب.

كل هذه العوامل ساهمت في استمالة الدول لفتح مجال لخلق علاقات تربط فيما بينها لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، وبذلك اكتسبت السياسة الخارجية في العصر الحديث أهمية كبيرة لكونها تعتبر بمثابة الواجهة التي تقدم صورة عن الدولة وتمثلها في الدول الأخرى.

شهد العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب يهيمن على العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي، فامتلاكها لمقومات القوة مكنها من لعب دور كبير في بسط هيمنتها وتوجيه السياسات العالمية وفق ما يخدم مصالحها وباستعمال جميع الوسائل، فبحسب مقولة الآباء المؤسسون لأمريكا فان السماء نفسها هيأت دورا خاصا لأمريكا في الشؤون العالمية.

تركز الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا وذلك لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية من حيث توفرها على خزانات هامة من الثروات الطبيعية وخاصة في منطقة بحر قزوين ودول آسيا الوسطى، ونظرا لأهميتها الجيوسياسية فإن السيطرة على المنطقة الأوراسية سيسمح لها بالسيطرة على العالم. كما يتدعم الحرص الأمريكي للاستحواذ على هذه المنطقة لبروز قوى صاعدة تنافس القوة الأمريكية في تلك المنطقة.

بعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لخطر الإرهاب الدولي على أراضيها عبر أحداث 11 سبتمبر 2001، كيفت مبادئ سياستها الخارجية وفق ما يسمح لها بالحد من تأثير الإرهاب الدولي ونشاط التنظيمات الإرهابية عليها، كتنظيم القاعدة وحركة طالبان وهو ما دفعها إلى إعلان الحرب ضد الإرهاب.

اكتسبت الولايات المتحدة الشرعية الدولية لمعاقبة تنظيم القاعدة المسؤول عن هذه الأحداث والقضاء على الملاجئ التي توفرها له حركة طالبان، بذلك أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في أعقد بؤر الصراع في العالم أي المستنقع الأفغاني بإعلانها الحرب على أفغانستان يوم 6 أكتوبر 2001.

**1-بناء الإشكالية:** سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد موضع قدم لها في منطقة آسيا لما تحتويه من أهمية سياسية واقتصادية، ولامتلاكها للثروات الطبيعية، وخاصة في منطقة بحر قزوين ودول آسيا الوسطى إلى جانب رغبتها في الحد من منافسة القوى الدولية الكبرى روسيا والصين. واذا كانت الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية هي المحرك الرئيسي للتواجد الأمريكي بعد 2001 في منطقة آسيا عموما وفي أفغانستان خصوصا، **كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 على صياغة مضمون السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها في أفغانستان؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

- كيف تطور مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ما هي تداعيات 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها على العلاقات الأمريكية الأفغانية؟
- بماذا تميزت السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان؟

**2-فرضية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ السياسة الأمريكية في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي مجرد استمرار للمصالح الأمريكية المتعددة في تلك المنطقة.

**الفرضيات الفرعية:**

- ✓ الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لأفغانستان هو ما حفز الولايات المتحدة على إعلان الحرب عليها.
- ✓ تعود جذور الاهتمام الأمريكي بدولة أفغانستان إلى فترة ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.
- ✓ كلما تم استحداث أو تغيير سياسة أمريكية في أفغانستان كلما دل ذلك على تكييف المصالح الأمريكية لتتناسب مع المتغيرات الجديدة.

**3- حدود الإشكالية:**

أ-**الحدود المكانية:** تهتم هذه الدراسة بالتطرق للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دولة آسيوية في مجال جغرافي محدد ويتمثل في الرقعة الجغرافية لدولة أفغانستان، كما نشير إلى أن أهمية موقع أفغانستان وحساسيته في ظل انتشار عدة صراعات بالنسبة لدول جواره على غرار الهند وباكستان حول كشمير، وفي ظل اعتبار باكستان لأفغانستان بمثابة عمقها الحيوي، فإنه بات من غير الممكن تجنب دور القوى الإقليمية في هذه الدولة.

**ب-الحدود الزمنية:** تم تحديد المجال الزمني لهذه الدراسة في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، غير أنه ولفهم أكثر لطبيعة هذه السياسة، استلزم الأمر منا العودة إلى جذور العلاقات الأمريكية الأفغانية في فترة الحرب الباردة وما بعدها، وذلك على اعتبار أن السياسة الأمريكية الحالية هي استمرار لسياستها السابقة مع التجديد في استعمال الآلية العسكرية لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، ذلك بعد أن اكتسبت الشرعية الدولية في القضاء على زعيم تنظيم القاعدة في تلك المنطقة.

**4- أهمية الموضوع:**

تمكننا هذه الدراسة من فهم السياسة الخارجية الأمريكية عبر مختلف تطوراتها التاريخية وأهم الفواعل المساهمة في صناعتها من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فهي تساهم في كشف

الغموض عن الحرب الأمريكية على أفغانستان أو ما أطلق عليها " **الحرب المنسية** " وذلك ما سيمكننا من فهم تطور السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان والتي مثلت أطول الحروب الأمريكية، كما تمكننا هذه الدراسة من كشف أسباب الاهتمام الأمريكي بأفغانستان لموقعها الإستراتيجي في منطقة آسيا والتي تعتبر ذات أهمية لما تشهده المنطقة من تطور اقتصادي بعد بروز الدول الصاعدة.

يكتسب نموذج الحرب الأمريكية على أفغانستان أهمية بالغة في الدراسات الدولية وذلك لاعتبارها أولى الحروب الأمريكية ضد الإرهاب إلى جانب امتدادها الزمني الكبير القدرة على تغيير أسباب التواجد الأمريكي في ذلك البلد.

**5- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ فهم السياسة الخارجية الأمريكية وتطورها في أفغانستان منذ فترة الحرب الباردة إلى الفترة الحالية خلال إدارة الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما.
- ✓ كشف الأسباب الحقيقية للحرب الأمريكية في أفغانستان.
- ✓ إبراز أهمية موقع أفغانستان في قلب منطقة آسيا واعتبارها دولة مانعة، وتأثيره في سعي القوى الكبرى للسيطرة عليها منذ القديم.

**6- أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة عوامل شجعتنا على تناول هذا الموضوع والمتمثلة في:

أ- **الأسباب الذاتية:** يرتبط اختياري لهذا الموضوع بميلي الشخصي إلى دراسة السياسة الأمريكية في العالم وباعتبارها القوة الأولى عالميا ولارتباط الموضوع بأبحاث سابقة أجريتها دفعني الفضول العلمي لاستكمالها.

إلى جانب اهتمامي بكل ما يتعلق بالنزاعات في العالم وخاصة في قارة آسيا التي تعطيها الدراسات الاستشرافية أهمية كبرى وخصوصا في ظل تسابق الدول الكبرى للسيطرة على مواردها النفطية.

كما يرجع هذا الاختيار إلى اعتقادي أن فهم هذه المنطقة يعد بمثابة أداة لفهم السياسات الأمريكية المتبعة في هذا البلد من منطلق أن التاريخ يعيد نفسه وهو ما سيمكننا من توقع مستقبل هذه الحرب.

**ب- الأسباب الموضوعية:** ويمكن حصرها في العوامل التالية:

- أهمية هذا الموضوع في مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية وخاصة في ظل التهديدات التي تشكلها دولة أفغانستان على أمن العالم ولوجود تنظيم القاعدة فيها.

- تساهم هذه الدراسة في إثراء البحث العلمي.

- تسمح هذه الدراسة بالكشف عن خبايا وتطور السياسة الأمريكية في أفغانستان.

**7- أدبيات الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مراجع مرتبطة بعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وبالحرب الأمريكية على أفغانستان ومن بينها:

- كتاب **أفغانستان أول ضحايا العولمة،** لنجاح السباتين، حيث ركز هذا الكتاب على العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 دون أن يتطرق إلى السياسة الأمريكية المتبعة في هذا البلد.

- كتاب **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** لعبير بسيوني عرفة علي رضوان، تطرق هذا الكتاب إلى السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس باراك أوباما، ولم يتطرق الى دراسة التطور التاريخي للسياسة الأمريكية في أفغانستان قبل فترة الرئيس باراك أوباما. ولتتطرق الى الشق المرتبط في دراستنا بالسياسة الأمريكية في أفغانستان خلال فترة حكم جورج بوش الابن قمنا باللجوء الى عدة أطروحات ومن بينها:

- **الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2001-2010،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لدهقاني أيوب، حيث ركزت هذه الدراسة على الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان في المدة المحددة من 2001- الى

2010، بينما قامت دراستنا بالتطرق الى السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان وفق منظور شامل لمختلف الأبعاد بما فيها التاريخية، السياسية، القانونية والعسكرية.

كما أن دراستنا امتدت حتى 2015 ما يسمح لنا بإكمال الشق العسكري لهذه الدراسة لتتكيف مع التطورات الجديدة التي تشهدها الحرب الأمريكية على أفغانستان.

- **التدخل الأمريكي في أفغانستان والرهانات الجيوسياسية 2001-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لدبازي أمنة، ركزت هذه الدراسة على دور الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان في التدخل الأمريكي فيها. غير أن هذه الدراسة تطرقت للرهانات الاقليمية والدولية في أفغانستان وأهملت تأثير التحديات الداخلية الأمريكية في صياغة سياستها في أفغانستان، لذلك حاولت دراستنا التطرق لتأثير مختلف التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان وما جعلها تقوم باتخاذ إجراءات الانسحاب منها وإعلان نهاية هذه الحرب في 2015.

**8- الاطار النظري:** بغية إعطاء الطابع العلمي لهذه الدراسة، اعتمدنا على النظريات التالية:

* **النظرية الواقعية:** تظهر من خلال قيام سياسة أمريكا الخارجية على تطبيق مبادئ الواقعية من خلال تركيزها على تحقيق أهدافها وفق أولوية تحقيق الأمن القومي والذي يعد المصلحة الوطنية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية.

***نظرية الدور:** تتمثل في تلك النظرة التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور المنوط بها في سبيل الحفاظ على زعامتها وهيمنتها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

إلى جانب مسؤوليتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين وذلك بالاعتماد على عدة مبررات تتعلق بحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

***النظريات الجيوبوليتيكية:** والتي تقوم على دراسة المعطيات الجغرافية لفهم أبعادها السياسية، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على أفكار المنظرين الجيوبوليتيكين مثل زبيغنيو برجنسكي في كتاب "رقعة

الشطرنج الكبرى" والذي يعطي أهمية للكتلة الأوراسية باعتبارها مصدر تستند عليه السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان.

**المدخل السيكولوجي:** يتمثل في تأثير العوامل الشخصية على مسار تحديد وتغير السياسة الخارجية وذلك عبر مختلف الفترات الزمنية ولارتباطها بصناع القرار، فيتضح لنا من خلال دراسة تأثير اختلاف البيئة النفسية لدى الرؤساء الأمريكيين ودورها في القرارات المتخذة خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان.

**9- الاطار المنهجي:** اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج ومنها:

* **المنهج التاريخي:** قمنا بتوظيف هذا المنهج أثناء دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية عبر مختلف الفترات ومن خلال تعدد الفواعل المشاركة في عملية صنع سياستها الخارجية.

كما ساهم هذا المنهج في توضيح تطور السياسة الأمريكية في أفغانستان منذ فترة الحرب الباردة إلى فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

* **منهج دراسة الحالة:** تم الاعتماد على هذا المنهج وذلك وفق إسقاط مختلف مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية على دولة أفغانستان خلال الفترتين الرئاسيتين للرئيسين الأمريكيين جورج بوش الابن وباراك أوباما.

**10- هيكلة الدراسة:** تهدف المقدمة إلى طرح إشكالية الدراسة التي وضعناها في بحثنا وتبرز أهمية الدراسة، كما قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** ويتناول مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية وتطورها من خلال أربعة مباحث تتفرع إلى مطالب، يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم السياسة الخارجية، المبحث الثاني يتناول محددات

السياسة الخارجية الأمريكية، المبحث الثالث مخصص لدور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، أما المبحث الرابع فقد تطرق إلى تحول السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

- **الفصل الثاني:** يحمل عنوان تداعيات 11 سبتمبر 2001 وأثرها على العلاقات الأمريكية-الأفغانية وجاء منظما وفق ثلاثة مباحث تتفرع عنها عدة مطالب، بحيث تضمن المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان في السياسة الأمريكية، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى جذور العلاقات الأمريكية الأفغانية، أما المبحث الثالث فتناول التدخل الأمريكي في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- **الفصل الثالث:** خصصناه للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تجاه أفغانستان، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث رئيسية تتفرع عنها عدة مطالب، أما فيما يتعلق بالمباحث، فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى أوليات السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان، واهتم المبحث الثاني بأهداف وتحديات السياسة الجديدة لباراك أوباما في أفغانستان، بينما جاء المبحث الثالث لتقييم السياسة الأمريكية في أفغانستان.

ختمنا الدراسة بخاتمة تعتبر بمثابة إجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

# الفصل الأول

# مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية و تطورها

## المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من أهم المجالات الأساسية التي تعطيها الدولة الأهمية الكبرى وذلك نظرا إلى تأثيرها على واقع ومستقبل الدولة، ويظهر لنا ذلك من خلال تعدد الدراسات التي تتطرق إليها.

### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

بالرغم من أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه حول التعريف بالسياسة الخارجية، إلا أنه تعددت محاولات تعريفها وذلك وفق وجهات نظر متعددة ومن أبرز التعريفات نجد:

يعرف **ناظم عبد الواحد الجاسور** السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول الأخرى.[1]

يعرف **حامد ربيع** السياسة الخارجية بأنها:

> « جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية».[2]

يعرف **فيرنس** و **سنايدر** السياسة الخارجية كمرادف لقواعد العمل و أساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات، فيعرفان السياسة الخارجية كما يلي:

> « منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل».[3]

---

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، الطبعة الأولى، لبنان: دار النهضة العربية، 2008. 354 ص.

[2]– أحمد نووي النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة نموذجا**، الطبعة الأولى، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013. ص 28.

[3]– محمد سليم السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، 1989. ص 7.

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنه لا يميز بين السياسة الخارجية والسياسات الأخرى، كما نجد بعض الدارسين الذين يهتمون ببعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف أو السلوكيات. هناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادفة لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، ومن هذه التعاريف نجد التعريف الأتي:

« مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ ة القوة بل والعنف في بعض الأحيان».[1]

يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها:

« برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي».

يعرف **روزنتاو** أن السياسة الخارجية على أنها:

« منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا».[2]

السياسة الخارجية عبارة عن عملية يتم صنعها بعد دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة في محتوى السياسة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر وتمر هذه العملية بالخطوات المتعلقة بجمع المعلومات وتفسيرها، تحديد وتوضيح الأهداف، دراسة البدائل المتاحة وتقييمها، اتخاذ القرار وتنفيذه، ودراسة ردود الأفعال وتقييم القرار واستخلاص النتائج.[3]

[1] – محمد سليم السيد، المرجع السابق، ص 8.

[2]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومه، 2012. ص 18.

[3]- هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012. ص17.

من خلال التعاريف السابقة تتضح لنا مميزات وخصائص السياسة الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

- **الرسمية:** بحيث أن السياسة الخارجية عبارة عن قرارات صادرة عن الجهات والمؤسسات الرسمية للدولة. وهي على هذا الأساس تعكس إيديولوجية الدولة وقيمها وموقف يمثلها.

- **الاختيارية:** بحيث أن السياسة الخارجية في هذا الإطار عبارة عن اختيار بين مجموعة من البدائل، والتي يعتقد أنها ستسمح بتحقيق أجندة أهداف الدولة.

- **الخارجية:** بحيث يعتب المستوى الخارجي للدولة سواء كان الإقليمي أو الجهوي أو الدولي فهو بمثابة مجال لاختبار قرارات الدولة وتحقيق أهدافها.[1]

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن السياسة الخارجية الأمريكية هي فن إدارة العلاقات بين مختلف الدول وذلك وفق ما يحقق أهداف أجندتها، وذلك وفق ظروفها الداخلية والخارجية.

**المطلب الثاني: وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية**

تستعمل عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يحددها مضمون السياسة الخارجية، وأمام تنوع هذه الأدوات فان طبيعة الأهداف هي التي تحدد نوع الوسيلة المستخدمة ومن أهمها:

* **الوسائل الدبلوماسية:** تعتبر الدبلوماسية من أهم الأدوات التي تستعمل لتجسيد أهداف السياسة الخارجية وذلك عبر مؤسساتها كالسفارات، القنصليات والمفوضيات التي تستخدمها كآليات وطرق بواسطة ممثليها الدبلوماسيين.[2]

تنبع أهمية هذه الوسيلة في كونها تسمح بالقيام بنشاطات فعالة كاتخاذ المبادرات، تقديم الاقتراحات أو إصدار بيانات في الوقت المناسب، وبالنظر إلى احتواءها على إمكانية الحوار لحل الخلافات بين الفواعل الدولية، فهي بهذا تمثل فن الإقناع.

[1]- حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 30.

[2]- محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 120.

تعد الدبلوماسية باعتبارها الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية من أهم شروط فعالية هذه السياسة وذلك نظرا لتوفرها على عدة ميزات ايجابية ومنها طابع السرية والسلمية.[1]

* **الوسائل الاقتصادية:** تستعمل الدول الموارد الاقتصادية كعنصر قوة وخاصة في ظرف الندرة المواد الاقتصادية كعناصر للتأثير لتدعيم سياستها الخارجية، وتشمل أنشطة توزيع الثروة كإنتاج، توزيع واستهلاك البضائع والخدمات. كما تستعمل عدة سياسات كفرض الضرائب على الواردات كأداة للانتقام، المساومة، الضغط والإغراء. تعد المساعدات الاقتصادية من أهم السياسات المستعملة لاستمالة الأطراف المتفاوضة أو المتنازعة من أجل الضغط عليها لتبني قرارات دون أخرى. [2]

* **الوسائل العسكرية:** تعتبر من الأساليب التي تقوم على استعمال القوات العسكرية كالجيش أو التهديد باستعمال القوة والمساعدة العسكرية والغزو المسلح أو تطوير الأسلحة وخرق المحالفات العسكرية.[3] تعد الحروب من أبرز الوسائل التي تستعملها الدول لتحقيق أهدافها سواء بعد فشل المساعي الدبلوماسية أو لفعالية هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[4]

* **الوسائل المخابراتية:** تقوم أجهزة المخابرات والاستعلامات بجمع المعلومات المتعلقة بالأمن القومي والمصلحة العليا للدولة. تلعب هذه الأداة دورا في استشراف البدائل المستقبلية لما يعترض تطبيق السياسة الخارجية وتحديد الآليات المناسبة لمسار إعدادها وتنفيذها. نظرا لأهمية المعلومات في صنع

---

[1]– ريا قحطان الحمداني، **الاسلاموفوبيا: جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة**، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2011. ص ص 50، 51.

[2]– حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 99.

[3]– محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 92.

[4]–Jean– Frédéric Morin, **La politique étrangère**, Paris : Armand Colin, 2013. P P 37,38.

السياسة الخارجية، فقد أصبح التجسس من الوظائف التي يقوم بها السفارات بطريقة محددة عبر منصب ملحق عسكري في السفارات.[1]

* **الوسائل الرمزية:** تتمثل في الأساليب الدعائية المستعملة للتأثير على عقول الآخرين ومن بين هذه الوسائل نجد الوسائل الثقافية والتي تستغل وسائل الإعلام والاتصال لتشكيل الرأي العام أو توجيهه وتوجيه المثقفين والضغط عليهم لاتخاذ القرار الذي يخدم مصالحها. تستند الوسائل الثقافية على استغلال التراث الشعبي ومنتوجاته الثقافية لتمرير رسائلها السياسية وفق أساليب سلمية.[2]

* **الوسائل العلمية والتكنولوجية:** تتمثل في استخدام المهارات، المعارف التكنولوجية والمكتسبات العلمية واستعمالها كتهديدات أو ضغوطات على دولة معينة في ظرف معين من أجل وضعها في مأزق اختيار بديل دون أخر. ويعتبر استعمال الأقمار الصناعية من بين أهم آليات احتكار الدول للخبرة التكنولوجية والفنية بغية الحصول على مزايا في قطاعات أخرى.[3]

**المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية**

إن فهم عملية صنع القرار السياسي الخارجي لأي دولة يستند على أهداف ومجموعة من العوامل الداخلية، الخارجية والنفسية التي تلعب دورا مهما في فهم طبيعة القرارات المتخذة. فقوة الدولة هو الذي يحدد قدرتها في التأثير وتحقيق مصالحها القومية وأهداف سياستها الخارجية. [4]

[1] – حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 108،109.

[2] – ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص 53.

[3] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 122.

[4] – حسين بوقارة، نفس المرجع، ص 75.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مقومات القوة التي تمكنها من التأثير على الدول الأخرى وتحقيق أهدافها الخارجية وهذا ما يتضح لنا من خلال دراسة محددات سياستها الخارجية.[1]

**المطلب الأول: المحددات الداخلية**

تتمثل المحددات الداخلية في مجموعة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية وهي:

**1- المحددات الجغرافية:** تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية، فموقعها الاستراتيجي مكنها من تحقيق أجندتها على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك وفق امتداد موقعها الفلكي الذي مكنها من الاستفادة من أربعة حزم ساعية.[2] كما أن شساعة مساحتها، سمح لها باكتساب قوة في جميع المجالات، لذا يطلق عليها الدولة القارة. كما أن امتلاكها لحدود طبيعية مع ثلاثة دول فقط وهي كندا، المكسيك وكوبا وانفتاحها على المحيطات، ساهم في إعطائها الحرية في ربط العلاقات مع الدول بحسب مصالحها.

**2- المحددات السياسية:** يعود ظهور النظام السياسي الأمريكي الى مؤتمر فيلادلفيا عام 1774 والذي مثل البذرة الأولى لتشكيل الدولة الأمريكية الحديثة والكونغرس الأمريكي والذي مهد بدوره لمؤتمر فيلاديلفيا الثاني عام 1775 الذي حرص على إعلان الدولة الأمريكية، ثم أقر مؤتمر فيلاديلفيا عام 1787 الدستور الأمريكي*، في عام 1789 أقيمت المؤسسات الدستورية الثلاثة والتي حرص الآباء

---

[1]- سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد الثاني والأربعون، (ب.س.ن)، ص 155.

* يعتبر الدستور الأمريكي أقدم دستور مدون في العصر الحديث، فقد أقر قبل أكثر من مائتي عام، أعد مسودته أعضاء الكونغرس والذين حرصوا على أن يكون للكونغرس اليد العليا في النظام السياسي الأمريكي.
يعتبر جورج واشنطن أول رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بين 1789-1797 ويعتبر مؤسسا للأمة الأمريكية.

[2]- **تفسير القوة الاقتصادية الأمريكية**، الموقع الالكتروني، المتصفح يوم 2015/1/18،على الساعة التاسعة صباحا: -http:// www.onefd.edu.dz.

المؤسسين على أن يكون الكونغرس مركز النظام السياسي الأمريكي.[1]

يتداول على الحكم الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وذلك في ظل نظام حكم رئاسي يتميز بالفصل بين السلطات.[2]

حسب **هنري كيسنجر** فان الأحزاب السياسية الأمريكية تساهم بفعالية في رسم السياسة الخارجية للبلد، باعتبارها قناة اتصال بين الحكام والمحكومين، أداة التكوين السياسي للرؤساء والناخبين.[3]

**3 – المحددات الاقتصادية:** يقوم الاقتصاد الأمريكي على اقتصاد السوق، المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى عالميا من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي يمثل 30٪ من الناتج القومي العالمي وأكبر قوة تجارية حيث قدرت صادراتها بـ 12.6٪ في عام 2001. وقد ربط وزير التجارة الأمريكي **كارلوس غوتيرز** نمو الصادرات الأمريكية الى اتفاقيات التجارة الحرة.[4] تزخر الولايات المتحدة بالموارد الطبيعية، فهي تمثل 30٪ من احتياطات الفحم العالمية، 4٪ من احتياطات الغاز الطبيعي. كما تأتي في المراتب العالمية الأولى في انتاج البترول والغاز الطبيعي. كما تمتلك قوة بشرية ذات اطارات عالية، متخرجة من معاهد متخصصة في البحث العلمي، بالإضافة الى الأدمغة المهاجرة في العالم الثالث كعوامل أساسية في بناء الاقتصادي الأمريكي.[5]

---

[1]– ياسين محمد العيثاوي، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، الطبعة الأولى، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008. ص ص 3.4.

[2] –Pierre Sicard, **Les partis et la vie politique aux Etats–Unis**, Paris : Armand colin, 2012. P .15

[3] – أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 449.

[4]– سليم كاطع علي، المرجع السابق، ص 156.

[5]- **تفسير القوة الاقتصادية الأمريكية**، المتصفح يوم 2015/1/18، على الساعة التاسعة صباحا، على الموقع الالكتروني: www.onefd.edu. Dz

تعتبر الوسيلة الاقتصادية من أهم الأدوات التي استعملها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة في سياستها الخارجية للتأثير الخارجي وهنا استعملت المواد الغذائية كسلاح أخضر.[1] تعتمد الولايات المتحدة على قوتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الخارجية في النظام التجاري والمالي الدولي الجديد عبر العديد من المنظمات الاقتصادية كمؤسسات العولمة: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة والتي تجسد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق مع توجهات المجتمع الأمريكي والأيديولوجية الليبرالية. كما تمكنت الولايات المتحدة من إخضاعها لاعتبارات سياسية تخدم مصالحها ولمواجهة بعض الدول التي تعارضها بفضل قوتها التصويتية في هذه المؤسسات واستحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم. كما يؤثر الدولار الأمريكي بتشكيله 60٪ من احتياطي العملات الأجنبية للمصارف المركزية.[2] كل هذه العوامل أكسبت الولايات المتحدة قوة اقتصادية تستعملها خارجيا عبر الوسيلتين التاليتين :

***العقوبات الاقتصادية:** ضد الدول التي لا تراعي القواعد الأمريكية مثل العقوبات التي فرضها جورج بوش بعد 2001/09/11 على عدة دول كإيران وليبيا.

* **الدعم الاقتصادي**: تعد المساعدات الأمريكية للدول الأخرى بمثابة تجسيد لقوتها الناعمة، فقد استفادت منها بعد 2001 عدة دول منها اسرائيل، باكستان وأفغانستان. أما فيما يخص أنواع المساعدات التي تقدمها فيمكن تحديده في اطار برنامج يحدد الفئات المستفيدة من المساعدات بحسب الجدول الآتي[3]:

---

[1]– Glenn p. Hastedt, **American foreign policy**, six Edition, New Jersey: Pearson prentice hall, 2006. p 326.

[2]– سليم كاطع علي، المرجع السابق، ص 157،158.

[3] – Glenn p. Hastedt, Idem, p 339.

**جدول رقم 1:** جدول المساعدات الأمريكية بعد 2001.

| نوع المساعدة الخارجية | النسبة المئوية | الدولار |
|---|---|---|
| اقتصادية، سياسية / أمنية | %29.7 | 4.44 بليون دولار |
| عسكرية | %25.7 | 3.76 بليون دولار |
| التطور الثنائي | % 23.3 | 3.48 بليون دولار |
| انسانية | %9.7 | 1.45 بليون دولار |
| متعددة | %9.5 | 1.43 بليون دولار |
| غذائية غير-طارئة | %2.7 | 0.4 بليون دولار |

**Source**: Glenn p. Hastedt, **American foreign policy**, six Edition, New Jersey: Pearson prentice hall, 2006. P 339.

**4- المحددات العسكرية:** إن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على القرارات الخارجية ناتجة عن استفادتها من إسهامات مفكريها الاستراتيجيين كبرجنسكي[1]، قوتها العسكرية التي تبلغ 1.483.800 مليون جندي ما مكنها من الانتشار العسكري وإعلان الحروب، اعتبارها القوة النووية الأولى لامتلاكها أسلحة نووية متطورة (15 ألف رأس نووي، حوالي 500 غواصة نووية، 500 قاذفة نووية بعيدة المدى وقدرة أسلحتها التقليدية على تدمير العالم ستة مرات متتالية).[2] الى جانب اعتمادها على تحالفات إستراتيجية مثل حلف الناتو والذي مكنها من لعب أدوار عسكرية عبر العالم وتأمين تدفق الموارد الحيوية إليها كالبترول وذلك بعد مشاركته في الحرب ضد الارهاب بعد 2001 .[3]

- تعتبر صادرات الأسلحة الأمريكية وسيلة من وسائل الولايات المتحدة في دعم قوتها وهيمنتها العالمية من خلال سيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول الناتو واعتبار الشركات الأمريكية المورد الأول لـ 90٪ من الحروب في العالم وامتلاك الولايات المتحدة لـ 702 قاعدة عسكرية في 130 دولة. ان هذه القدرة العسكرية تستمد أهميتها من الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف الى فرض سيطرتها على

[1] - Vincent Disportes, **L'Amérique en armes, anatomie d'une puissance militaire**, Paris : Edition Economica, 2002. P P 160, 161.

[2]- سليم كاطع علي، المرجع السابق، ص 160.

[3]- زبغنيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999. ص 42.

الممرات العالمية وضرورة الحفاظ على هيمنتها عبر التهديد باستعمال القوة العسكرية أو باستعمالها فعلا في أفغانستان.[1]

**5- المحددات التكنولوجية:** تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة قائمة الدول الرأسمالية التي دشنت "عصر الثورة الصناعية الثالثة" أو ثورة المعلومات من خلال امتلاكها للتكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية، تكنولوجيا الفضاء والهندسة الوراثية، تصدرها لمجال المنتجات التكنولوجية ذات القيمة العالية كإنتاج الالكترونيات بنسبة 40٪، المركز الأول في تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية، امتلاكها 45٪ من الحواسيب في العالم، المركز الأول في انتاج البرامج وتطويرها بنسبة 45٪ من حجم الإنتاج العالمي. تسعى الولايات المتحدة من خلال تطوير التكنولوجية العسكرية وتخصيص 39٪ من ناتجها المحلي للمؤسسة العسكرية إلى تحقيق هيمنتها التكنولوجية. وللتقليل من نفقات المؤسسة العسكرية وخسائر قواتها المنفذة للعمليات في الخارج، قامت باستحداث الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر والأقمار الصناعية الخاصة بكشف الأهداف بدقة،[2] واستعمال التكنولوجية الرقمية لتحديد أهدافها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم وذلك من خلال الاعتماد على الآنترنت.[3]

**6- المحددات المجتمعية والسكانية:** ان ما يحدد هوية المجتمع الأمريكي هو ارتباط لثلاثة قيم أساسية تتمثل في الحرية، المساواة والحقوق المدنية، فقد جاء في اعلان الاستقلال في يوم 1776/07/04 أن كل البشر خلقوا متساوون، منحهم الخالق بعض الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها ومن بين هذه الحقوق نجد الحياة، الحرية والبحث عن السعادة.[4] تشكلت الولايات المتحدة من

---

[1]- سليم كاطع علي، المرجع السابق، ص ص 122، 123.

[2]- نفس المرجع، ص ص 165، 166.

[3] -La revue internationale et stratégique, Numéro 42, Puf : été 2001.P 64.

[4] - Gerald Billard et Jacques Chevalier, **Géographie et géopolitique des Etats-Unis**, paris: Edition Hatier, 2012. P49.

فئتين كبيرتين وهما البيض الذين قدموا من الجزر البريطانية بنسبة 81٪، السود أو العبيد الذين حملوا من إفريقيا للقيام بالأعمال الزراعية بنسبة 19٪. بعد أكثر من قرنين فان التركيبة الاثنية للولايات المتحدة أصبحت أكثر تعقيدا وقدرت بـ 314 مليون ساكن بحسب احصائيات 2012، وتشكلت التركيبة العرقية من البيض، الأفارقة، الهنود والأسيويين.[1] هذه التركيبة استدعت وضع قوانين لتنظيم العلاقات بين مختلف الاثنيات لمنع التمييز العنصري بجميع أشكاله العرقية، الدينية والوطن الأصلي اتجاه الموظفين أو ماعرف بـ"التمييز الايجابي" في عهد الرئيس جون فجيرالد كنيدي في عام 1961.[2] اعتمدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة على التركيبة السكانية المختلطة في تحديد أهدافها، لتتجنب إثارة مشاكل خارجية ذات ارتباط مع أقلياتها ما قد يؤثر على أمنها الداخلي،[3] كما كيفت سياستها الخارجية بحسب الدراسات المتعلقة بالتركيبة السكانية، فتوقع دراسة أن بحلول عام 2040 بأن السكان البيض لن يشكلوا الأغلبية في الولايات المتحدة لارتفاع نسبة المهاجرين اليها من أمريكا اللاتينية، ضاعف الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة وسعت إلى ربط علاقات مع دول هذه المنطقة.[4]

**7- المحددات الايديولوجية:** تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية عبارة عن انعكاس للقيم الفكرية التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها وتلك التي اكتسبتها عبر مختلف مراحلها التاريخية. فحسب لويد جونسون فان النسق العقيدي الأمريكي تطور من خلال إسهامات المفكرين، حيث لعب مؤسسي الدولة الأمريكية دورا في بلورة مفاهيم السياسة الخارجية الأمريكية، وتعتبر سياسة العزلة من أبرز الايديولوجيات التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية لفترة قرن ونصف وذلك للانفصال الجغرافي عن بقية العالم، الاكتفاء الذاتي والأمن العسكري، بالإضافة الى أنها دولة حديثة

---

[1] – Gerald Billard et Jacques Chevalier, op.cit, PP 131,132.

[2] – Idem, p143.

[3] – لويد جونسون، المرجع السابق، ص 96.

[4] – Gerald Billard et Jacques Chevalier, op.cit, p144.

النشأة ولم تكن تشكل تهديد للدول الأخرى وذلك من خلال عدم تورطها في القضايا الدولية. غير أن إدراكها بأن مصالحها تتحقق من خلال سياسة التوسع بعد الحرب العالمية الثانية فتدخلت في العديد من الدول.[1]

**المطلب الثاني: المحددات الخارجية**

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة صاحبة القيادة العالمية لامتلاكها مقومات القوة في جميع المجالات وخاصة منها الاقتصادية وذلك من خلال اعتمادها على مؤسسات العولمة كأداة للتأثير في السياسة الخارجية للدول كمنظمة التجارة العالمية لتأمين وفتح الأسواق لاستيعاب الصادرات الأمريكية. لقد بين جيفري مارتن الوكيل الأسبق لوزارة التجارة الأمريكية مدى ارتباط التجارة بالسياسة الخارجية الأمريكية بقوله:

" إن التجارة الخارجية للولايات المتحدة على قدر كبير من الأهمية وإلى درجة أصبحت تعد فيها جزءا لا يتجزأ من النشاط السياسي الخارجي الأمريكي، وبصورة لم تكن معهودة من قبل".[2]

يأتي التركيز الأمريكي على الاقتصاد بعد أن تحول الصراع بين الشرق والغرب الى صراع اقتصادي بين الشمال والجنوب. أما من الناحية السياسية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية وذلك عبر توظيف هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن وحق الفيتو) لإعطاء الشرعية لقراراتها الخارجية وتدخلاتها العسكرية في العالم.[3]

على هذا الأساس فقد قامت بالتخلي عن عدة معاهدات أبرمتها خلال فترة الحرب الباردة.

[1] – لويد جونسون، المرجع السابق، ص ص 95،98.

[2] – سليم كاطع علي، المرجع السابق، ص 169.

[3] – نفس المرجع، ص 170.

**المطلب الثالث: المحددات الشخصية**

في دراسته لطبيعة القادة وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية، رأى هنري كسينجر* أن الخبرة وقيم المجتمعات الذاتية تلعب دور في تكوين الحكام. صنف هنري كسينجر القادة في ثلاثة نماذج:

أ- **النموذج النفعي- البيروقراطي:** يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكي، اذ يتميزون بالواقعية في معالجة الأزمات وباهتمامهم بالمسائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل السياسية وأن هؤلاء غالبا ما ينساقون وراء دوافع شخصية تؤدي أحيانا الى المغالاة في العداء.[1]

ب- **النموذج الايديولوجي:** يتميز هؤلاء بالاستناد على مبادئ ايديولوجية تأثر على النمط الأساسي لتفكيره مثل الايديولوجية الشيوعية.

ج- **نموذج الحكام الثوريين المصلحين:** يمارس هذا النوع من القادة تأثير كبير على النظام الدولي المعاصر وهم يتميزون برفضهم لمبادئ الواقعية والإيديولوجية وذلك لأن ما يهمهم هو الواقع الذي يريدونه وليس ذلك العالم الذي يناضلون لإزالته.[2]

قام **دافيد باربر*** بتصنيف نفسي لشخصية الرؤساء الأميركيين وفق أربعة أنواع مختلفة وهي:

أ- **نوع الفاعل-الإيجابي:** يتميز هذا النوع من الرؤساء بالمرونة، تحديد الأهداف التي تحكم توجهاته ويقوم باستثمار قدر كبير من طاقته الشخصية في عمله وهو يستمتع بذلك، لكنه قد يواجه مشكلات في التعامل مع المواقف العاطفية وغير العقلانية في السياسة. ومن بين هؤلاء الرؤساء: روزفلت، ترومان وكنيدي.

---

* ينتمي هنري كسنجر لأسرة يهودية ألمانية، تعرضت أسرته للاضطهاد من قبل النازية فهاجرت الى الولايات المتحدة في عام 1938. دخل الى الجيش الأمريكي في عام 1943 ودرس الضباط التاريخ، في عام 1947 حصل على منحة حكومية للدراسة في هارفارد، حيث حصل على الليسانس في نظم الحكم ثم الدكتوراه في عام 1954. **في عام** 1956 **أصبح مستشار** لمدير **مكتب** الإستراتيجية **السيكولوجية، كان مستشار لحكومة** ايزنهاور، كنيدي **و جونسون.**

[1] - هنري كسينجر، **مفهوم السياسة الخارجية، اعداد** حسين شريف، **الطبعة الثالثة، مصر: كتاب الساعة،** 1974. **ص ص** 37، 39.

[2] - هنري كسينجر، **المرجع السابق، ص** 44،39.

**ب- نوع الفاعل-السلبي:** يتمتع أصحاب هذا النوع بالطاقة شخصية عالية، لكنها ليست موجهة لاستعمال ما يحقق لهم النتائج الايجابية. كما يتميزون بالاندفاع وإظهار مشاعرهم العدائية لغيرهم. ومن بين رؤساء هذا النوع نجد ولسون، جونسون وجورج بوش الابن*.

**ج- نوع المنفعل-الإيجابي:** هذا النوع متعاون، لا يمتلك شخصية حيوية، يتميز بالتفاوض الجيد، التفاؤل، يرتبط بالأصدقاء والعاطفة وتجاربه تمثل تناقضا بين احترامه لذاته والتفاؤل الظاهري. وينتمي لهذا النمط هوارد تافت، ريغان وكلينتون.

د- **نوع المنفعل-السلبي:** يتميز أصحاب هذا النوع بأنهم يرتبطون بالمجال السياسي، مدفوعين بالشعور بالواجب، يهدفون من مناصبهم الى تحقيق الرضى، يتجهون نحو السلم ويبتعدون عن الصراعات.[1] ومن الرؤساء الذين ينتمون لهذا النوع، نجد ازنهاور وكوليدج.

وبحسب هذا التصنيف فقد أدرج الرئيس جورج بوش الابن ضمن نوع الفاعل السلبي، فنظرا لضعف شخصيته وتكرار تجارب الفشل لديه، جعل دوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية يكون محدودا، ما فتح المجال لبروز تأثير ودور مستشاريه في صنع القرارات وخاصة المتعلقة منها بإعلان الحرب ضد الإرهاب بعد 2001.

يرتبط قرار جورج بوش الابن في قرار الحرب على أفغانستان والعراق بمصالحه و مستشاريه النفطية. بينما تم تصنيف شخصية الرئيس باراك أوباما ضمن فئة الفاعل الايجابي وذلك بالنظر الى مميزات شخصيته القوية وهو ما سمح له بتجسيد بعض صفاته في السياسة الخارجية الأمريكية كالوعي

* جورج بوش الابن ولد يوم 6 جويلية 1946 في تكساس لأسرة محافظة وغنية. تخرج من جامعة ييل في عام 1965، ثم من جامعة هارفارد عام 1975. التحق بالحرس الجوي في تكساس وتدرب على الطيران. أسس شركة للتنقيب عن البترول والغاز، ثم دخل السياسة في سنة 1999. انتخب في عام 2004 و 2008 لعهدتين رئاسيتين.

[1] – Alexander .L. George, **Assessing presidential character**, Cambridge university press. PP 248,249.

بالأهداف، التفاؤل والرغبة في التجديد وذلك من خلال اقتناعه بأهمية العمل الجماعي والمشورة في قدرته على اتخاذ البدائل. ظهرت هذه المميزات في إرساله للمزيد من القوات الى أفغانستان وفتح الحوار مع حركة طالبان وتجديد العلاقات على أساس الاحترام مع المسلمين.[1]

**المبحث الثالث: دور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية**

يعتبر التطرق الى دور المؤسسات الدستورية في صنع السياسة الخارجية بغاية الأهمية لأن فهمها يؤدي إلى التعرف على خصوصيتها، يوضح مدى ارتباط صنع السياسة الخارجية بمركز كل طرف ضمن هرمية الدولة الأمريكية وتقسيم الأدوار والوظائف بين مختلف الفواعل المشاركة في صنع السياسة الخارجية. فما يميزها يفسر بطبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يوسع من دائرة المشاركة فيها وفق ما نص عليه الدستور الأمريكي،[2] فقد تم في سنة 1787 تنظيمها وفق نظام توزيع سلطة الحكومة السياسة بين المؤسسات، الإدارات وموظفي الحكومة وبين الحكومة والشعب.[3]

**المطلب الأول: المؤسسات الرسمية**

تتمثل المؤسسات الرسمية في تلك المؤسسات التي يخولها الدستور صلاحيات في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرارات، وتتجسد في المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية.

**1)- المؤسسة التنفيذية:** و تتجسد كما يلي:

أ- **الرئيس:** يعتبر الرئيس الأمريكي قمة الهرم في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية من المنظورين القانوني والسياسي، غير أنه يمسك بألية اتخاذ القرار من خلال خيط دقيق وذلك أمام تعقد

[1]- أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 549.

[2]-عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011. ص22.

[3]- مصطفى سايج، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2006-2007. ص 63.

القضايا وتشابك المصالح فيها. [1]يتمتع الرئيس في الولايات المتحدة بفضل النظام الرئاسي باختصاصات واسعة وذلك بالنظر لكونه المسئول الأول عن السلطة التنفيذية.[2] وطبقا للمادة الثانية من الدستور الأمريكي، فان الرئيس يتمتع بالصلاحيات التالية في مجال السياسة الخارجية:

- تعيين السفراء الكتاب القناصلة والموظفين الساميين.
- تحديد برنامج السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الخارجية.[3]
- الاعتراف بالدولة أو عدمها في السياسة الخارجية.
- التفاوض بخصوص المعاهدات الدولية بعد مصادقة 3/2 من أعضاء مجلس الشيوخ عليها.

* يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات العسكرية والجيش وبالرغم من أن الكونغرس يتمتع بسلطة اعلان الحرب، الا أنه عمليا نجد أن الرئيس هو الذي يطبقها وهو ما دفع الكونغرس الى اصدار " قرار سلطات الحرب" سنة 1974 لكبح سلطات الرئيس في مجال إعلان الحرب ولذلك يبلغ الرئيس الكونغرس في مدة 48 ساعة اذا ما أرسل قوات عسكرية الى بلد أخر وأن يسحبها بعد 60 يوم اذا لم يقر الكونغرس مبادرة الرئيس لاعتبار أن مدة 60 يوم كافية لتنفيذ قرار عسكري، سلطة الرئيس في استخدام الأسلحة غير مقيدة وتوفره على إمكانيات تقنية وعملية لإقناع الكونغرس في التدخلات التي تقوم بها الولايات المتحدة.[4]

---

[1]– هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**، الطبعة الأولى، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت:2008. ص 11.

[2]- ياسين محمد العيثاوي، **المرجع السابق**، ص 37.

[3]- Fraser Cameron, US **Foreign policy after the cold war**, Second edition, New- york, Routdledje: 2005. PP 37,38.

[4]- منصف السليمي، **القرار السياسي الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي- الأوروبي**، 1997. ص ص 169،170.

– يحدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية في الهيئات الدولية مثل مجلس الأمن، التصويت بالفيتو في قضايا التدخل أو عدمه ودعوته الى عقد القمم والمؤتمرات الدولية.[1]

– يقرر فرض الحصار على أية دولة أو ايقافه، الا أن سلطات الرئيس ليست جميعها مستمدة من الدستور، بل تم اكتسابها من خلال الممارسة وتراكم السوابق وتأثير الحروب التي حتمت على تقوية مركز الرئاسة لمواجهة الأزمات ولعب دور الوسيط في إدارة النزاعات.[2]

* معظم السياسات الأمريكية مصدرها السلطة التنفيذية لصلاحيات الرئيس في الموافقة أو الاعتراض، الا أن تصرفاته تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا، لذا فهو مجبر على تقديم التبريرات لكل سلوك خارجي لإقناع باقي المؤسسات.[3]

**ب– نائب الرئيس:** لقد تم استحداث هذا المنصب لضمان انتقال السلطة سلميا في حالة فراغ منصب الرئيس لوفاته أو إقالته أو استقالته أو لفراغ المنصب السياسي. ولقد ظهر دور نائب الرئيس في ظل فترة الرئيس جورج بوش الابن من خلال شخصية ديك تشيني* الذي ساهم في إدارة الشؤون الخارجية و كان له تأثير كبير في قرارات الرئيس في الحرب ضد الارهاب. [4]

---

[1] - Charles Philippe David, Louis Balthazar et Justin Vaïsse, **La politique étrangère des Etats-Unis** , Paris : Presses de sciences po, 2003. P P 157,162.

[2]– محمد ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص 208.

[3] – مصطفى سايج، المرجع السابق، ص 67.

[4]– عامر هاشم عواد، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. ص 119.

* ينحدر بروس تشيني من المهاجرين بريطانيين، تحصل على شهادة البكالوريا في العلوم السياسية في 1965 وعلى الماجستير بعد سنة. 1989 عمل كوزير للدفاع ونائب للرئيس عام 2000 ورئيس لشركة هالبيرتون في ولاية دالاس. أنظر: عامر هاشم عواد، المرجع السابق، ص 120.

**ج- الوزارات التنفيذية أو الفواعل البيروقراطية:**

- **كتابة الدولة (وزارة الخارجية):** تستمد هذه الوزارة أهميتها في مجال السياسة الخارجية بالنظر إلى الظرف التاريخي الذي نشأت فيه على اثر تأسيس الدولة سنة 1789 كواحدة من بين أربعة وزارات التي تشكلت من وزارة الدفاع، الخارجية، المالية والعدل.[1] يعد كاتب الخارجية مستشار الرئيس في قضايا الشؤون الخارجية، عضو أساسي في الديوان الرئاسي وفي مجلس الأمن القومي، يعد ناطق رسمي للحكومة الأمريكية في الخارج، المسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية وممثل الإدارة لدى الكونغرس فيما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية. إن تأثير كتاب الخارجية في صناعة السياسة الخارجية يتحدد من خلال شخصية الوزير والرئيس بناء على حاجته إن كان يريد دور ثانوي لوزارة الخارجية، مقابل تعزيز أدوار شخصيات أخرى كنائب الرئيس. [2] يتحدد دوره في صنع السياسة الخارجية بسببين:

**1- شخصية الرئيس وعلاقته مع وزير الخارجية،** عادة ما تتوتر العلاقة بين وزارة الخارجية والرئاسة لأسباب تتعلق بوضعية كل منهما، فوزير الخارجية يعمل بدون ضغوطات، بينما الرئيس يخضع لضغوطات عدة تودي الى اختلافات بينهما وبحسب طبيعة السياسة الخارجية المعقدة التي تصعب التوفيق بين المواقف بسبب اختلاف الخبرات وتأثير المكتسبات التعامل مع القضايا الدولية.

**2- عدم قدرة وزير الخارجية على دراسة مشكلات السياسة الخارجية** بأسلوب شامل والقيام بدور قيادي في الحكومة لوجود مستشار قوي للبيت الأبيض يعرقل الدور المحوري لوزارة الخارجية.[3]

---

[1] - مصطفى سايج، المرجع السابق، ص 71.

[2]- عامر هشام عواد، المرجع السابق، ص 75-131.

[3]- مصطفى سايج، **المرجع السابق، ص ص 72، 73.**

*** كتابة الدولة للدفاع (البنتاغون):** جاءت هذه الوزارة كتطور لوزارة الحرب، التي أنشأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1790 ثم تطورت الى صورتها الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن القومي لسنة 1947 والتي منحت وزير الدفاع حق إدارة هذه الوزارة. في سنة 1986 صدر قانون نيكولاس جولد ووتر "إعادة تنظيم الدفاع" وعين رئيس قيادة هيئة الأركان المشتركة ومستشارا رئيسيا للرئيس ولمجلس الأمن القومي.[1]

تعتبر هذه الوزارة من أهم الوزارات تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية، لزيادة الاهتمام الأمريكي بشؤون الأمن الوطني بعد أحداث 11سبتمبر 2001، ما يمنحها دور في مركز صنع القرار كأداة من أدوات السياسة الخارجية، التي تتولى تحقيق الأهداف التالية:

– يمارس وزير الدفاع قيادته على القوات العسكرية الأمريكية بتوجيه الرئيس خلال أركان حرب مشتركة.

– تقديم الاستشارة للرئيس بخصوص السياسات الدفاعية واقتراح البدائل؛

– ابرام و المعاهدات والتحالفات العسكرية مع الدول؛

– تتولى وزارة الدفاع مسؤولية ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية؛

– إعداد القوات المسلحة وتنظيم الجيش الأمريكي؛

– تسيير القواعد العسكرية المنتشرة في العالم بالتنسيق مع جهاز المخابرات المركزية؛

– الإشراف على برنامج تدريب العسكريين الأجانب على الأسلحة والأنظمة الدفاعية الأمريكية وتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية المحدودة؛

[1]– حمود شرقي، **أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة المفكر السياسي، العدد 4، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007. ص 144.

– تقديم معونات عسكرية والمشاركة في برامج لإنتاج معدات حربية مع الدول الأخرى والتعرف على احتمال وقوع الاضطرابات في العالم واتجاهات التغيير السياسي والاجتماعي في دول ذات أهمية خاصة بالمصالح الأمنية الأمريكية؛

– إمداد قوات أمريكا المرابطة في الخارج بالمعلومات التي تساعدها على أداء مهامها بكفاية.[1]

إن تأثير وزراء الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية يتحدد من خلال علاقتها بالكونغرس والتنافس بين المدنيين والعسكريين.[2]

إن أهمية وزارة الدفاع في السياسة الخارجية يمكن النظر إليها بحسب:

– **طبيعة و حجم القوة العسكرية الأمريكية:** يصل حجم النفقات العسكرية الى ثلثي الميزانية الأمريكية وارتفعت إلى 40% بعد 2001، ويرتبط بانتشار القواعد العسكرية وطبيعة الصناعة العسكرية وفق حرية نشاط الولايات المتحدة الأمريكية عبر التنظيم الهيكلي للقيادات العسكرية الأمريكية في العالم.

– **دور المركب الصناعي العسكري:** يعمل فيه العسكريين المتقاعدين و يؤثرون على صناع القرار في البيروقراطية الوزارية لرسم سياسات خارجية واقتصادية تصب في مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات.[3]

* **وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية:** أنشأت عقب الحرب العالمية الثانية 18 سبتمبر 1947 بأمر من الرئيس الأمريكي هاري ترومان لتحل محل مكتب الخدمات الإستراتيجية الذي كان أسسه

[1]– ياسين محمد العيثاوي، مرجع تم ذكره سابقا، ص 205.

[2]– مصطفى سايج، مرجع تم ذكره سابقا، ص ص 78، 79.

[3]- نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 80-93.

فرانكلين روزفلت وأنشأها ألن دالاس.[1] يعد مديرها مسؤولا مباشرا أمام رئيس الدولة ويتمتع باستقلالية تجاه الوزرات ويخضع لرقابة الكونغرس، تتولى الوكالة المهام التالية:

– جمع المعلومات وإعداد التقارير التي يحتاجها صانع القرار وخاصة الرئيس، مجلس الأمن القومي، وزير الدفاع ووزارة الخارجية وغيرهم من المسؤولين في السلطة التنفيذية لتأدية مهامهم ومسؤوليتهم.

– إنتاج المعلومات الاستخباراتية وتحليلها وتوزيعها على صناع القرار وتحديثها في ظروف الأزمات.

– حماية الولايات المتحدة الأمريكية من أية نشاطات استخباراتية غير قانونية موجهة ضدها.

– تقديم التحليلات، التقويمات، التقديرات للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية في بلدان العالم بناء على طلب مجلس الأمن القومي أو الرئيس .

– التنسيق أحيانا مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية وانتاج المعلومات ذات العلاقة بتطور الأحداث.

– القيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف إستراتيجية أو سياسية أو عسكرية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأمريكية وبأمر من رئيس الدولة أو من يفوض له صلاحية القيام بذلك.[2]

يرتكز نشاط الوكالة على ثلاثة محاور أساسية تتعلق أساسا بالمحاور الثلاثة تتمثل فيما يلي:

**ادارة الاستعلامات:** تقدم نوايا البلدان الأعداء وكل ما يتعلق بالأمن الأمريكي.

**ادارة العمليات:** عبر تنشيط شبكة من الجواسيس و المتعاونين في العالم، كما تقوم بالعمليات السرية لتحقيق أهدافها سواء بالتعاون مع الجيش أو لمفردها.

**ادارة العلوم و التكنولوجيا:** باستخدام الوسائل التكنولوجية لخدمة الاستعلامات وأبحاث الوكالة.[3]

---

[1]– محمد خليل الحكايمه، **أسطورة الوهم وكشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية**، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، 2001. ص ص 6،7.

[2] - محمود شرقي، المرجع السابق، ص 137.

[3]– ياسين محمد العيثاوي، المرجع السابق، ص 111.

* **مجلس الأمن القومي:** تم إنشاءه في عهد الرئيس هاري ترومان بمقتضى قانون الأمن القومي عام 1947، يضم كل من الرئيس، نائب الرئيس، وزيري الخارجية والدفاع، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، رئيس هيئة الأركان المشتركة بالإضافة إلى مستشار الأمن القومي، يتولى المهام التالية:

– تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بالقضايا الدولية المهمة وتحقيق التناسق والتكامل بين السياسات الداخلية و الخارجية ذات العلاقة المباشرة بالأمن القومي؛

– يقدم النصائح للرئيس في مجال السياسة الخارجية ويصوغ البدائل والخيارات السياسية؛

– جمع المعلومات من مختلف البيروقراطيات وتحليلها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها؛[1]

– يستخدم الرئيس هذا المجلس لكسب تأييد المؤسسات الأخرى وخاصة في مجال العمليات العسكرية.

* شخصية رئيس مجلس الأمن القومي تلعب دورا مختلفا في التأثير على قرارات الرئيس الخارجية مقارنة مع وزير الخارجية بالنظر الى شخصيته وعلاقته بالرئيس، كما تكمن أهمية رئيس المجلس في وظيفته كمغربل للمعلومات، فهو يقدم المعلومات للرئيس ومنه إمكانية تحكمه في ترتيب أولوياته.[2]

يتم تفسير أسباب تعاظم صلاحيات السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية الأمريكية وفق ثلاثة أسباب أساسية تتعلق باحتكار السلطة التنفيذية للمعلومات، توفرها على كفاءات ذات خبرة وتخصص في عمل الشؤون الخارجية وتمسك السلطة التنفيذية بآليات السياسة الخارجية مقارنة بالسلطة التشريعية.[3]

**2)– المؤسسة التشريعية (الكونغرس):** يجسدها الكونغرس في النظام الأمريكي ويتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائبا بولاية نيابية تدوم عامين ومجلس الشيوخ الذي يتكون من 100 عضو،

[1]– نفس المرجع، ص 312.

[2]– ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص 59.

[3]– مصطفى سايج، المرجع السابق، ص 64.

عضوين عن كل ولاية.[1] يتم تحديد عدد الأعضاء بحسب الكثافة السكانية لمختلف الولايات،[2] بالرغم من عدم وجود نصوص في الدستور الأمريكي حول موقف الأحزاب السياسية داخل الكونغرس، الا أنها تلعب دورا هاما في توجيه السياسة التشريعية للولايات المتحدة.[3]

يتولى التشريع في الشؤون الخارجية لجنة الإجراءات التي توجه مشاريع القوانين إلى اللجان المتخصصة كلجنة العلاقات الخارجية و لجنة التمويل في مجلس الشيوخ.[4] خول الدستور الأمريكي الكونغرس في مجال السياسة الخارجية الصلاحيات التالية:

1- موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.

2- الموافقة على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في السياسة الخارجية.

3- يملك الكونغرس حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة.

4- تأسيس الادارات الحكومية فهو الذي أنشأ كتابة الدولة للشؤون الخارجية ومجلس الأمن القومي وجميع فروع القوات المسلحة والوكالات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.[5]

5- الموافقة على الميزانية العامة بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية. هذه الصلاحيات أعطت للكونغرس دور هام في صنع السياسة الخارجية الامريكية وممارسة الضغط على السلطة التنفيذية حول سياساتها المقترحة.[6]

---

[1]- منصف السليمي، المرجع السابق، ص 263.

[2] -Nelson.W.Polsby et Aaron Wildavsky, **L'Election présidentielle aux Etats-Unis**, Paris : Edition Nouveaux Horizons, 2000. P317.

[3] - ميلاد ممتاز منسى، **الكونغرس الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010. ص ص 26، 27.

[4]- نفس المرجع، ص 28.

[5]- مصطفى سايج، المرجع السابق، ص ص 135،136 .

[6] - Barthélémy Courmont, **Le congrès et son poids dans la formulation de la politique étrangère américaine**, La revue internationale et stratigique, N° 42, été 2001. P 90.

## المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

هي تلك المؤسسات التي تمارس تأثيرا في صنع السياسة الخارجية بدرجات متفاوتة دون أن تتوفر على صلاحيات اتخاذ القرار الخارجي. تتجسد في الفواعل التالية:

**1- الاعلام:** تؤثر وسائل الاعلام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية سواء كانت سمعية بصرية أو مكتوبة، حيث توجد في الولايات المتحدة أكثر من 1700 جريدة يومية، 1000 محطة تلفزيونية، 9000 محطة اذاعية، 2500 دار للنشر والآلاف من النشرات الأسبوعية.[1] فامتلاكها لهذه القوة الاعلامية، جعلها تتحكم في توجيه للمعلومات التي تريد ايصالها للجمهور الداخلي أو الخارجي. يرتبط النشاط الإعلامي الأمريكي بالمصادر الرسمية في الحصول على المعلومات كالبيت الأبيض، وزارة الخارجية والدفاع وهنا تكون تغطية الأحداث منتقاة، ويتم تكييفها وفق مصالح السياسة الأمريكية.[2]

لعب الاعلام دور هام في عهد كنيدي حيث أن التلفاز كان وسيلة اتصال تستعملها الرئاسة لمخاطبة الرأي العام، كما استعملت الإعلام ضد العدو الشيوعي عبر أفلام هوليوود، ونظرا لهذا الدور لقب الإعلام بالسلطة الرابعة واعتبر الجنرال **ماكلوهان** أن الحرب الحقيقية هي حرب المعلومات.[3] تعمل الولايات المتحدة على توظيف الوسيلة الإعلامية لصالح قيادة الرأي العام العالمي والترويج للنموذج الليبرالي الأمريكي وتعبئة الرأي العام والجماهير في إحداث اضطرابات وتغييرات في العالم لتحقيق أهدافها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث.

**2- الرأي العام:** يمارس الرأي العام الأمريكي تأثيرا في عملية صنع وتنفيذ القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يرتبط باهتمام الأمريكيين بالسياسة الخارجية، واهتمامهم بالظروف الداخلية

---

[1]- ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص66.

[2]- نفس المرجع ، ص 67.

[3]- Michel Allner et Larry Portis, **La politique étrangère des États-Unis depuis 1945, de la guerre mondiale à la mondialisation**, édition Ellipses, France : 2000. P 147.

والدولية. يتسم اهتمام الرأي العام الأمريكي بالسياسة الخارجية بالتقلب فهو يزداد أثناء الأزمات الدولية ويقل في الفترات العادية.[1] يتكون الرأي العام الأمريكي من 10٪ من النخبة التي تمتلك المعلومات و90٪ من العامة مسيرين من الأقلية التي تملك المعلومات وتمارس تأثيرها في السياسة الخارجية.[2]

**3- مراكز البحوث والدراسات:** تعد من بين أبرز المؤسسات التي تمارس تأثيرا مهما في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بالنظر الى طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يسمح بمشاركة عدة قنوات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. يختلف تصنيفها بحسب تمويلها، فمنها ما تدعمها الإدارة الأمريكية والنخبة السياسية، منها المستقلة والتي تدعمها جماعات الضغط الصهيونية.[3] تؤثر المراكز البحثية في صناعة الأفكار، الأهداف والوسائل المرتبطة بالسياسة الخارجية بدراستها للمستجدات الدولية وتأثيرها على المصالح الأمريكية من خلال كتابة مقالات، نشر دراسات بالصحف الكبرى، اصدار كتب ودوريات، ظهور خبراء المراكز في وسائل الاعلام. تسعى هذه المراكز الى اختيار أفضل الوسائل لتحقيق المصالح الأمريكية وذلك من خلال امداد الادارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة الخارجية.[4] ظلت مراكز البحث منذ ظهورها تؤدي دورا بارزا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال التقاط الأجهزة الرسمية للأفكار التي يطرحها خبراء هذه المراكز في الندوات ودورات العمل، لتقوم بتحويلها الى برامج عمل، بعد كشف أخطاء توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ومن ثمة تقوم بإصلاحها.[5]

حسب **ريتشارد هاس**، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، عن دور هذه المراكز:

---

[1]- ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص 73.

[2] –Michel allner et Larry portis, idem, p 129.

[3]– عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 27.

[4] - كريم القاضي، **مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية**، على الموقع الالكتروني:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/fi1e24.htm.

[5]– عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 28.

«ان مراكز البحوث والدراسات توفر من منظور صانعي السياسة الأمريكية خمس فوائد رئيسية، فهي تولد تفكير جديد لدى صانع السياسة الأمريكية وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيز لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة وتثقيف المواطنين الأمريكيين عن العالم وتوفر امكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين».[1]

**4- جماعات الضغط والمصالح:** تتمثل في مجموعة المنظمات التي تمارس ضغطا للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أهدافها الخاصة، ويتم تقسيم هذه الجماعات الى ثلاثة أنواع هي:

أ- **جماعات النفط والمصالح الاقتصادية:** تتمثل في شركات البترول الأمريكية الكبرى مثل شيفرون واكسون موبيل والشركات المالية الأمريكية والمصارف الكبرى، شركات التأمين التي تسعى للتأثير على قرارات السياسة الأمريكية لحماية مصالحها في العالم.

**ب- المركب الصناعي العسكري:** يتمثل في الشركات الصناعية العسكرية التي تمارس الضغط للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بتشجعها على إثارة الحروب لتصريف إنتاجه.[2]

ساهمت عدة عوامل في تأثير هذا المركب على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية والمتمثلة في:

- طبيعة الاقتصاد الأمريكي القائم على الاستثمارات والتسويق الصناعي في القطاع العسكري.
- طبيعة التكنولوجيات الجديدة القائمة على الاتصالات والمعلوماتية.
- قوة الشركات الصناعية في التأثير على أعضاء الشركات الذين يتقلدون مناصب حكومية.
- ظاهرة خصخصة الحرب جعلت البنتاغون في تبعية للمركب الصناعي العسكري.[3]

---

[1]- صباح عبد الرزاق كبة، **دور المراكز البحثية الأمريكية في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 40، 2010. ص 79.

[2]- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، نفس المرجع، ص ص 30،31.

[3]- مصطفى سايج، المرجع السابق، ص ص 316،317.

ج- **اللوبي الصهيوني اليهودي-المسيحي:** مارس تأثير بارز في صنع و اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية عامة وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة، تتجلى قوة هذا اللوبي في:

- قوة مواردها وضخامتها ومن ثمة تأثيرها على السياسة الخارجية.

- امتداد تأثيره إلى أعلى قمة هرم الدولة ومختلف أجهزة صناعة القرار السياسي. [1]

- هيمنة تأثير هذا اللوبي على الكونغرس، تأثيره على السلطة التنفيذية، التلاعب بالإعلام، السيطرة على الصحف والمجلات الرئيسية في أمريكا، السيطرة على مراكز الدراسات ومراقبة الأكاديميين.[2]

تعتبر اللجنة الإسرائيلية للعلاقات العامة "الأيباك" من الجماعات اليهودية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، غير أن الرأي الغالب لليهود الأمريكيين يعتقد أنها لا تمثل مصالح الأطراف الكبرى فيها.[3]

## المبحث الرابع: تحول السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية حديثة العهد، فحسب **هنري كسينجر** فان سياسة العزلة التي طبقتها لمدة قرن ونصف رسخت لدى الأمريكيين اعتقاد بعدم الاهتمام بالسياسة الخارجية واعتبار التدخل الأمريكي الخارجي خيار.[4] غير أن وضعها لمبادئ علاقاتها القائمة على تفوقها **وضرورة** الحفاظ على مصالحها الخارجية، حولتها إلى قوة عالمية.[5]

---

[1]- جون ميرشايمر وستيفان وال، **اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثاني، 2006 جوان. ص ص 68،73.

[2]- منصف السليمي، المرجع السابق، ص ص 234، 235.

[3] -John Mearsheimer et Stephen M. Walt, **Le lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine**, Edition la découverte, Paris : 2007. P 10.

[4] -Henry Kissinger, **Les fondements de la politique étrangère des Etats-Unis**, Revue la politique étrangère, N°04, 1982, p 915.

[5]- محمد محمود السروجي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005. ص 10.

## المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

تمثل السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من السلوكيات والتصرفات التي تقوم بها بحسب عوامل قوتها المتنوعة من أجل تحقيق مصالحها الوطنية والحفاظ على هيمنتها العالمية،[1] باعتبار أنها متأثرة بسلوك صناع القرار ومنفذيه، فقد جاءت السياسة الخارجية الأمريكية متميزة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت في تطورها عدة مدارس وتأتي في مقدمتها:

1- **المدرسة الواقعية:** تعد البراغماتية من أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، تستدعي رفض الأخلاق في العلاقات الدولية في إطار صراع المصالح،[2] ما يسمح لها باستعمال كل الوسائل لتحقيق التوسع والهيمنة التي تعد من الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية.[3]

**2- تيار المحافظين الجدد:** أسسه المفكر اليهودي الألماني **ليو شتراوس**، الذي أسس "**الشتراوسية الليبيرالية**" التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد. هذه التسمية عبارة عن اسم أمريكي لمجموعة للذين دخلوا الإدارات الأمريكية في السبعينات وعملوا فيها، إلا أن نفوذهم ظهر في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن، وذلك من خلال رفضهم لسياسة العزلة ومن ثمة دورهم في التأثير على قرار هذا الأخير في إعلان الحرب ضد الإرهاب.[4]

ينطلق المحافظون الجدد من تفكير قائم على الاعتقاد بضرورة الهيمنة الأمريكية على العالم ما جعلهم يدفعونها إلى التخلي عن العديد من المعاهدات الدولية، كما دعوا إلى استخدام التفوق العسكري لحماية

---

[1] –Glen Palmer and Glifton Morgan, **A theory of foreign policy**, New jersey: Princeton University Press, 2006. P 16.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 69.

[3]– هادي قبيسي، المرجع السابق، ص ص 72-74.

[4]– شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009 . ص 11.

مصالحها وبنشر قيمها.[1] تأثر هذه المدرسة في السياسة الخارجية الأمريكية لانتماء أغلب أعضاءها الى الدوائر القرارية العليا الأمريكية، بالرغم من نشر بول كنيدي، في سنة 1987 كتابه "ميلاد وسقوط القوى الكبرى" والذي تحدث فيه عن احتمال انهيار القوة الأمريكية أمام زيادة تدخلاتها العسكرية في العالم ومنه ارتفاع نفقاتها العسكرية وانخفاض الدخل الوطني،[2] إلا أن ذلك لم يمنع التدخلات الأمريكية عبر العالم وفق الرؤية الأمريكية للسياسة الخارجية من منظور لا يخرج عن إطار المصلحة الوطنية والرسالة الإلهية التي خص بها الله هذه الأمة.

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا تطور السياسة الأمريكية وتغير سياستها، ففي فترة الحربين العالميتين قامت على سياسة العزلة ما سمح لها بتصريف منتوجاتها الاقتصادية الى العالم الذي انهمك بالحروب وبعدها قامت على التوسع لفرض هيمنتها.[3]

## المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية

* **الدين:** يعتبر العامل الديني أساسي في فهم الأمة الأمريكية، فهي دولة غير علمانية، تتعايش فيها جميع المعتقدات،[4] بذلك تتميز الولايات المتحدة بتركيبة متنوعة للديانات تتنوع بين المسيحية، اليهودية، الإسلامية والبوذية ومعتقدات أخرى.[5]

---

[1]– شاهر اسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 13.

[2] –Emmanuel Glasser, **Le nouvel ordre international**, Paris : Edition hachette littératures, 1998. P P 111,112.

[3]–Jean–Yves Haine, Wilson Orphelin, **Périodique les politiques étrangères**, édition les études de la documentation Française, paris :2001. P 43.

[4] –Pierre Emmanuel Barral, **Géopolitique intérieure des Etats–Unis**, Revue Française de Géopolitique, Edition Ellipses, France :2005.PP 19, 20.

[5] - Axel Delmotte, **Etats–Unis D'Amérique**, France : Studyrma, 2007. P 91.

أقر التعديل الأول للدستور الأمريكي بأنه لا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل لتفضل أو تمنع ممارسة ديانة على حساب أخرى.

تلعب الكنائس دورا هاما في الحياة الاجتماعية ويحضر وجودها في خطابات رجال السياسة وخاصة في ظروف الحملات الانتخابية، فالكاثوليك والملحدين يصوتون على الديمقراطيين والمسيحيين على الجمهوريين.[1]

لعب الآباء المؤسسون دور في بناء نظام ديني يتوافق مع أفكارهم ومعتقداتهم الدينية المنحدرة من الديانة البروتستانتية، الى جانب المهاجرين البروتستانتيين اليها في القرن السابع عشر، وكان لهم دور في صياغة العقل ومنهج التفكير السياسي الرسمي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الأمريكية.[2] وهذا ما يتوافق مع قول الرئيس الأمريكي جون أدامز بأن الولايات المتحدة هي المكان المحض لتحقيق سعادة الجنس البشري، وفي نظر الأمريكيين فهي مكان محظوظ وأرض محمية بالعناية الإلهية، والتي تنزاح نحوها الحضارة وهي مرحلة انتقالية نحو العالمية. وهو ما يتفق مع ما صرح به الرئيس جورج بوش الابن في قوله: «لا يمكن للمرء أن يكون رئيسا لهذه البلاد من دون قناعة أننا الأمة الوحيدة الخاضعة لأوامر الله».[3] وعلى هذا الأساس فقد كان هذا الأخير يتحدث عن الحرب بين الخير والشر في الحرب ضد الارهاب.

---

[1]– Ibid, p 90.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الشروق للإنتاج والتوزيع، 2009، ص 34.

[3]– نفس المرجع، ص 40.

كما يظهر تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية كعنصر أساسي لا ينفصل عن مثلث المصلحة القومية العليا للأمة الأمريكية، وذلك عبر مفكريها الاستراتيجيين الكبار أمثال زبيغنيو برجنسكي وهنري كيسنجر وفلاسفتها الكبار كصامويل هنتنقتون.[1]

* **القوة:** ان الهدف في تحقيق الهيمنة الأمريكية هي القوة الدافعة للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، ما عكس إستراتجيتها التي جاءت في ورقة لمجلس الأمن القومي والتي تضمنت ما يلي:

1- هدف القوة الأمريكية تشجيع قيام بيئة عالمية يعيش ويزدهر فيها النظام الأمريكي؛

2- إستراتيجية الهيمنة هي الإستراتيجية التي تتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وعليه فان ظرف الحرب الباردة وفر لصانعي السياسة الأمريكي الحجة لتبرير سعي أمريكا إلى الهيمنة العالمية.[2]

كما رأى العديد من كتاب الإستراتيجية الأمريكية مثل **زبيغنيو برجنسكي**، في كتابه "**رقعة الشطرنج الكبرى**" أن اجتماع عوامل القوة فيها هو ما كرس الزعامة الأمريكية، ولقد حدد هذه المؤهلات في أربعة مجالات رئيسية مرتبطة بالمجال العسكري لامتلاكها لترسانة عسكرية ضخمة، المجال الاقتصادي وذلك بالنظر إلى ارتفاع معدلات نمو اقتصادها، المجال التكنولوجي الذي توليه أهمية من خلال تشجيع الابتكارات والمجال الثقافي الذي توليه أهمية بالغة، إضافة إلى دور التحالفات التي ربطتها مثلا مع حلف شمال الأطلسي ومع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.[3]

---

[1]- فراس المهتدي، **البعد الديني في السياسة الخارجية: أمريكا نموذجا**، دراسة لنيل درجة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الجمهورية العربية السورية، 2009. ص 36.

[2]- كريستوفر لين، **اعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى**، ترجمة يوسف أديب شيش، مجلة الفكر السياسي، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص 28.

[3]- زبغنيو برجنسكي، المرجع السابق، ص ص 50-51.

* عميد سابق لمدرسة كنيدي في جامعة هارفارد، تقلد منصب مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون وقام بنشر العديد من الكتب ومن أهمها كتاب مفارقة القوة الأمريكية.

*** الثقافة:** يعتبر **جوزيف ناي** الثقافة من مقومات القوة الأمريكية الغير المادية ويطلق عليها مصطلح **القوة الناعمة**، بحيث يعرف جوزيف ناي القوة عموما بأنها القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، ويقسم القوة الى عدة أنواع ومنها **القوة الصلبة** أو **الخشنة** والتي تقوم على استعمال القوة العسكرية، أما **القوة الناعمة** فهي تتمثل في تحقيق الهدف من خلال الإقناع،[1] أما القوة الذكية فتتمثل في دمج القوتين الصلبة والناعمة للحصول على الأهداف المحددة.

يعتبر بروز التأثير الثقافي الأمريكي على العالم قد واكب بروز نظريات اجتماعية كالمدرسة البنائية التي أعطت الأبعاد الثقافية أهمية كبرى، الى جانب بروز تأثير كتابات كل من كتاب "نهاية التاريخ وخاتم البشر" لفرانسيس فوكوياما وكتاب "صدام الحضارات واعادة صنع النظام العالمي" لصامويل هنتنقتون اللذان يهدفان الى تمتين القوة الأمريكية وتكريس الجانب العقيدي في سياستها الخارجية والعالمية.

كما تقوم بالترويج لنمط ثقافتها من خلال مبدأ نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، كأدوات لتحقيق أهدافها ولتبرير سياستها التوسعية.[2] كما تستعمل الموسيقى كأداة لجذب الشباب ولنشر القيم الأمريكية.[3]

تعتبر الأفلام بمثابة أدوات تستخدمها من أجل فرض هيمنتها وتوجيه سياستها بالاعتماد على هوليوود التي تنتج الأفلام، [4] التي تستعملها لتبرير سياساتها الداخلية ذات الارتباط الخارجي، ومن بين الأفلام

---

[1]- جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية**، نيويورك: ببليك أفيرز، 2004. ص ص 50، 51.

[2]– ابراهيم بن دايخة، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008–2009. ص 101.

[3] – Gerald Biliard et Jacques Chevalier, Op-cit, p 189.

[4]– ابراهيم علوش، **الرسالة السياسية لهوليوود تفكيك الفيلم الأمريكي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن:2013. ص ص 18،19.

التي صورت سياسة المحافظين الجدد في أفغانستان، نجد فيلم "أسود للحملان"، حيث أطلق الفيلم في تاريخ معكوس لأحداث 2001/09/11 وذلك بالنظر الى الطريقة التي وظفها المحافظون الجدد بعد الأحداث لتبرير سياستهم العدوانية في الخارج. تضمن الفيلم حوار حول إستراتيجية جديدة لكسب الحرب في أفغانستان ورسالة من الجمهور لإدارة بوش برفض الحرب.[1]

كرست الهجرة والتعددية الثقافية في الولايات المتحدة دور الأقليات العرقية في توجيه السياسة الخارجية لخدمة مصالح بلدانهم الأصلية، باستعمالها لنفوذها في التأثير على دوائر صنع القرار.[2]

وبالنظر إلى أهمية هذه المبادئ، لقد اعتمدت السياسة الأمريكية لمواجهة المخاطر على استراتيجيات في مستويات يشمل الأول المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة، يتعلق الثاني بالمخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية ويتمثل الثالث في تلك المناطق التي لا تهدد الوجود والمصالح الأمريكية مباشرة وذلك رغم أن وجودها يثير القلق من الناحية الأمنية.[3] لقد دفعت طبيعة الواقع الدولي الولايات المتحدة كقوة قائدة الى تبني استراتيجيات مختلفة كإستراتيجية الضربة الوقائية والحرب على الإرهاب في عهد بوش الابن.[4]

لقد شكلت أحداث 2001/09/11 فرصة لتأكيد هيمنة أمريكا على الساحة الدولية، وذلك لاعتمادها على مبادئ سمحت لها بالتكيف مع التغيرات الجديدة وفي هذا الصدد رأى **كراوثمر** أحد المحافظين الجدد أن ما يشكل الجديد هو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم والأهم هو ما يطرح حول كيفية تنمية المكاسب التي ظهرت بعد هذه الأحداث.[5]

---

[1]– إبراهيم علوش، المرجع السابق، ص ص 65، 66.

[2]– أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 360.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006. ص ص 327، 328.

[4]– **نفس المرجع، ص 326.**

[5]- هادي قبيسي، المرجع السابق، ص ص 33،32.

* **مكافحة الإرهاب الدولي (الحرب الاستباقية):** برز الإرهاب كخطر يهدد الأمن القومي الأمريكي بعد 2001 وهو ما أثر في العقيدة العسكرية والسلوك السياسي الخارجي الأمريكي بتحديد أشكال تهديد للولايات المتحدة المتمثلة في الإرهاب المنظم والدول الضعيفة التي يتخذها الإرهاب كقواعد.[1] بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للإرهاب، إلا أن تهديده قائم، وللحد من مخاطره قام صناع القرار بتكييف السياسة الخارجية الأمريكية وفق إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب، ما يعطي لها الشرعية بالتدخل في العالم.[2]

نتيجة التدخلات الأمريكية العديدة في العالم بعد 2001، انتشرت مشاعر الكراهية ضدها، لذا دعت وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس لاستخدام الدبلوماسية الثقافية كأداة لتغيير هذه النظرة.[3]

اتخذت السياسة الأمريكية عدة إجراءات كبرنامج "**زمالة فولبرايت**"*، إدارة الإعلامية شارلوت بيرس للدبلوماسية العامة ورفع ميزانيتها، إنشاء وسائل إعلام متخصصة مثل إذاعة صوت أمريكا وإنشاء مواقع الكترونية وأفلام تظهر قيم العائلات الأمريكية.[4]

---

[1]-**سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الطبعة الأولى، لبنان**: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2008. ص 197.

[2]- شاهر اسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 4.

[3]- عامر زياد السبايلة، **الادارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط: الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وانعكاساتها، الطبعة الأولى، الأردن: عالم** الكتاب الحديث، 2011. ص 22.

*برنامج أمريكي، **استضاف طلبة أصبحوا قادة في عدة دول** مثل الرئيس المصري الراحل أنور السادات، وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت تاتشر، وزير الخارجية البريطاني توني بلير **والرئيس** الأفغاني حامد كرزاي.

[4]– عامر زياد السبايلة، المرجع السابق، ص 03.

## خلاصة الفصل الأول:

تعتبر عملية فهم السياسة الخارجية الأمريكية بغاية الأهمية وذلك لما لها من تأثير عالمي وخاصة في ظل الزعامة الأمريكية، إلا أن عملية صنعها تتميز بالتعقيد وذلك نظرا لتفاعل عدة عوامل فيها ومن أبرزها العوامل الداخلية المرتبطة بعدة محددات كالاقتصادية و السياسية، الى جانب العوامل الخارجية والمرتبطة بالأدوار المنوطة بالولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد الحرب الباردة وذلك من دون إهمال دور العوامل الشخصية في فهم طبيعة القرارات المتخذة وتوقع مستقبل السياسة الأمريكية من خلال دراسة شخصية الرؤساء.

أمام تعدد هذه المتغيرات، فقد برز تأثير عدة مؤسسات في مسار صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة للمؤسسات الرسمية المتمثلة في مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية، والتأثير في صنعها بالنسبة للمؤسسات غير الرسمية التي تلعب دورا مختلفا فيها بحسب قوتها.

إن التطورات التي عرفها النظام الدولي تطلب من الولايات المتحدة أن تتكيف معها ما جعلها تضع عدة مبادئ تسمح لها بمواكبة التطورات الداخلية والخارجية، ومن أبرز المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية البراغماتية، الواقعية، القوة والتكيف.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستحداث مبدأ الضربة الاستباقية أو الحرب ضد الإرهاب لحماية أمنها القومي، الذي يعد المصلحة الوطنية الأولى لها. بعد انتشار مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية قامت باستعمال الدبلوماسية الثقافية كأداة من أدوات قوتها الناعمة لتحسين صورتها في العالم.

# الفصل الثاني

# تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثرها على العلاقات الأمريكية-الأفغانية

## المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لأفغانستان في السياسة الأمريكية

تمثل أفغانستان بعدا استراتيجيا هاما في السياسة الأمريكية، فهي تسمح له بتحقيق مصالحه في منطقة أسيا في ظل وجود منافسة إقليمية وتزايد نمو القوى الصاعدة كالصين، روسيا والهند.[1]

### المطلب الأول: المكانة الجيوسياسية لأفغانستان

يتزايد الاهتمام الأمريكي بأفغانستان بالنظر إلى أهميتها الجيوسياسية، فهي تعتبر أهم دول وسط وجنوب آسيا، فهي بذلك تعد من الدول التي تقع في منطقة القلب والأطراف في المنطقة الأوراسية.[2]

تقع أفغانستان في قارة آسيا يحدها غربا إيران، من الشرق والجنوب باكستان ومن الشمال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة (تركمنستان، طاجيكستان وأوزبكستان) ما يجعلها مرتبطة بآسيا الوسطى جغرافيا. كما تحدها من الشمال الشرقي الصين. رسمت حدودها في القرن التاسع عشر نتيجة الصراع على النفوذ بين روسيا القيصرية وبين الإمبراطورية البريطانية المسيطرة على شبه القارة الهندية. وهي دولة حبيسة حيث أنها لا تحتوي على منافذ على البحار والمحيطات.[3]

تمثل أفغانستان ملتقى لثلاثة حضارات وهي الحضارة الإسلامية، الحضارة الهندوسية والحضارة البوذية، كما تلتقي عند أفغانستان ثلاثة أقاليم سياسية معاصرة مهمة وهي الشرق الأوسط، جنوب ووسط آسيا، كما أنها تتوسط مجموعة من القوى الإقليمية التي حصلت على القوة النووية.

---

[1] - حسين معلوم، **الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا، الواقع والآفاق**، السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002. ص 86.

[2] – نجاح السباتين، **أفغانستان أول ضحايا العولمة**، طبعة الأولى، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003. ص7.

[3] – لونكويرث ديمزوكب، **أفغانستان**، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1980. ص16.

**الخريطة رقم 1: خريطة أفغانستان والدول المجاورة لها.**

**Source** : https://www.google.dz/search?q=carte+d%27afghanistan

عان الاقتصاد الأمريكي مع مطلع القرن الواحد والعشرون من تصاعد قوى اقتصادية أسيوية مقابل ضعفه جراء الأزمة الاقتصادية، أدت الى زيادة اهتمام الإدارة الأمريكية بالنفط.[1] خاصة بتولي السلطة من قبل طاقم حكومي متشكل من موظفي اللوبي النفطي الأمريكي وفي مقدمتهم الرئيس جورج بوش الابن الذي يعمل في شركة "أريتو ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، مديرة سابقة لشركة (Chevron-Texaco)، أما وزيرة الداخلية غيل نوتن فكانت ممثلة مصالح شركة (BP-Amoco) ومصالح شركة دلتا السعودية، نائب الرئيس ديك تشيني، رئيس شركة هالبرتون وزلماي خليل زاده مستشارا للرئيس بوش الابن لشؤون أفغانستان.[2]

[1] -Maurice Vaïsse, **les Relations Internationales depuis 1945**, 12 éme Edition, Paris : Armand colin, 2011. P230.

[2] – نادية فاضل عباس فضيلي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان**، دراسات دولية، **العدد الخامس والأربعون**، بغداد، (دس ن). ص 43.

يتزايد الاهتمام الأمريكي بأفغانستان وذلك بالنظر للعوامل التالية:

- **الثروات الأفغانية:** أكد فريق من الجيولوجيين والجغرافيين الذين درسوا أفغانستان بقيادة العالم **جاك شرودر** أنها تمتلك أكبر مخزون في العالم من النحاس الأصفر وتعد ثالث أكبر دولة تمتلك مخزونا من الحديد الخام.

قدر الرئيس الأفغاني **حامد كرزاي** في مؤتمر صحفي في كابول أن قيمة الموارد الطبيعية لبلاده تقدر بترليون دولار، بحسب البيانات الأولية التي حصل عليها والتي تؤكد أن الثروات الأفغانية تقدر بألف مليار دولار وذلك باعتماد على مسح جيولوجي لوكالة حكومية أمريكية.[1]

- **السيطرة على اللثيوم (Lethium) في أفغانستان:** تتوفر أفغانستان على احتياطات هامة من اللثيوم والتي تقدر بالترليونات والتي تعد ضرورية في النشاطات الصناعية المتعلقة بالحواسيب والهواتف.

- **التحكم في تجارة المخدرات الأفغانية في العالم:** تستعملها الولايات المتحدة في أفغانستان المخدرات كأداة ضد أعدائها في المنطقة. فبحسب تقرير رسمي لهيئة الأمم المتحدة، فان انتاج المخدرات في أفغانستان تضاعف منذ سقوط حكومة الطالبان في 2001، فبحسب معطيات مكتب المخدرات والجرائم للأمم المتحدة فقد بلغت في 2007 نسبة التغطية الأفغانية للحاجات العالمية للمخدرات 93%.[2]

---

[1]- حسام عبد الفتاح أبو نحل، **المحافظون الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: نشر الديمقراطية نموذجا 2001-2008**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، فلسطين: جامعة الأزهر، 2011. ص ص 122،123.

[2] - F. William Engdahl, **La géopolitique derrière la guerre bidon des Etats-Unis en Afghanistan**. Consulté le 13 Novembre 2014, sur le site internet suivant: www.Voltairenet.org.

كما يهدف الاستغلال الأمريكي للأفيون الأفغاني إلى تغطية نفقات الجيش الأمريكي في أفغانستان وإقامة قواعد عسكرية لمنع أي تعاون في مجالات الاقتصاد والخبرة العسكرية بين الصين وروسيا اللتين قد تشكلان خطرا على مستقبل الهيمنة الأمريكية في العالم.[1]

**المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في دول الجوار الأفغانية**

أثبت التواجد الأمريكي في أفغانستان أن هدفها يتمثل في سعيها للاقتراب من ثروات المنطقة، توفير مصادر جديدة للطاقة وتأمين مواصلات أنابيب نقل الطاقة "حرب الأنابيب" ومن هذه المناطق:

**1-آسيا الوسطى وبحر قزوين:** يهدف الاهتمام الأمريكي بأفغانستان إلى السيطرة على نفط ومعادن آسيا الوسطى، فقد أشارت صحيفة الجارديان، الى الدور الذي ستلعبه أفغانستان بالنسبة لمصادر الطاقة الإقليمية في المستقبل وسيكون للجيران الشماليين لأفغانستان دور مؤثر لامتلاكهم لهذه الثروات.[2]

وبحسب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني فان هذه المنطقة تلعب دور استراتيجي بالنسبة لأمريكا، فهي لا تريد نقل بترول آسيا الوسطى عبر روسيا أو الصين أو إيران لتفادى سيطرتهما على المنطقة. ولهذا فان طريق أفغانستان هو الأكثر مناسبة لنقل بترول آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية لتنويع مصادر انتاج الطاقة، إن أفغانستان تعد معبر للنفوذ الأمريكي أسواق نامية في شرق آسيا. [3]

---

[1]- ايلحي ايناس، **تنظيم القاعدة والرهنات الجيوسياسية في أفغانستان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية، 2013-2014. ص ص 119- 121.

[2]- هدى ميتكس، **قضايا الآمن في آسيا**، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص 238.

[3]- لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، الطبعة الأولى، مصر: الأحمدي للنشر، يناير2006. ص 192.

**جدول رقم 02:** حجم احتياطات النفط والغاز الطبيعي في جمهوريات أسيا الوسطى عام 2006.

| الدولة | أزبكستان | تركمانستان | كازاخستان | قيرغيزستان | طاجيكيستان |
|---|---|---|---|---|---|
| النفط بليون برميل | 0,594 | 0,546 | 39,6 | 0,40 | 0,012 |
| الغاز الطبيعي ترليون قدم مكعب | 66,4 | 71 | 64,1 | 0,2 | 0,2 |

**المصدر**: هدى ميتكس، **أسيا الوسطى والتنافس العالمي**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2008. ص 131. نقلا عن الموقع الالكتروني التالي: www.cia.doe.gov

تعتبر الولايات المتحدة أن الإقليم الممتد من الشرق الأوسط الى بحر قزوين يشكل محورا مهم لها، لاحتوائه على 70% من الاحتياطات البترولية العالمية، ولذلك سعت الى الاقتراب من هذه المنطقة لاعتقادها أن السيطرة على مصادر هذه المنطقة يؤدي الى السيطرة على الاقتصاد العالمي. تأكد هذا الاهتمام في وثيقة السياسة الوطنية للطاقة **لديك تشيني**، الذي رأى أن الطلب على البترول سيرتفع بنسبة 2% مع تراجع في الإنتاج بنسبة 3% عام 2010 وارتفاع الطلب العالمي إلى 50 مليون برميل إضافي في اليوم. ستكون الصين وجنوب شرق أسيا بمثابة أقاليم سيكون لها طلب كبير على البترول، ما يجعل من آبار الشرق الأوسط ومنطقة قزوين تشكل مستقبل لأمن الطاقة الأمريكي.[1]

كما تكمن أهمية هذه المنطقة في أنها تملك ثالث أكبر احتياط من النفط والغاز الطبيعي في العالم، فوفقا للتقديرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية فإن حجم الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي يصل إلى 10 مليارات برميل.[2]

[1]- فيليب سيبيل لوبيز، ص 135. ، **جيوبوليتيك البترول**، ترجمة صلاح نيوف، 2005، ص 163. **أظر الموقع التالي**:http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20090601-2055.html

[2] - فاطمة لكعص، **أحداث 2001/09/11 و انعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والاسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2008-2009. ص 176.

حسب تصريح السكرتير الأمريكي لشؤون الطاقة "سبنسر أبراهام" في 2002 أمام لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس، أن بحر قزوين يحتوي ما بين 17 الى 33 مليار برميل من احتياطي البترول.[1] كما يتمتع بحر قزوين بأهمية اقتصادية وذلك بالنظر إلى توفره على عدة أنواع من السمك وخصوصا إنتاجه لأجود أنواع الكافيار. نظرا لأهمية هذه المنطقة فقد رأى الخبراء أن أسيا الوسطى ستحتل خلال القرن الحالي الموقع الثالث بعد الشرق الأوسط وسيبيريا من حيث حجم انتاج موارد الطاقة وهو ما سيسمح لها بتأمين حاجياتها وتخفيف الضغوط على منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط التي لا تعرف استقرارا بفعل الصراع العربي الصهيوني.[2]

2- **التأثير على القوى الإقليمية:** سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في أفغانستان إلى إثارة مخاوف في وسط القوى الإقليمية النووية لروسيا، الصين والهند من تواجد عسكري دائم لها في أفغانستان، بهدف الاقتراب من مصادر النفط في أسيا الوسطى واستكمال الحلقة حصار حول منافسها الصيني الذي تتخوف من أن يكون قطبا عالميا.[3]

أ- **الصين:** تسعى الصين للسيطرة على نفط المنطقة باعتبارها ثاني دولة من حيث استهلاك النفط عالميا وإيجاد أسواق لمنتجاتها عبر توطيد علاقاتها مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.[4] فعدم تواجد الولايات المتحدة في المنظمة مكن الصين من تحقيق دور الزعامة فيها وذلك بعد تطويق القواعد الأمريكية في أفغانستان للصين بحسب الرئيس جيانغ زيمين، فان تخوف الصين من التواجد

---

[1]- خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009. ص 232.

[2]- تسعديت مسيح الدين، **الصراع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دراسة في ظاهرة التفاعلات الإرهابية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2009-2010. ص ص 127،128.

[3]- خالد المعيني، المرجع السابق، ص 232.

[4]- Hoda Mitiks, op-cit, P P 18, 23.

الأمريكي هو ما جعلها تقوم بتشييد خطوط للسكك الحديدية وخطوط الأنابيب لنقل النفط من منطقة آسيا الوسطى.[1]

فسر التقرير الأمريكي "استراتيجيات اللجنة الثلاثية للقرن الواحد والعشرين: في السلم أو الحرب، الصادر في 1999/03/19 بأن الاستعداد لنزاع عسكري مع الصين هو ما يفسر نشر القوات والقواعد العسكرية في الدول المجاورة للصين في أفغانستان وأسيا الوسطى ذلك بعد أحداث2001.

ب- **روسيا:** سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإزالة النفوذ الروسي في المنطقة التي تعتبرها منطقة نفوذها بإبعادها عن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وعرقلة طريقها الى المياه الدافئة. كما وفر انفصال جمهوريات أسيا الوسطى الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على نفط هذه الدول وهو ما أكدته "**شيلا هيسلن**" خبيرة الطاقة في مجلس الأمن القومي الأمريكي في قولها:

> « ان سياستنا كانت أن نسيطر على النمو السريع لطاقة قزوين...قمنا بذلك بشكل محددة عبر المساعدة في استقلال هذه البلدان الغنية بالنفط، لكسر سيطرة و احتكار روسيا لنقل النفط من تلك المنطقة، وذلك بصراحة لتعزيز أمن الطاقة الغربي من خلال تنويع المصادر ».[2]

**ج- إيران:** تهدف الولايات المتحدة من تواجدها في أفغانستان الى محاصرة ايران من كافة الجهات عبر التواجد العسكري في دول محيطة بها أو الضغط عليها بالتوازي مع العقوبات الاقتصادية الموقعة عليها.[3]

---

[1]- تسعديت مسيح الدين ، المرجع السابق، ص 135.

[2]- يوسف العاصي الطويل، **حملات بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى**، الطبعة الثانية، مصر: **صوت القلم العربي**، 2010. ص ص 130، 139.

[3]- عادل صادق محمد، **الصحافة وإدارة الأزمات، مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007. ص 145.

تأتي هذه السياسة بعد سوء العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد سقوط حكم الشاه وزوال الاهتمام الأمريكي بمد خط أنابيب النفط عبر إيران لتكاليفه البالغة 5.2 الى 4 مليار دولار.[1]

* إن وجود القواعد العسكرية الأمريكية بالقرب من بحر قزوين يرجع الى سعيها للسيطرة على نفط هذه المنطقة بعد تقلص احتياطات النفط المكشوفة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تخطط شركات النفط الأمريكية لنقل نفط وغاز منطقة بحر قزوين عبر أفغانستان إلى ساحل بحر العرب في باكستان.[2] وبعد ترسيخ تواجدها العسكري في أفغانستان، قامت الولايات المتحدة بتنفيذ خطة الانتشار في الفيليبين كقاعدة في جنوب شرق آسيا في جورجيا والشيشان لتأمين مسار خطوط أنابيب الغاز والبترول من بحر قزوين ووسط آسيا، ما أعطاها ذريعة أمام البنتاغون لرفع ميزانيتها العسكرية لبناء قواعد عسكرية في أفغانستان ودول آسيا الوسطى.[3]

يمكن تفسير سعي الولايات المتحدة للسيطرة على المناطق البترولية في العالم والتحكم فيها لتخوفها من توقعات المحللين الاقتصاديين من ارتفاع الاستهلاك العالمي إلى 120 مليون برميل عام 2020، مما يعني أن هناك عجزا مقداره 200 مليون برميل ومنه فالسوق البترولية مقبلة على نقص بترولي ولا يمكن تأمين الاحتياجات العالمية، لذا تدرس سبل استغلال الطاقات البديلة.[4] أثبت الواقع أن الولايات المتحدة تذرعت بهذه التوقعات لخلق سوق إقليمية مشتركة لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة

[1]- تسعديت مسيح الدين، المرجع السابق، ص 137.

[2]- هدى ميتكس، **المرجع السابق، ص** 238.

[3] –William Engdahl, **pétrole une guerre d'un siècle**, traduit de l'américain par valentin d'un, France : septembre 2007. P 282.

[4]- فاطمة لكعص، المرجع السابق، ص 177.

ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير ونظرا لأهمية أفغانستان في السياسة الأمريكية فقد أدمجتها في هذا المشروع.[1]

لخص المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأمريكية **ايلي كراكوسي** أهمية أفغانستان بقوله:

« انها مفترق طرق بين ما يسميه ماكيندر قلب العالم وشبه القارة الهندية، وتعود أهميتها إلى موقعها الذي هو نقطة التقاء الطرق الرئيسية. وهي تشكل حدا ما بين السلطة البرية والسلطة البحرية ونقطة التقاء في ما بين قوى متصارعة واسعة النطاق. ومر بها ألكسندر الكبير كطريق للفتح الذي قام به وكذلك فعل به المغول. وخلال القرن التاسع عشر تنافس عليها كل من الإمبراطورية الانجليزية والروسية. أما في القرن العشرين، فقد أصبحت مصدر خلاف بين القوتين العظمتين أي أمريكا والاتحاد السوفيتي. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، شكلت نافذة مهمة على البحر للدول الجديدة المحوطة بالأرض في أسيا الوسطى. وقد جذب التراكم الطبيعي للنفط والغاز في هذه المنطقة البلدان والشركات المتعددة الجنسية...وكل ما يجري في أفغانستان يؤثر على باقي العالم لأنها تعتبر محورا استراتيجيا أساسيا».[2]

## المبحث الثاني: جذور العلاقات الأمريكية- الأفغانية

تعتبر العلاقات الأمريكية الأفغانية قديمة قدم المصالح الأمريكية في منطقة أسيا، فبعد خروج الولايات المتحدة من سياسة العزلة، أصبحت تهتم بالقضايا الخارجية وفق أولوية المصلحة الوطنية والهيمنة العالمية. يأتي الصراع على أفغانستان في إطار "اللعبة الكبرى" بين القوى الكبرى لمراقبة مصالحها في منطقة أسيا.[3]

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008. ص 99.

[2]- أحمد نفيز مصدق، **الحرب على الحرية، الأردن**: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002. ص 58.

[3] -François Thual, **Constantes Afghanes**, Revue politique et populaire, N° 1013, 10 juin-Octobre 2001. P 90.

## المطلب الأول: تطور العلاقات الأمريكية- الأفغانية

تعود العلاقات الأمريكية بأفغانستان إلى فترة الحرب الباردة، حيث أن طبيعة الصراع القائمة بين المعسكرين، استدعت اللجوء الى الحرب عن طريق الوكالة وفق إستراتيجية الردع النووي، وهو ما جعل الولايات المتحدة تقوم باستدراج الاتحاد السوفيتي الى المستنقع الأفغاني وتوريطه في حرب فاشلة اضطر الى إعلانها في ديسمبر 1979 كردة فعل عن الخطة الأمريكية التي قامت على تجنيد أمراء الحرب الأفغان لتشكيل جماعات إرهابية على الحدود الشمالية لتشكل تهديدا مباشرا للاتحاد السوفيتي.[1]

سعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الى تطبيق نموذج اللاووس في أفغانستان من خلال استعمال المخدرات وعليه فقد قام مستشار الأمن القومي في عهد كارتر، **زبيغنيو برجنسكي** الذي كان يرى أن الغزو السوفيتي لأفغانستان بمثابة توسع نحو المحيط الهندي وهنا بدأ بالتخطيط لاستعمال سكان الشمال الذين يرفضون التوجه الشيوعي لاستنزاف الاتحاد السوفيتي،[2]

كما ربط علاقات مع تجار المخدرات في أفغانستان في 1978-1979 وهي الفكرة التي أكدها الرئيس كارتر ونقلها المستشار الاستراتيجي في البيت الأبيض **دافيد موستو**، التي قال فيها كارتر:« سنذهب الى أفغانستان لدعم تجار المخدرات، لا يجب علينا أن نحاول نسيان ما قمنا به في اللاووس» وبالتنسيق مع وكالة الاستخبارات الايرانية "La SAVAC"، سعت وكالة الاستخبارات الأمريكية الى تصعيد الضغط الممارس من قبل الجمهوريين على الرئيس الأفغاني محمد داوود خان برفض سياسته التي تقوم على التقارب مع الاتحاد السوفيتي، ما عجل بحدوث انقلاب عسكري عليه واغتياله.[3]

---

[1]- **أمنة دبازي، التدخل الأمريكي في أفغانستان والرهانات الجيوسياسية 2001-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014. ص ص 133،134.

[2] -Yves H enri, **Les Etats-Unis et l'islam**, Paris: Edition Armand Colin, 2006. P 144.

[3] - Peter Dale Scott, **La machine de guerre Américaine**, Traduit par Maxime Chaix et Anthonet Spaggiari, Edition Demi-Lune, France : Collection Résistances, 2012. P 327.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة نظام موالي لها في أفغانستان بالاستعانة بالمعارضة، فقامت بإرسال أسلحة عبر باكستان للعناصر المعارضة ودربهم موظفي وكالة الاستخبارات المركزية بالاشتراك مع مستشارين صينيين في ثكنات باكستانية.[1]

جاءت هذه الخطة بعد رفض العائلة الملكية السعودية دعم الأفغان في حربهم ضد السوفيت بفرقة عسكرية عربية وقيادتها من أحد الأمراء السعوديين لإحياء عادة شرف المحارب العربي من أجل الأمة الإسلامية ما دفع أسامة بن لادن إلى الجهاد في أفغانستان.[2]

لقد أكد رئيس الوكالات المخابرات المركزية السابق **روبرت غايتس** في مذكراته "ما بين الظلال" أن الاستخبارات المركزية الأمريكية ساعدت الثوار في أفغانستان قبل ستة أشهر من التدخل السوفيتي فيها،[3] رأى ضباطها أن إنهاء الاحتلال السوفيتي بالعمل السري في أفغانستان من أهم انجازات الوكالة. حيث أن السياسة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تتمحور حول إعاقة قدرة الاتحاد السوفيتي على توجيه قوته نحو النفط في الشرق الأوسط عبر إشغاله بالثورة في أفغانستان.[4]

يعتبر التقارب الأمريكي الأفغاني في تلك الفترة كنتيجة للخطة التي وضعها برجنسكي لتحقيق ما يلي:

- مساعدة الحركات التحررية الإسلامية لزعزعة استقرار الاتحاد السوفيتي.
- إشعال فتيل المشاعر الدينية لدى أبناء العالم العربي .
- الدعوة للجهاد ضد العدو الشيوعي كوسيلة تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من ربط علاقات قوية مع الدول الإسلامية.

---

[1] - صلاح عبود العامري، **تاريخ أفغانستان وتطورها السياسي، الطبعة الأولى**، القاهرة: **العربي للنشر** والتوزيع، 2011. ص 144.

[2] - روبرت فيسك، **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة**، ترجمة عطاف المولى وآخرون، الطبعة الأولى، لبنان: **شركة المطبوعات للنشر** والتوزيع، 2006. ص 36.

[3] - أحمد نفيز مصدق، **المرجع السابق**، ص 27.

[4] - ستيف كول، **حروب الأشباح، السجل الخفي لـ"السي. أي.أيه" لأفغانستان ولبن لادن**، ترجمة شركة ألاء للترجمة، الطبعة الأولى، لبنان:2008. ص ص 35 ،71.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المجاهدين الأفغان أو "المقاتلين من أجل الحرية" حسب ريغان بالمال والأسلحة ، فقد أصدر تعليمة في مارس 1985 سمحت بتقديم دعم سري للمجاهدين الأفغان، والتي قدرت بـ 65000 طن في 1987. إلى جانب الإرشادات العسكرية للمجاهدين الأفغان، فنصحهم "**وليام كازي**" مدير المخابرات المركزية المجاهدين الأفغان على إتباع حرب العصابات* لضمان النصر.[1]

- تسهيل وكالة المخابرات المركزية لهجرة المجاهدين نحو أفغانستان ومنحهم تأشيرات للدخول إلى الولايات المتحدة وتحويلهم إلى أفغانستان فيما بعد.

- دعم وكالة الاستخبارات المركزية لمبادرة المخابرات العسكرية الباكستانية لتجنيد راديكاليين إسلاميين عبر العالم وتدريبهم عسكريا في باكستان بتمويل من السعودية. [2]

- توفير مستشارين أمريكيين لتدريب المجاهدين الأفغان.

لقد جاء الدعم الأمريكي للحركة الإسلامية في أفغانستان في ظرف الثورة الإيرانية إلى إثارة الاستغراب، غير أن هذا الدعم قد حقق عدة أهداف إستراتيجية للولايات المتحدة والتي يمكن إجمالها في هزيمة الاتحاد السوفيتي وخروجه من أفغانستان.[3]

- القضاء على الدول الاشتراكية في المعسكر الشرقي دون خسائر بشرية أمريكية.[4]

- دفع الاتحاد السوفيتي إلى سحب قواته في أسيا الوسطى.

---

[1]- تسعديت مسيح الدين، المرجع السابق، ص ص 79،80.

[2]- أمنة دبازي، مرجع تم ذكره سابقا، ص 135-136.

[3]- محمد سارافراز، **باكستان والطالبان: النشأة والمسار**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 131، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان: شتاء 2009. ص 137.

[4] - Olivier Roy, **Afghanistan la guerre comme facteur du passage au politique**, Revue française de science politique, Volume 39, N° 6, France: Presse de la fondation nationale de science, Décembre 1989. P 899.

– الثأر من الاتحاد السوفيتي لتدعيمه لثوار الفيتكونغ في الفيتنام، ما ألحق هزيمة بالقوات الأمريكية، هو ما جعل الكونغرس يضاعف مساعدته لأفغانستان بتشكيل ائتلاف في الكونغرس الأمريكي سمي بقوات الضربة الأفغانية.[1]

وبعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان أوكلت الولايات المتحدة طالبان لمراقبة الأوضاع،[2] غير أن ذلك أدى لاندلاع الحرب الأهلية بين مختلف القوى السياسية التي كانت تتنافس على السلطة في أفغانستان وذلك في ظروف معقدة للأسباب التالية:

– رغبة الجماعات المختلفة في الحفاظ على مكاسبها وسعيها لإحداث توازنات لصالحها.

– عامل الحرب السوفيتية وما خلفته من مقاتلين مدرسين ذوي خبرة اكتسبوها في معسكرات وميادين التدريب والتسهيلات اللوجيستية وشبكات معقدة من العلاقات الشخصية مع الدول الإسلامية.

– كمية ضخمة من العتاد العسكري تضم قرابة 300–500 صاروخ، الثقة بالنفس، عظمة الانجاز ورغبة جامعة في التحرك نحو انتصارات أخرى.[3]

– ظهور قيادات عسكرية ومدنية، وصار لكل قبيلة أو جماعة اثنية أو منطقة أبطالها الحربيون والعسكريون ورأى هؤلاء القادة أحقيقتهم في السلطة، بحيث ظهر الصراع بين الأحزاب التالية:

–الحزب إسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار وكان أكثر تنظيم وارتبطت CIA به، لكونه القائد الأفغاني الوحيد الذي قبل بخط دوراند * ودعمته لاعتداله. [4]

---

[1] ـ نادية فاضل عباس فضيلي، **المرجع السابق**، ص 4.

[2] -Fraser Cameron, Op-cit, P32.

[3]- صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، مصر: دار الكتاب المصرية، مصر: 1999. ص 401.

* **خط دوراند** عبارة عن الحدود التي تفصل بين أفغانستان وباكستان والتي رسمها في 1393 وزير الخارجية البريطاني السير مارتيمور ديوراند، جاء هذا التقسيم في ظرف اللعبة الكبرى وتنافس القوى الكبرى في المنطقة، أحدث هذا التقسيم عدة مشكلات بالنسبة لطائفة البشتون. أنظر المرجع التالي:

- Edgar o'balance, **Afghan wars 1839-1992**, Brassey's, Edition, London: 1993. P .51

[4] - Peter Dale Scott, Op-cit, P 127.

- الاتحاد الإسلامي بزعامة عبد الرسول سياف.

- حركة الانقلاب الإسلامي بزعامة محمد بن محمدي.[1]

- جبهة التحرير الوطني وتزعمها صبغة الله مجددي.

- الجمعية الإسلامية بزعامة برهان الديني رباني وأحمد شاه مسعود.

- جبهة الحزب الإسلامي التي تشكلها يونس خالص بعد انشقاقه عن حزب حكمتيار.

اعتبرت الولايات المتحدة أن الحرب الأهلية في أفغانستان شأن داخلي ليس له صلة بالتوازنات الإستراتيجية التي تؤثر على المصالح الأمريكية، فصبت اهتمامها في ترتيب إستراتيجيتها في آسيا. [2]

أمام غياب مبادرة أمريكية لإيجاد حل جذري للصراع فيها، ازدادت شدة الصراع ما أدى الى بروز حركة الطالبان على الساحة الأفغانية واستمرار الدعم الأمريكي لها وذلك بالتنسيق السياسي مع باكستان لرغبتهما في إضعاف نفوذ ايران في أفغانستان وتعزيز حركة طالبان لتكون التيار المضاد لها.[3] وفي ظرف الانقسام الداخلي ونشوب الحرب الأهلية، بدأ التغير يظهر في العلاقات الأمريكية الأفغانية للعوامل التالية:

- **بروز حركة طالبان:** تعني طالبان باللغة الأفغانية طلبة المدارس الشرعية التي انتشرت في أفغانستان وباكستان. تشكلت حركة طالبان من العديد من القيادات الأفغانية، ضباط الجيش الذين فروا الى باكستان وأعضاء من جهاز المخابرات الأفغاني السابق "الخاد".[4]

---

[1]- محمد صادق صبور، **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، الطبعة الأولى، مصر: دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، 2006. ص 25.

[2]- ابراهيم عرفات، **القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية و الدولية**، مركز الدراسات الأسيوية، مصر:جامعة القاهرة، 1999. ص ص 82.78.

[3]- نادية فاضل عباس فضيلي، المرجع السابق، ص 38.

[4]- بديعة محمد عبد العال حمود، **طالبان والحكومة الجديدة أفغانستان**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، جانفي 2002. ص 28.

قام حكم طالبان على المبادئ التالية:

* الدين الرسمي للبلاد هو الإسلام.

* نظام الدولة يقوم على الشريعة الإسلامية.

* اعتماد على تعاليم القرآن والسنة في القضاء.[1]

يقوم منهج حركة طالبان في الحكم على رفض الديمقراطية وتشكيل الأحزاب السياسية، التشريع لله ولأمير المؤمنين الذي ينتخب من قبل أهل الحل والعقد، وتدوم إمارته مدة حياته ولا يعزل.[2]

* تقارب الولايات المتحدة مع حركة طالبان مع وصولها إلى الحكم في 1996، قال المتحدث باسم وزارة خارجيتها **غلين دافس**، أن الولايات المتحدة لم تجد ما يثير الاعتراض في هذا الحدث.[3]

كما قامت أمريكا بمبادرة ايجابية تجاه الملا محمد عمر عبر غلق السفارة الأفغانية في واشنطن لأنها كانت تحت سيطرة المعارضة، واستقبلت واشنطن ممثلي حركة طالبان في 1996 في البيت الأبيض.

يمكن تفسير التأييد الأمريكي لحكومة طالبان لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- إقامة نظام يخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية ومنها مشروع بناء خط أنابيب النفط من تركمنستان إلى باكستان عبر أفغانستان والذي ترعاه الشركة الكاليفورنية **أونوكال**، التي قامت بعدة مباحثات مع ممثلي حكومة طالبان في 1997 بتكساس وتدريب أفغانيين لمد الأنابيب بموافقة الحكومة الأمريكية.

- اعتبار طالبان الأداة التي تخدم المصالح الأمريكية في منطقة أسيا الغنية بالمواد الأولية.

- احتواء مظاهر الإرهاب الدولي ومصادر المخدرات الواردة من أفغانستان الى الولايات المتحدة.

- استئصال ظاهرة "الأفغان العرب" الذين يشكلون خطرا على حلفاء أمريكا من الدول العربية.

---

[1]- محمد سارفراز، المرجع السابق، ص 139.

[2] - ابراهيم عبد الطالب، **الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009. ص 191.

[3]- أحمد نفيز مصدق، المرجع السابق، ص 60.

- احتواء إيران ومراقبة برنامجها النووي.[1]

منذ أن تم إقامة النظام الإسلامي في أفغانستان بعد الحرب الأهلية، فرضت حركة طالبان من الناحية الاجتماعية إجراءات صارمة على النساء من خلال منعهن من التعليم والعمل.[2]

وهو ما غير رؤية إدارة الرئيس كلينتون حول طالبان والقاعدة بأنهما تشكلان خطر على الأمن القومي الأمريكي. بالرغم من الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان، إلا أن طالبان قد عمقت من صراع الاثنيات المتعددة في أفغانستان وهددت استقرار المنطقة.[3]

**الخريطة رقم 02:** خريطة توزيع الاثنيات في أفغانستان

**Source**:https://www.google.dz/search?q=carte+des+groupes+ethniques+en+.afghanistan

[1]- أمنة دبازي، المرجع السابق، ص ص 140.139.

[2]- Joshua S. Goldstein et Jon C. Pevehouse, **International relations**, Brief fourth édition, Pearson International Edition, 2008-2009. P 131.

[3]- علي صبح، **النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945-1999**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 1998. ص 198.

انتقد **دانا روريباشر**، عضو في الكونغرس ومختص بالسياسة الأمريكية تجاه أفغانستان لعشرين سنة القائمة على بذل جهود سرية لتعزيز قوة طالبان لاعتقادها بأنها ستحقق الاستقرار في أفغانستان وستسمح لها ببناء أنابيب نقل النفط في آسيا الوسطى عبر باكستان إلى أفغانستان، في الوقت الذي ترفض فيه الحركة القيم الغربية.[1]

## المطلب الثاني: التحول في العلاقات الأمريكية مع طالبان

بدأت الخلافات الأمريكية مع حكومة طالبان في التسعينات وأثناء الحرب الأهلية تبرز للأسباب التالية:

- محاولة الطالبان في 1997 التفاوض مع الإدارة الأمريكية حول الاعتراف بها كحكومة شرعية لأفغانستان، كمساومة لها مقابل إنشاء خط الأنابيب النفطية بعد اعتراف الأمم المتحدة بحكومة برهان رباني، لذا قررت الولايات المتحدة للتخلص من قادة الأحزاب الأفغانية الرئيسين كالملا محمد عمر واستبدالهم بحكومة تستمد شرعيتها من الحكم السابق للملك ظاهر شاه. من خلال التمعن في ردود الفعل الأمريكية يتضح لنا أنها تسعى للحفاظ على الوضع المضطرب فيها لتكون المكان المناسب لتأسيس قواعدها العسكرية في المنطقة بطريقة شرعية وتبديل موازين القوى والأحلاف الدولية في أفغانستان.[2]

- إدراك الولايات المتحدة لعجز نظام طالبان عن توفير الأمن ومنه صعوبة الولوج الى أسيا الوسطى.

- انعدام الأمن في ظل فترة حكم الطالبان ومنه تعليق مشروع أونوكال، الذي تفاوضت عليه ممثلة هذه الشركة ومساعدة وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون أسيا الجنوبية **روبين رافل**.[3]

---

[1]- أحمد نفيز مصدق، المرجع السابق، ص 68.

[2]- ابراهيم عبد الطالب، المرجع السابق، ص 39.

[3]- **نفس المرجع ، ص ص** 17، 59.

حيث تخلت الأونوكال عن مشروعها في كانون الأول **1998**، بعد أن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل هذا المشروع على مستشارين أفغان من بينهم **حامد كرزاي** و**زلماي خليل زاده** *.[1]

- الطلب الأمريكي بتسليم أسامة بن لادن بعد اتهامه بضرب مركز التجارة العالمي في العام 1993، تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا في 1998، واتهامه بتفجير المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن.[2]

- إغارة الطائرات الأمريكية بأمر من إدارة كلينتون في 20 أوت 1998 على أفغانستان لقتل زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وتدمير معسكرات تنظيم القاعدة فيها.[3]

وبعد هذه الأحداث، قام صناع السياسة الخارجية الأمريكية بالضغط على الحكومة السعودية من أجل تسليمها، لذا قام رئيس جهاز المخابرات السعودي **تركي فيصل** بالسفر إلى قندهار مرتين للطلب من مسؤولي طالبان بتسليم بن لادن، لكن الملا محمد عمر رفض تحقيق ذلك.[4]

إن رفض طالبان للانصياع للطلب الأمريكي، تدخل مجلس الأمن في الرابع عشر من ~~تشرين الأول~~ 1999 وأقر مشروع القرار 1367 على طالبان بتسليم أسامة بن لادن في مهلة أقصاها شهر.[5]

بعد رفض الحركة لتنفيذ هذا القرار فرضت عليها عقوبات اقتصادية[6] تمثلت في:

---

* زلماي خليل زاده أفغاني مستشارا في شركة أونوكال ،ثم في مجلس الأمن القومي ثم عينه جورج بوش الابن مبعوثا خاصا ثم سفيرا للولايات المتحدة في أفغانستان عام 2004. عين في 2005 سفيرا للولايات المتحدة في العراق.

[1] - فيليب سيبيل لوبيز، **المرجع السابق، ص** 163.

[2]- مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار عويدات للنشر و الطباعة، 2006. ص 89.

[3] - **بوب وودراو، بوش يخوض الحرب، ص ص** 3.4، **على الموقع التالي**:http://www.ibtesama.com

[4] – نادية فاضل عباس فضيلي، المرجع السابق، ص 40.

[5]– سعيد خرايفية، **انعكاسات تأثير القوى الدولية على الوضع في أفغانستان من التدخل السوفيتي إلى ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001-2002. ص 105.

[6]– Carol K. Winkler, **In the Name of terrorisme**, State University of New York press: 2006. P 142.

- الحضر الجوي عن طريق توقيف الرحلات الجوية للوكالة الوطنية الأفغانية للطيران ARIANA.
- تجميد الأرصدة المالية للحركة في الخارج.
- حضر الاستثمارات الأجنبية بأفغانستان.

أرادت الولايات المتحدة دفع حركة طالبان إلى المفاوضات، للحد من تأثيرها على المصالح الأمريكية. وبعد أحداث 11سبتمبر 2001، ازداد توتر العلاقات الأمريكية مع طالبان باتهام الولايات المتحدة أسامة بن لادن بتدبير هذه الهجمات وطلبها من حركة طالبان بتسليمه، إلا أنها رفضت بحجة عدم وجود دليل يؤكد تورطه في الأحداث، ومنه إعلان الحرب على الطالبان والقاعدة في أفغانستان.[1]

## المبحث الثالث: التدخل الأمريكي في أفغانستان بعد أحداث 11سبتمبر 2001

مثلت أحداث 11سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية بإعلانها الحرب ضد الإرهاب، بعد أن تعرض مبني التجارة العالمي ومقر وزارة الدفاع الأمريكية إلى هجمات خلفت خسائر بشرية ومادية.[2]

كما أن اتهامها للعالم الإسلامي يأتي بهدف ايجاد عدو بديل عن الاتحاد السوفيتي وفق تحذيرات صامويل هنتنقتون ومنه خلق سبب لاقناع الرأي العام الأمريكي وتبرير زيادة إنفاقها العسكري الذي وصل في العام 2001 الى إنفاق أوروبا.[3] غير أن الواقع أكد لنا أن هذه الأحداث مجرد ذريعة وأن

---

[1] -Ahmed Mahjour, **L'Afghanistan en transition**, Edition L'Harmattan, Paris :2005. P 122.

[2]– شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 2.

[3]– نور الدين محمد، **الحرب على أفغانستان والمصالح الأمريكية في الجوار الأفغاني**، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 120، لبنان: خريف 2005. ص 57.

الحرب مرتبطة أساسا بمصالحها الاقتصادية في المنطقة، وأنها بصدد تطبيق مخططاتها وهذا ما اتضح لنا من السياسات التي اتبعها في هذا البلد.

**المطلب الأول: التحضير للحرب**

تحدثت عدة كتب ومراجع حول التحضير المسبق للحرب قبل وقوع أحداث 11سبتمبر2001 بيومين، حيث وضعت خطة تفصيلية أمام الرئيس جورج بوش الابن حول الهجوم العسكري الأمريكي على أفغانستان وهو ما يؤكده تصريح "جورج تينيت" مدير وكالة المخابرات المركزية في قوله الأتي:

> « في حالة غزو أفغانستان كانت الوكالة هي إلى حد كبير التي جاءت بخطة الغزو، وقامت بتغذية الإستراتيجية وصقلها على امتداد شهور طويلة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمل الحصول بالإذن بالانطلاق وراء القاعدة في معقلها وبالاستعانة بأعداد محدودة من رجال القوات الخاصة والقوة الجوية الأمريكية، تم الانطلاق بقوات العديد من قادة زعماء الحرب وجماعات القبائل لطرد طالبان من أفغانستان».[1]

جاءت الحرب نتيجة تحذير مسؤولون أمريكيون الطالبان بتحمل نتائج تصرفاته ثم ذكرت تم تحضير مخطط استراتيجي لغزو أفغانستان وستكون أكتوبر 2001 تاريخ بداية العمليات العسكرية، جاء ذلك المخطط استنادا على الدراسة التي قام بها مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو برجنسكي في عام 1997 والتي تؤكد أن تواجد الولايات المتحدة في أفغانستان سيسمح لها بهيمنتها في أسيا الوسطى والسيطرة على منطقة أوراسيا.

[1] – أحمدطحلن، المرجع السابق، ص 360.

تلقت الاستخبارات الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 1995-2001 إنذارات حول إمكانية وقوع اعتداء إرهابي ينفذه أسامة بن لادن وهي التحذيرات التي لم تعطها إدارة بوش الاهتمام لغياب المعلومات.[1]

فقد ورد تحذير في التقرير النهائي للجنة الخاصة بالأمن القومي التي كان يرأسها كل من غاري هارت ووارن ردمان من أن تفوق أمريكا العسكري لن يحمينا من هجمات معادية على وطننا فمن المحتمل أن يموت الأمريكيون على التراب الأمريكي وبأعداد كبيرة.[2]

أخبر جورج تينيت قبل دقائق من وقوع الهجمات الكونغرس أن أسامة بن لادن وشبكة القاعدة التي تنشط في أفغانستان بصدد القيام بشيء ضخم.[3]

جعل حدس تينت يمارس الضغط على كوندوليزا رايس لاعتماد خطة واضحة لمكافحة الإرهاب واعطاء أوامر رئاسية تسمح بتنفيذ عمليات سرية ضد أسامة بن لادن.[4]

لقد أثرت مختلف البيروقراطيات في قرار الرئيس جورج بوش بشأن اتخاذ قرار الحرب على أفغانستان، خاصة من قبل مستشار الدفاع ووكالة المخابرات المركزية.[5]

---

[1] - نبيل الديب، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 2006. ص 111.

[2] - جوزيف ناي الابن، **مفارقة القوة الأمريكية**، تعريب محمد توفيق البجيرمي، الطبعة الأولى، المملكة العربية: السعودية مكتبة العبيكان، 2003. ص 10.

[3] -Thomas G. Paterson, J. Garry Clifford and others, **American Foreign Relations**, Sixth edition, New York: Houghton Mifflin, 2005. P 462.

[4] - بوب ودورد، **حالة إنكار: حروب بوش**، ترجمة فاضل جبتكر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2008. ص 73.

[5] - Palgrave Macmillan, **President George W.Bushe's: Influence over Bureaucracy and policy**, United States of America: Colin Provost and Paul Teske, 2009. P 124.

و لق أكدت هذه الفكرة مستشارة الامن القومي كوندوليزا رايس والتي ذكرت أن النقاشات التي تمت بين الرئيس ومستشاريه حول الحرب في أفغانستان تمثل رد فعل على الاعتداءات التي تعرضت لها رغم إدراكهم أن الحرب ستكون معقدة.[1]

وفي يوم 17سبتمبر 2001 قدمت مذكرة للرئيس بوش تعطي صلاحيات واسعة في مجال العمليات السرية لصالح المخابرات المركزية في أفغانستان لاستخدام عملاء، ضباط متنكرين وطائرات من دون طيار للاستطلاع والتجسس.[2]

وبعد ثلاثة أسابيع من الهجمات، قام الجيش الأمريكي قبيل غزو أفغانستان بالتدريب العسكري بالألعاب العسكرية والمحاكاة وتولى هذه المهمة علماء أجهزة الإعلام الآلي بجامعة ساوث كارولين وكتاب السيناريو بهوليود بالتعاون مع الخبراء العسكريين وذلك لتقليل الخسائر.[3]

- **الإطار القانوني للحرب الأمريكية على أفغانستان:** سمحت مختلف التصريحات واللوائح التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة لإعلان الرئيس جورج بوش الابن للحرب ضد أفغانستان لعدة أسباب:

* اعتبر أعضاء مجلس الأمن أن العمليات التي تمت في 11سبتمبر 2001 عمليات إرهابية مهددة للأمن والسلم الدوليين وعليه أصدر مجلس الأمن في 12 سبتمبر 2001 قرار رقم 1368 والذي يؤكد فيه على شرعية الرد العسكري للولايات المتحدة وذلك في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بخصوص الدفاع عن النفس والتي جاء فيها:

---

[1] – Condoleezza Rice, **A Memoir of My Years in Washington**, New York: Crown publishers, 2011. P 112.

[2]– بوب وودراو، المرجع السابق، ص 21.

[3]– جمال محمد غيطاس، **الحرب وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2006. ص 260.

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع على أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين".[1]

كما أصدر مجلس الأمن في 28 سبتمبر 2001 القرار رقم 1373 الذي يدين فيه الأحداث الاعتدائية على الولايات المتحدة الأمريكية في يوم 11 سبتمبر 2001. كما دعا الى ضرورة التعاون من أجل محاربة الخطر الإرهابي. (أنظر الملحق رقم 01، ص 128).

فسرت دراسة فرنسية هذا القرار بأنه مرتبط بتواجد مقر هيئة الأمم المتحدة في البلد المعتدى عليه و لوجود دبلوماسيين شهود، إلى جانب وجود تخوف من إمكانية استهداف مقر الهيئة.[2]

كما اعتبر مجلس الشيوخ الأمريكي في 15 ديسمبر 2001 أن أحداث 11 سبتمبر جعلت من الضروري استعمال حق الدفاع المشروع عن النفس ولذلك يجب الترخيص للهيئة التنفيذية باستخدام الوسائل اللازمة والضرورية ضد الأمم والتنظيمات والأشخاص اللذين شاركوا أو سهلوا القيام بهذه الاعتداءات الإرهابية وأن الاعتداء على هؤلاء واجب لوقاية أمريكا من أي عدوان مستقبلي.[3]

غير أن الهجمات التي أصابت الولايات المتحدة لم تحصل من قبل دولة معينة لتصبح من وجهة نظر القانون الدولي دولة معتدية، فمبدأ الدفاع عن النفس في ميثاق الأمم المتحدة يحدث فقط في حال

---

[1] – إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر (من غزو أفغانستان الى احتلال العراق)**، الطبعة الأولى، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005. ص 38.

[2] –Serge Sur, **Le conseil de sécurité dans l'après 11 de septembre**, Etude réalisé pour la délégation aux affaires stratégiques du ministère de la défense, Paris : Librairie générale de droit et de jurisprudence, 2004. PP 47,48.

[3] -Luigi Condrelli, «**Les attentats du 11 septembre et leurs suites : ou va le droit international ?** », RGDIP, vol 105, N°4, 2002. P 387.

تعرض دولة لعدوان من دولة أخرى ومنه عدم مشروعية استعمال الولايات المتحدة للقوة في أفغانستان.[1]

لقد شكلت فترة ما بعد الأحداث تحديا رئيسيا للمجتمع المدني والأمن في الولايات المتحدة، وكان الهدف هو ضرب معنويات السكان وطريقة عيشهم ولذلك رأى الرئيس **جورج بوش الابن** منذ البداية أن هذا التحدي بمثابة حرب ودعمه في ذلك وجود إجماع وطني وكان لابد من الانتصار من الحرب.[2] خاصة بعد أن أظهر الشعب الأمريكي ردود ايجابية أمام مختلف التهديدات، بقيامه بتصرفات ايجابية نتيجة وعيه بطبيعة هذه التهديدات وكيفية مواجهتها.[3] وهو ما أكده هنري كسينجر بعد خطاب الرئيس جورج بوش الابن للأمة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مصرحا عبر المقالة التي نشرها على الانترنت: « يجب أن نطالب الحكومة برد منظم يتمنى المرء أن ينتهي كما انتهى الهجوم على بيرل هاربر بتدمير النظام المسؤول عنه».[4]

**المطلب الثاني: بداية الحرب**

بعد إتمام القيادة السياسية والعسكرية خطتها بشأن الحرب في أفغانستان بدأت مرحلة التنفيذ، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في 20 سبتمبر أن الحرب ستكون طويلة وعلى أكثر من

---

[1]- شاهر اسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 116.

[2]- هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، الطبعة الثانية، لبنان: دار الكتاب العربي، 2003. ص 296.

[3] -Raymond Sayegh, **Etats-Unis, La survivance par la dominance**, Belgique: Edition Bruylant Academia, 2004. P 22.

[4]- صبرينة الباز، **السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل السياسة الخارجية في عهدتي والكر بوش**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2008-2009. ص 188.

جبهة، فهذه الحرب تمثل حاجة ضرورية للأمن القومي الأمريكي ولن تقتصر على ضربات مؤقتة للقضاء على الحركات الإرهابية ومنعها من الحصول على ملجأ آمن.

وفي 21 سبتمبر 2001 حشدت القوات الأمريكية 22 ألف جندي واستدعت العديد من قوات الاحتياط بغرض محاربة الإرهاب، عرضت 36 دولة على واشنطن مساعدات عسكرية، منحت 44 دولة حق العبور للطائرات الأمريكية في أجوائها، وافقت 33 دولة على استخدام مطاراتها.[1]

جاء في خطاب الرئيس جورج بوش الابن للأمة في 6 أكتوبر 2001 وهو تاريخ إعلان العمليات العسكرية في أفغانستان ليؤكد أن أمريكا ستوظف كل قدراتها للرد على هذه الاعتداءات:

> « بناء على أوامري بدأت القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية ضربات للمخيمات الإرهابية للقاعدة والمنشات العسكرية لنظام طالبان في أفغانستان، هذه الأهداف المحمولة بعناية صممت على أفغانستان، لكن المعركة أوسع وعلى كل دولة اتخاذ خيار في هذا الصراع، الأرض المحايدة إذا ما رعت حكومة خارجين عن الحقوق وقاتلي الأبرياء ستصير هي نفسها خارجة عن القانون وقاتلة وتسير في هذا الطريق وحدها محتملة مخاطره لن نتوان في رد معاقبة المعتدين حيثما كانوا في أي وقت».[2]

لعبت وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي دورا في العمليات العسكرية في أفغانستان من خلال اجتماعاتها السرية مع الدبلوماسيين الإيرانيين لتبادل المعلومات وذلك برعاية من الأخضر الإبراهيمي، رئيس لجنة مساعدات الأمم المتحدة بأفغانستان.[3]

---

[1] – أيوب دهقاني، **الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2001-2010**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية، 2010-2011. ص 125.

[2] – أحسن جدي، **التدخل الأجنبي وعملية البناء الديمقراطي في آسيا بعد 11 سبتمبر 2001: دراسة حالة أفغانستان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2013-2014. ص ص 11، 12.

[3] – أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 587.

قامت السياسة جورج بوش الابن بعد الهجمات على حشد الأنصار لاختبار حلفائها متذرعة بالحاجة إلى مساعدة مخابراتية من عدة دول وفي مقدمتها باكستان، أوزبكستان، طاجيكستان وذلك بالرغم من القوة العسكرية الأمريكية.[1]

قدمت الولايات المتحدة مبرر آخر لإعطاء الشرعية لحربها باتهامها لتنظيم القاعدة بارساله رسائل تحتوي على جرثومة الجمرة الخبيثة لأعضاء البرلمان ورسائل مفخخة إلى عدة قنوات ما زاد من التأييد الشعبي للحرب ضد الإرهاب، بحسب ما أكدته الدراسة التي قدمها ليونارد وانغ لمعهد الدراسات الإستراتيجية في الجيش الأمريكي والتي تضمنت ما يلي:

> « يؤكد الأمريكيون اليوم أنهم يعتبرون العمل الحربي مناسبا ويدعمون حربا طويلة الأمد، ويبدون استعدادهم لتحمل أية نتائج سلبية محتملة ورغم استطلاعات الرأي المؤيدة قد يغير الأمريكيون رأيهم بين لحظة وأخرى...، وبقدر ما يستعيدون نمط حياتهم اليومية تتضاءل نسبة دعمهم للعمل الحربي، إلا إذا أحرزت القوات العسكرية تقدما مستمرا في الحرب ضد الإرهاب وحافظت على الصلة بين الأمة وقواتها المسلحة وعلى ضمان الأمن الداخلي فعلا ولو بصورة خفية إلى حد بعيد».[2]

**المطلب الثالث: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في أفغانستان**

قامت الإستراتيجية الأمريكية في حربها ضد أفغانستان لتحقيق أهدافها في هذه الحرب بالاعتماد على الإستراتيجية العسكرية، التي قامت على شن الغارات التي تستهدف المطارات، القواعد العسكرية، معسكرات التدريب ومخازن الأسلحة التابعة لحركة طالبان في مختلف الأقاليم الأفغانية، وهو ما أدى إلى سيطرة القوات الأمريكية على عدة مقاطعات وانسحاب عناصر حركة طالبان منها. تمت العمليات العسكرية على أفغانستان وفق مرحلتين أساسيتين وهما:

---

[1]– نفس المرجع، ص 42.

[2] - نجاح يوسف السباتين، المرجع السابق، ص ص 168،169.

***المرحلة الجوية:** تهدف لاختصار الوقت والاستطلاع وضرب الملاجئ والكهوف باستعمال حاملات الطائرات، الأقمار الصناعية لالتقاط الصور الجوية، استخدام الطائرات من دون طيار، مجموعة القنابل الموجهة بالليزر، الصواريخ المضادة للرادار وصواريخ كروز.[1]

غير أن ارتفاع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين أدى إلى التضامن الشعبي مع عناصر الحركة والانضمام إليها.

* **المرحلة البرية:** تقوم على القيام بعمليات برية لمطاردة حركة طالبان وخاصة في المناطق الجبلية بقصف الكهوف واقتحامها. شارك في هذه العمليات القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي.[2] كما استعملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2001 لتحقيق أهدافها المسطرة طريقة جديدة أطلق عليها "النموذج الأفغاني" أو "الطريقة الجديدة في الحرب" وفي هذا النموذج تضعف القوة الجوية الأمريكية اتصالات العدو في محيط الحرب وتستخدم قوات محلية ضد العدو قبل أن توجه له ضربات دقيقة.[3]

* كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق عدة أهداف في عملياتها العسكرية في أفغانستان بمساعدة استخباراتية باكستانية ومشاركة عدة قوات دولية الى جانب القوات الأمريكية وهي:

1-**سلطة القوات المشتركة في أفغانستان (CFC-A):** وهي عملية عسكرية ضد قوات الطالبان، تخضع للقيادة المركزية لوزارة الدفاع CENTCOM بالتنسيق مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والـ MI-6 البريطانية.[4]

---

[1]- أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص ص 126،127.

[2]- نفس المرجع، ص ص 128، 129.

[3]- ريتشارد أندريس، **الفوز مع الحلفاء: القيمة الإستراتيجية للنموذج الأفغاني**، مركز الإمارات للدرلسات والبحوث الإستراتيجية، **العدد** 04، (دس ن). ص 09.

[4] - ايفود الدر، نيكول نيسيتو وفيليب غوردن، **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، ترجمة حسان البستاني، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006. ص 169.

تولت هذه السلطة عملية "**الحرية الدائمة**" في 07 أكتوبر 2001، كإشارة لتحرير أفغانستان من طالبان، ثم أخذت عنوان "**عملية العدالة الغير المحدودة**".[1]

**2- سلطة المساعدة التابعة للأمم المتحدة UNAMA:** تعتبر ممثل للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، تقوم بالمراقبة والمساعدة على تشكيل الإدارات المحلية أي تتولى تنفيذ اتفاقية بون التي عقدت من27 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2001*[2] والتي تسعى لبناء الدولة بإنشاء قوات أمنية جديدة، إصلاح النظام القضائي، تأسيس لجنة الخدمات المركزية ولجنة مستقلة لحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات والترويج لثقافة حقوق الإنسان. [3]

3- **قوة المساعدة الدولية للحفاظ على الأمن ISAF:** تعمل هذه الاتفاقية حسب اتفاق ثنائي مع الحكومة الأفغانية، مهمتها مساعدة القوات الأفغانية على توفير الأمن قبل تسليم المهام إلى الجيش الأفغاني عند الانسحاب.[4]

تنقسم قوات ايساف إلى ستة قيادات إقليمية تنتشر في الأقاليم الكبرى الأفغانية وهي:

**أ- القيادة الإقليمية بالعاصمة كابول:** تتولى مهمة الإشراف على الأمن في العاصمة كابول.

**ب- قيادة المنطقة الشمالية:** تواجد في مزار الشريف وهي مقسمة الى فرق عمل.

**ج- قيادة المنطقة الغربية:** مقرها هيرات وتضم فرق عمل تشرف على العمليات العسكرية في المنطقة.

---

[1]- أيوب دهقاني، **المرجع السابق، ص** 125.

* أدى مؤتمر بون إلى تكوين حكومة مؤقتة نصبت على رأسها حامد كرزاي وتمكنت من إعلان دستور جديد في 26 جانفي 2004 وحكومة جديدة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية وتنصيب حامد كرئيس لدولة أفغانستان.

[2] - أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 180.

[3] - Oriane Barat-Gines, **L'engagement militaire Française en Afghanistan 2001-2011**, Paris: Edition l'Harmattan, 2011. PP 34,35.

[4] -Sophie Chautard, **Conflits au proche et au moyen orient**, France: Edition de la Seine, 2005. P 204.

**د- القيادة الإقليمية الجنوبية:** يعتبر مطار قندهار مقرها وتضم فرق عسكرية ذات القيادة البريطانية.

**هـ- القيادة الإقليمية الشرقية:** تعتبر قاعدة باغرام الجوية مقرها وفي سنة 2006 أكملت توسعها داخل كل الأقاليم الأفغانية بإقامة قيادات إقليمية و تولى بعضها دور إعادة اعمار المقاطعات.[1]

كما تم توسيع الايساف وفق إستراتيجية الانتشار في أفغانستان في إطار أربعة مراحل تتعلق بالانتشار نحو الشمال، نحو الغرب، نحو الجنوب ونحو الشرق.

**4- حلف الشمال الأطلسي NATO :** قرر الحلف بتفويض من مجلس الأمن أن يدعم الولايات المتحدة بنشر قواته في أفغانستان في 2003/8/11 وإرسال قوات عسكرية تقدر بحوالي 58300 جندي تتولى تأدية المهام العسكرية التي حدده له مجلس الأمن والمتعلقة أساسا بمساعدة الحكومة الأفغانية في مكافحة الإرهاب والفساد، تدريب القوات المسلحة وبناء المؤسسات الأفغانية.

تولى الحلف قيادة القوات الدولية في أفغانستان مع تركيز القوات الأمريكية مجهودها الحربي في العراق في 2003، في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب في العالم ولهذا أطلق عليها "حرب فيما وراء الجغرافيا" وذلك بالنظر الى الخلفيات الاقتصادية للتدخلات الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.[2]

تولى حلف الأطلسي قيادة القوات الدولية في جنوب أفغانستان في 2006/07/31، إلا أنه مني بخسائر، لعدم امتلاك الحلف للخبرة في حرب العصابات ونقص توفر التجهيزات العسكرية ما أدى إلى ارتفاع الخسائر البشرية في صفوفه. تبنى الناتو المقاربة الشاملة والتي تقوم على الربط بين العنصر الأمني والإنساني لتحديد أولويات وواجبات العسكريين والمدنيين لتنسيق الجهود لبناء أفغانستان. [3]

---

[1]- أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص ص 147،148.

[2]- وحيد عبد المجيد، **حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار مصر المحروسة 2003. ص 35

[3]- أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 153.

ولتطبيق هذه المبادرة فقد تم الاعتماد على فرق إعادة البناء الإقليمية وسياسة دعم الحكم المحلي منذ 2007 وتوسع المشاركة الأفغانية في عملية بناء السلام من خلال:

* **إنشاء مديريات مستقلة للحكم المحلي** وتهدف إلى إشراك مختلف القبائل الأفغانية للتعبير عن حقوقهم عبر مختلف المجالس المحلية .[1]

* **برنامج التوعية الاجتماعية الأفغاني** أطلق سنة 2008 وذلك في إطار سياسة الولايات المتحدة على توجيه القبائل الأفغانية لكي تكون شريكة في محاربة طالبان والقاعدة.[2]

نتجت عن هذا البرنامج تطورات ايجابية على المستوى الاجتماعي، إلا أنها بقيت محدودة أمام الفساد، انعدام الأمن، المخدرات والركود الاقتصادي.[3]

***إعادة اعمار أفغانستان:** من خلال عدة مؤتمرات للحصول على الدعم المالي ومنها:

أ- **مؤتمر طوكيو للمانحين:** الذي جمع ما يقارب 4.5 بليون دولار كتعهدات، كما قسمت المهام فيما بين الدول كما يلي: تتولى الولايات المتحدة بناء الجيش الأفغاني، ألمانيا إنشاء شرطة أفغانية، ايطاليا والمجموعة الأوروبية التدريب القضائي، المملكة المتحدة مكافحة المخدرات، أما مهمة الإشراف والتنسيق فتتولاها الأمم المتحدة.[4]

ب- **مؤتمر لندن:** 31 جانفي 2006 ويهدف الى اعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بدعم بناء الدولة في أفغانستان وقد جمع المؤتمر ما يقارب 10.4 بليون دولار كتعهدات لاعمارها. لقد ساهم هذا

---

[1] - Thierry Tardy, **Gestion de crise : Maintient et consolidation de la paix**, Bruxelles : Edition de Boock université, 2009. P P 128-129.

[2]- أحسن جدي، المرجع السابق، ص ص 168، 169.

[3] - Delphine Resteigne, **Le Militaire en opérations multinationales : Regards croisés en Afghanistan, En Bosnie au Liban**, France : Edition Bruylant, 2008. P 186.

[4]- أحسن جدي، المرجع السابق، ص ص 192،193.

المؤتمر في وضع مقربة شاملة لتكريس عملية البناء الديمقراطي في أفغانستان عبر وثيقة "**الميثاق الأفغاني**".[1] ( أنظر الملحق رقم 02، ص 133).

توضح الخريطة التالية توزيع القوات الدولية في أفغانستان والبرامج التي تسعى لتحقيقها بحسب توزيعها في المقاطعات الأفغانية.

**الخريطة رقم 03:** خريطة تواجد القوات الدولية وبرامجها في أفغانستان

**Source**:http://newsimg.bbc.co.uk/media/images/46422000/gif/_46422273_afghanistan_troops2_466.gif

ولتحقيق أهدافها قامت الولايات المتحدة بعدة عمليات عسكرية في أفغانستان، واعتبرت سنة 2006 من أصعب السنوات بالنسبة للقيادة الأمريكية و قوات حلف الناتو لتصاعد هجمات طالبان في جنوب البلاد ما عرقل جهود القوات الأمريكية والقوات الدولية في تحقيق الأهداف التي حددتها.[2]

فسر تصاعد قوة حركة طالبان بصعود جيل جديد من مقاتلي طالبان عرفوا بـ"**الطالبان الجدد**" "Neotalibans " الذين أظهروا فعالية في استعمال الطرق التقليدية في حرب العصابات، القتال

[1]- **نفس المرجع، ص** 194.
[2]- نادية فاضل عباس فضيلي، **المرجع السابق، ص** 46.

والعمليات الانتحارية.[1] لذلك تم تكثيف العمليات العسكرية الأمريكية على مواقع تواجد أعضاء الحركة ومن أهمها عملية اقتحام الجبل كأكبر عملية عسكرية قامت بها منذ سقوط نظام طالبان القوات الدولية في عدة مقاطعات أفغانية لقمع التمرد والقضاء على عناصرها.[2]

بعد تقييم حجم التحدي الذي تمثله حركة طالبان، اقتنعت الحكومة الأفغانية بأهمية الحوار معها وذلك ما أدى إلى إعلان حكومة كرزاي في 9/9/2 2007 بعد عودته من الولايات المتحدة ومناقشته مع جورج بوش والأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون عن استعداده للحوار مع حركة طالبان.[3]

اعتبرت فترة رئاسة جورج بوش الابن للولايات المتحدة 2000- 2009 بمنعطف ذو تأثير كبير في السياسة الأمريكية والعالمية ما عرضه لعدة انتقادات، فقد رأى **جير الدر كوفمان**، الناطق السابق باسم حزب العمال للشؤون الخارجية أنه لا يمتلك الخبرة في المجال الدبلوماسي والعسكري،[4] فقد تحدث عن حرب صليبية دون التفكير الى ما يثير حساسية مع حلفاء أمريكا في العالم الإسلامي، ما جعل البيت الأبيض يقر بأن الحرب ضد الإرهاب وليس ضد الإسلام، فغير عنوان الحملة أي النسر النبيل وذلك لورود هذا التعبير في التوراة.[5]

لقد انتقد لرئيس جورج بوش الابن على ميله الكبير إلى الحروب وقيامه برفع الميزانية العسكرية في فيفري 2001 إلى حوالي 20 مليار دولار لمدة خمسة سنوات. [6]

---

[1] -Laurent Gayer, **Mondes rebelles, Asie de sud, Fondamentalisme, séparatisme, maoïsme**, Paris : Edition Michlon, 2009. P 28.

[2]- أيوب دهقاني، **المرجع السابق، ص** 135.

[3]- نادية فاضل عباس فضيلي، **المرجع السابق، ص** 47.

[4]– ايريك لوران، **حرب أل بوش**، ترجمة سلمان حرفوش، الطبعة الأولى، لبنان: دار الخيال، 2003. ص 201.

[5]– نجاح يوسف السباتين، المرجع السابق، ص ص 267، 268.

[6] – Hichem Karoui, **L'administration bush au moyen orient**, Centre d'étude du moyen orient, 2012. p 500.

## خلاصة الفصل الثاني:

يتضح لنا جليا أن الاهتمام الأمريكي بأفغانستان يرجع إلى فترة الحرب الباردة وأن سياسة الرئيس جورج بوش الابن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي امتداد وتجسيد للخطط الأمريكية للسيطرة على منطقة أسيا.

يفسر الاهتمام الأمريكي أساسا بالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في أفغانستان، فموقعها الاستراتيجي وقربها من دول أسيا الوسطى وإطلالتها على الصين وروسيا جعل الولايات المتحدة تكثف جهودها للسيطرة على أفغانستان لتتمكن من الاستفادة من الأهداف التي يحققها هذا الموقع.

تعتبر العلاقات الأمريكية بأفغانستان قديمة قدم المصالح الأمريكية فيها، حيث أنها استغلتها في إطار صراع اللعبة الكبرى أثناء الحرب الباردة لاحتواء الاتحاد السوفيتي ولذلك فقد قامت بدعم المجاهدين الأفغان. تدهورت العلاقات الأمريكية مع حكومة طالبان بعد رفضها لتسليمها أسامة بن لادن وفشلها في تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان لإتمام مشروع أنابيب نقل الغاز.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 بمثابة حجة اتخذتها الإدارة الأمريكية لمحاربة الإرهاب عبر القبض على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن والقضاء على تنظيم طالبان وهو ما أكسبها الشرعية الدولية للانتقام من منفذي الهجمات وذلك بإعلان الحرب على أفغانستان. غير أن السياسة التي انتهجها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن فشلت في تفكيك تنظيم القاعدة والقضاء على حركة طالبان.

# الفصل الثالث

# السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان

## المبحث الأول: أولويات السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان

سعت الإدارة الأمريكية بعد انتخاب الرئيس باراك أوباما إلى وضع سياسة أمريكية جديدة في أفغانستان لتحقيق أهدافها. اعتبر انتخاب الرئيس باراك أوباما لرئاسة أول قوة عالمية، كحدث ثوري سجل في التاريخ وذلك لأصوله الإفريقية وأماله الكبيرة. [1]

نشرت مجلة "**فورين أفيرز**" لشهر جويلية وأوت 2008 مقالا للرئيس باراك أوباما بعنوان "**تجديد القيادة الأمريكية**"، حدد فيه الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة لقيادة العالم وخاصة أمام القضايا الراهنة في السياسة الدولية خلال عدة أجزاء تتعلق أساسا بمحاربة الإرهاب العالمي رفقة حلفاءها، بناء مجتمعات ديمقراطية أمنة، عادلة واستعادة الثقة في أمريكا، ولمواجهة التهديدات الراهنة لا يجب على الولايات المتحدة أن تستبعد الخيار العسكري ولكن بعد اختبار المساعي الدبلوماسية.[2]

تميزت السياسة الخارجية لباراك أوباما* منذ انتخابه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية يوم 08 نوفمبر 2008 بالسعي الى إعطاء وجه جديد لأول قوة عالمية.[3] كما سعى إلى إقامة سياسة خارجية تعتمد على العودة إلى تعددية الأقطاب في الشؤون الدولية والاعتماد على الواقعية والبراغماتية المنضبطة.[4]

اعتبر في تصريحاته أن الدبلوماسية ضرورية لإعادة بناء التحالفات الأمريكية على العالم وتحقيق المصالح الأمريكية وخاصة الأمن على المدى البعيد وذلك من خلال تجنب العسكرة المفرطة

---

[1] -Alphonse Tonye, **Barack Obama, enjeux politiques et stratégiques**, Paris : Edition l'Harmattan, 2011, P 231.

[2] - محمد حمشي، **الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين**، على الموقع الالكتروني:

– www.politics–ar.com

* **باراك حسين أوباما** ولد عام 1961، درس في نيويورك درس العلوم السياسية، تولى منصب السيناتور في مجلس ولاية الينوي بين 1996-2004. يعد أول رئيس أسود في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية لعهدتين من 2008. تزوج وتحصل في السنة الأولى من حكمه على جائزة نوبل للسلام. **أنظر المرجع التالي:**
- باراك أوباما، **أحلام من أبي قصة عرق وارث**، ترجمة هبة نجيب مغربي وإيمان عبد الغني نجم، الطبعة الرابعة، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010، ص ص 28- 185.

[3] - Maurice Vaïsse, op-cit, P270.

[4]- فواز جرجس، **أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي**، ترجمة محمد شيا، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2014، ص 129.

والاتصال المباشر بالخصوم، الا أنه من الناحية التطبيقية فقد استعمل الخيار العسكري بمواصلة الحرب على أفغانستان. [1]

**المطلب الأول: خلفيات إطلاق السياسة الجديدة لباراك أوباما في أفغانستان**

ساهم في ظهور هذه السياسة تفاعل مجموعة من العوامل المحركة، فقد ورث الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الرئيس السابق "جورج بوش الابن" الكثير من الملفات، منها تراجع موارد أمريكا الاقتصادية والتغيرات التي يشهدها العالم من إعادة توزيع القوة والاتجاه نحو نظام عالمي متعدد القوى.[2]

رأى باراك أوباما أنه يجب تغيير سياسات الإدارة السابقة والتي سماها بـ"**السياسات الخاطئة**" أي الحرب على العراق قرار خاطئ، فهي "حرب مختارة" ويجب أن تهتم بـ"**الحرب الضرورية**" في أفغانستان.[3] فقد رأى أن الحرب على العراق أدت الى عجز في الميزانية قدر بترليون دولار ما أضعف الاقتصاد الأمريكي وخاصة في ظرف الأزمة الاقتصادية.[4]

تعتبر السياسة الجديدة لباراك أوباما في أفغانستان بمثابة محصلة لعدة عوامل ومنها:

* فشل سياسة جورج بوش الابن في القضاء على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن والقضاء على حركة طالبان للأسباب التالية:

– تأثير طبيعة الحرب الأمريكية في أفغانستان والتي تندرج في إطار الحرب الغير التقليدية أي بين دولة نظامية تمتلك أسلحة متطورة مقابل مجموعات صغيرة ذات أسلحة تقليدية وصعوبة التفريق بين مقاتلي حركة طالبان والمدنيين أثناء القيام بالعمليات العسكرية؛

---

[1]– فواز جرجس المرجع ، السابق ، ص 129.

[2] – نفس المرجع، ص 340.

[3] –David E.Sanger, **Obama Guerres et secrets**, Paris: Edition Belin, 2012. P 19.

[4] – سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013. ص 192.

– تأثير عامل التنظيم وتنسيق السياسات بين الولايات المتحدة والقوات الدولية، بحيث أن زيادة القوات العسكرية أدى إلى صعوبة الإمداد الفني والإداري نظرا لاستهدافها من طرف مقاتلي حركة طالبان. إلى جانب الاختلافات المتعلقة بسياسات تحقيق الاستقرار في أفغانستان بين الولايات المتحدة وحلف الأطلسي ،[1] تنامي القوة العسكرية للمعارضة، تدخل دول الجوار الأفغاني والخلافات في حلف الأطلسي.

* فشل إدارة جورج بوش الابن في حسم الحرب عسكريا وعدم تمكنه من مواجهة التحديات التي ارتبطت بالأهداف المتعلقة بإعادة بناء الدولة الأفغانية وتنظيم الجيش الأفغاني.[2]

كل هذه العوامل دفعت بالرئيس باراك أوباما إلى السعي منذ بدء حملته الانتخابية إلى إعادة الانضباط للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك بعد بذله لجهود للاستفادة من أخطاء سلفه، لذا فان أول ما قام به هو إعادة النظام لمؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية بإعادة ترتيب أولويات مختلف الإدارات.[3]

حدد أساس التعامل مع العالم الإسلامي على مبدأ المصالح المشتركة وأنه ليس ضد الإسلام والمسلمين في خطابه أمام البرلمان التركي في أفريل 2009 وخطابه في مدرج جامعة القاهرة في جوان 2009.[4]

---

[1]– دهقاني أيوب، المرجع السابق، ص ص 139،140.

[2] – نفس المرجع، ص 161.

[3]– أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 547.

[4]- أبو صيام تيسير وآخرون، **أوباما وسياسة أمريكا الجديدة**، الطبعة الأولى، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009. ص ص 85،96.

**المطلب الثاني: مضمون السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان:**

وصف باراك أوباما الحرب في أفغانستان أثناء حملته الانتخابية بأنها "حرب ضرورية" ولذلك أقر في عهدته الرئاسية الأولى بأن مكافحة الإرهاب ستبقى ضمن أجندة إدارته لمكافحة المتطرفين الذين يهددون أمن أمريكا. وعلى هذا الأساس فقد قام بـ:

* سحب القوات الأمريكية من العراق ليوجهها إلى أفغانستان التي تشكل بؤرة الإرهاب الذي يهدد العالم الغربي.[1] جاء دعم القوات بعد أن صرح قائد القوات الأمريكية في أفغانستان، الجنرال ماكريستال بأن الأوضاع في أفغانستان أخطر مما نعتقد، لتفشي الفساد بعد الانتخابات الرئاسية في 2009، وانكشاف سياسة الدعم الأمريكية أمام الأفغان على اثر فوز الرئيس السابق حامد كرزاي بعهدة رئاسية ثانية.[2]

* تم تقسيم السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

أ- **المحور العسكري:** يتضمن إرسال 17 ألف جندي إضافي إلى أفغانستان في 2009، ويتم تدعيمها بـ30 ألف جندي إضافي في 2010 للقضاء على طالبان عسكريا في الجنوب، بالإضافة إلى تدريب الجيش والشرطة الأفغانيين تمهيدا لنقل المهام إليهما مع بداية الانسحاب الأمريكي في منتصف عام 2011.[3]

اعتبرت هذه السياسة بمثابة أداة ضغط للداخل الأمريكي لتأييد سياسة الرئيس الجديدة لزيادة الجنود، ولأعضاء حلف الأطلسي للتعاون معها أمام ضغط حكوماتهم للعودة من أفغانستان، تنبيه للحكومة الأفغانية للتعامل مع الموضوع بجدية وللشعب الأفغاني للتعاون مع الأمريكيين.[4]

---

[1] -Anthony Gregory ,**What Price War: Afghanistan, Irak and the costs of conflict**, Independent Policy Report, June 2011. P4.

[2] -Mwayila Tshiyembe, **La politique étrangère des grandes puissances**, Paris: Edition L'Harmarattan, 2010. P 136,137.

[3]- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 63.

[4]- نفس المرجع، ص 64.

**ب- المحور المدني:** يتضمن التعاون بين الأمم المتحدة و الحكومة الأفغانية لتأسيس إدارة فعالة، رفع المستوى المعيشي للأفغان وتأكيده على محاربة الفساد التي أكد عليها أثناء تأديته للقسم لعهدته الثانية، حيث أنه وضعها في سلم أولوياته.

**ج- المحور الإقليمي:** يقوم على التركيز على دور باكستان في محاربة الإرهاب والقاعدة ودعمها كشريك استراتيجي في المنطقة، وكجزء من المشكلة وخاصة في ظل فترة مبعوث أوباما الى المنطقة ريتشارد هولبروك وذلك بعد أن كانت فيما سبق حليفة للولايات المتحدة.[1]

وبحسب تقرير صادر عن البيت الأبيض، يمكن تحقيق أهداف التعاون الأمريكي الباكستاني بما يلي:

* دعم التعاون الأفغاني الباكستاني، مما سيسمح بتحقيق مصالح الأطراف الثلاثة.

* إشراك إسلام أباد وزيادة تركيزها على المخاطر المشتركة.

* دعم قدرات باكستان في محاربة المتطرفين.

* زيادة المساعدات الاقتصادية لباكستان مما يؤدي إلى زيادة الدعم لأهداف السياسات الأمريكية.

* طلب المساعدة من الحلفاء لأفغانستان وباكستان للقضاء على الإرهاب.[2]

- التعاون مع إيران لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، ما سيساهم في حل مشكلة اللاجئين الأفغان وتهريب المخدرات إلى إيران. تأتي السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان لحث القائد العام لقوات الناتو جاب دي هوب شيفر، الولايات المتحدة على التحاور مع ايران لمحاربة مقاتلي الطالبان، إلى

[1]- عبير بسيوني عرفة رضوان، المرجع السابق، ص 63،65.

[2]- **سياسة أمريكا تجاه أفغانستان وباكستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، تقرير صادر عن البيت الأبيض، 27 مارس2009، على الموقع الالكتروني، المتصفح يوم2015/2/13 **على الساعة العاشرة**:
http://www.arab-center.org

جانب تأكيد المبعوث الأمريكي الخاص إلى أفغانستان ريتشارد هولبروك في سنة 2009 لمدى أهمية الدور الذي تلعبه إيران في أفغانستان.[1]

**د- المحور الاقتصادي:** فبحسب تقرير مركز التقدم الأمريكي فان إصلاح برامج المساعدات الأجنبية الأمريكية قد يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في أفغانستان، أشار التقرير إلى خطوات أساسية لإصلاح برامج المساعدات الخارجية في أفغانستان ولإنجاح سياستها فيها وهي:

1- مرونة وفعالية آليات المساعدات الأمريكية لتحقيق التأثير الاستراتيجي الفوري.

2- تكامل جهود الاستراتيجيات الأمريكية لمكافحة التمرد مع استراتيجيات التنمية.

3- بناء القدرات المحلية وتبني حلول إقليمية عوض الاعتماد على المساعدات الخارجية. ولإنجاح هذه الاستراتيجيات، يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بما يلي:

1. نشر إستراتيجية للتنمية على المستوى القومي لأفغانستان.
2. إنشاء مؤسسة للتنمية الدولية.
3. توفير آليات التمويل لفترات طويلة والتي تسمح بالابتكار والتعديل.
4. **الاعتماد** على خبراء التنمية في التخطيط والتطبيق.
5. إنشاء آليات حكومية تتبنى التوجهات الإقليمية للمساعدات التنموية.[2]

لتحقيق هذه الأهداف، وقعت الولايات المتحدة وأفغانستان في1 ماي 2012 "**اتفاقية شراكة إستراتيجية**" تعهد فيها الطرفان على تعزيز التعاون الاستراتيجي في المجالات ذات الاهتمام المشترك

[1]- ناصر سجافي أميري، **أمريكا بحاجة الى أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز الأبحاث الإستراتيجية الإيرانية، مارس 2009. على الموقع الالكتروني التالي: http://www.arab-center.org

[2]- روبين بريجتي، **السيف والمحراث...تحقيق الأمن المستدام بأفغانستان يتطلب تعديلات شاملة بالسياسات الأمريكية** ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز التقدم الأمريكي، مارس 2009. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13 على الساعة العاشرة: http://www.arab-center.org

كالسلم، الأمن، المصلحة، تعزيز مؤسسات الدولة، تشجيع التعاون الإقليمي، دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان.

كما تم توقيع "**اتفاقية وضع القوات**" بين الولايات المتحدة وأفغانستان وتم التفاوض على إبقاء القوات الأمريكية في أفغانستان بتعداد يصل إلى 8 ألاف جندي أمريكي من أصل 47 ألف جندي.[1]

تطرق الرئيس باراك أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد في فيفري 2013 إلى تولي قوات الأمن الأفغانية الدور القيادي للعمليات في الأراضي الأفغانية، وذلك بعد أن أثبت تقرير وزارة الدفاع الأمريكية للكونغرس في نوفمبر2013 انخفاض عدد الضحايا في صفوف القوات الأفغانية إلى نسبة 79% خلال أشهر وتراجع ضحايا حلف الأطلسي بنسبة 59% خلال الفترة الممتدة من أفريل-سبتمبر 2013. كما حذر التقرير من الخطر الذي يهدد القوات الأفغانية بعد إنهاء الناتو لمهامه القتالية في أفغانستان في عام 2014، والمتعلق بميزانية تقدر بـ 5 مليار دولار سنويا.[2]

* **القضاء على أسامة بن لادن:** لقد تم القضاء عليه يوم 2ماي2011، في "**أبوت أباد**" في باكستان ما أدى إلى اضطراب العلاقات بين البلدين، لاعتبار باكستان أن تدخل الولايات المتحدة في أراضيها بمثابة اعتداء على سيادتها، وبالمقابل فان الولايات المتحدة طرحت عدة تساؤلات حول تورط وكالة الاستخبارات المركزية الباكستانية في إيواء أسامة بن لادن وعرقلتها لعملية بناء السلم والديمقراطية في أفغانستان. بعد هذا الانجاز، دعت عدة جهات سياسية وحقوقية إلى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بعد زوال سبب التدخل الأمريكي بعد معاقبة المسؤول عن هجمات 11سبتمبر2001.[3]

بينما اعتبر مساعدي الرئيس باراك أوباما أن الخطر الإرهابي لا يزال قائما وهي الذريعة التي اتخذها وزير الدفاع السابق ليون بانتيا لعدم زيادة الاقتطاع من وزارة الدفاع على 400 مليار دولار في خطة

[1]- طلحي إيناس، المرجع السابق، ص ص 124، 125.

[2]- نفس المرجع، ص ص 127،128.

[3]- أحسن جدي، المرجع السابق، ص 213.

الرئيس للعشر سنوات القادمة. وهو ما يتناقض من تصريحه بعد زيارته كوزير للدفاع لأفغانستان بأن الولايات المتحدة على وشك أن تلحق استراتيجيا الهزيمة بالقاعدة، وذلك بعد نجاح الغارات على مجمع بن لادن في أبوت أباد بالإضافة إلى العمليات التي أضعفت قدرة القاعدة على تنفيذ هجوم جديد في مستوى أحداث 2001.[1]

وهو الأمر الذي يفسر استمرار هجمات الطائرات بلا طيار على أفغانستان وباكستان وتوسيع حملة "السي.أي.أيه" ضد المقاتلين في المخابئ الباكستانية.[2]

* **الحوار مع حركة طالبان:** طرحت إدارة أوباما في 2009 سياسة المصالحة مع "الأطراف المعتدلة في حركة طالبان"، كما طرح الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في مؤتمر لندن في جانفي 2010 مبادرة تأسيس "**المجلس الوطني للسلم، المصالحة وإعادة الإدماج**"، حيث تعهد فيه المجتمعون على دفع 150 مليون دولار لتمويل صندوق المجلس. ولتحقيق الحوار مع طالبان تم عقد المؤتمرات التالية:

– مؤتمر "جيرغا للسلام الأكبر" لتكريس المصالحة وإعادة الإدماج في جوان 2010؛

– مؤتمر "كابول" في أوت 2010 لتعزيز الدعم الدولي للمجهودات التي يبذلها الرئيس الأفغاني في مسار المصالحة الوطنية وإعادة إدماج طالبان. ولتشجيع تحقيق أهداف هاذين المؤتمرين قامت هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشطب عناصر حركة طالبان من قوائمها السوداء.[3]

دعم قرارات أوباما خيار المصالحة والحوار عبر قرار 22 جوان 2011 الذي حدد موعد نهاية عام 2012 كتاريخ لسحب 33 ألف جندي أمريكي من أفغانستان، وتدعيمه لحوار الحكومة الأفغانية مع حركة طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى بغية الوصول إلى اتفاقيات معها لتبادل الأسرى، وقف إطلاق النار في بعض المناطق وإدماج بعض المقاتلين في قوات الأمن الأفغانية.

---

[1] - فواز جرجس، المرجع السابق، ص 287.
[2] - نفس المرجع، ص ص 296،297.
[3] - أحسن جدي، المرجع السابق، ص 214.

يأتي دعم الرئيس الأمريكي باراك أوباما للحوار مع طالبان في تلك الفترة لارتفاع عدد الضحايا الأمريكيين في الميدان في 2009 والتي بلغت ذروتها في سنة 2010 كما يوضحها الشكل التالي:

**الشكل رقم 01:** منحنى بياني لعدد الضحايا في صفوف الجنود الأمريكيين خلال المدة الزمنية المحددة من 2002 الى 2010.

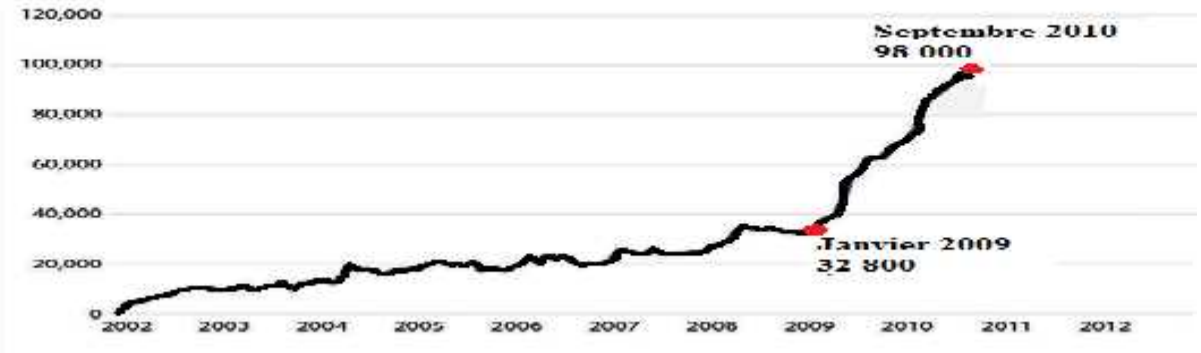


**Source** : Keays Jason, **Guerre en Afghanistan: L'impact des manœuvres de palais**, Centre D'Etude des Politiques Etrangères et Sécurité, Université du Québec à Montréal, Mai 2012. p 96.

أمام هذه الأوضاع كيفت الإدارة الأمريكية خطابها للتخفيف من شدة العمليات عبر وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** في 31 مارس 2009، وذلك بتصنيفها للجماعات المهددة للحكومة الأفغانية إلى قسمين وهما الجماعات المتطرفة والتي يجب القضاء عليها والجماعات المعتدلة التي يتم الحوار معها بقولها التالي:

> « يجب علينا دعم جهود الحكومة الأفغانية في تحييد المتطرفين من القاعدة و طالبان من أولئك الذين انضموا إلى صفوفهم لا عن قناعة ولكن عن يأس. كما ينبغي أن يتاح لهم سبيل مشرف من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع و تمكينهم من الاستفادة من المصالحة وإذ كانوا على استعداد للتخلي عن العنف، عليهم ترك تنظيم القاعدة ودعم الدستور والعملية الديمقراطية في أفغانستان».[1]

[1]– أحسن جدي، المرجع السابق، ص 215.

أما **ريتشارد هولبروك**، المبعوث السابق للأمم المتحدة في باكستان وأفغانستان، فقد قلل من أهمية المحادثات وذلك لاختلاف عناصر الحركة بشأن الحوار وخاصة أمام عدم مشاركة قادة الحركة كالملا عمر في هذه المحادثات. وأمام الاختلاف الذي ظهر بخصوص الحوار مع طالبان، انقسمت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة إلى ثلاثة خيارات و هي:

1- ضرورة الحوار مع طالبان لإنهاء التمرد بتسوية سياسية وهو موقف البيت الأبيض.

2- يجب على الولايات المتحدة لعب دور الوسيط في المحادثات وذلك من خلال دعم المحادثات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

3- رفض المحادثات والمشاركة الأمريكية فيها، مقابل عملها على تطوير دولة أفغانستان لأن إهمال المجتمع الدولي لمثل هذه الدولة الفاشلة سيؤدي الى سيطرة طالبان عليها ومن ثمة ستصبح ملجأ للقاعدة والتي تستغلها لتنفيذ عملياتها ضد الولايات المتحدة وأوروبا.[1]

في خطابه حول الإرهاب في ماي 2013 خلال السنة الأولى من فترته الرئاسية الثانية اعتبر أن الحرب على الإرهاب قد تكون على وشك أن يبدأ في الانتهاء وخاصة تعهده عن توقف استخدام الطائرات من دون طيار بعد تزايد الخسائر بين المدنيين والعسكريين، الالتزام بإقفال سجن غوانتنامو. جاء هذا الخطاب في ظل تراجع التهديد الإرهابي وتحضير الرأي العام الأمريكي لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والذي أعلن عن اكتماله سنة 2014.[2]

[1]- أحسن جدي، المرجع السابق، ص ص 216، 217.

[2] – فواز جرجس، المرجع السابق، ص ص 161،162.

## المبحث الثاني: أهداف وتحديات السياسة الجديدة لباراك أوباما في أفغانستان

سعت الولايات المتحدة منذ إعلانها الحرب على أفغانستان بعد أحداث 11سبتمبر 2001 تحقيق عدة أهداف أساسية تتعلق بالإطاحة بنظام طالبان والقبض على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، غير أن تفاعل مجموعة من الصعوبات حالت دون تحقيق هذه الأهداف بعد ثمانية سنوات من التواجد الأمريكي فيها.هذه العوامل حركت إدارة باراك أوباما لوضع إستراتيجية جديدة وفق مقاربة شاملة ترتبط بجميع المجالات وهو ما يسمح لها بتحقيق الأهداف التي حركتها نحو أفغانستان وذلك سواء كانت أهداف مرحلية كالقضاء على زعيم تنظيم القاعدة أو أهداف مستقبلية متعلقة بإعادة بناء الدولة الأفغانية والجيش والشرطة الأفغانيين.

للتكيف مع هذه الأهداف، غيرت إدارة أوباما خطابها وكيفته للاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والدولية من خلال الاعتراف بحركة طالبان ودورها في بناء دولة أفغانستان والدعوة الى إشراكها كطرف فعال في المفاوضات. هذه المستجدات جعلتنا ندرك مدى تميز باراك أوباما بالنظر إلى سابقيه وأقرانه الديمقراطيين، وتفاؤله بالتغيير وفق أفكاره القائمة على تطبيق الإستراتيجية الجديدة في أفغانستان لتحقيق الأهداف التي سطرتها الإدارة الأمريكية فيها.[1]

إن التأمل في هذه الأولوية التي حددها الرئيس باراك أوباما قد جعلته يتبع منهج إدارة جورج بوش الأب القائمة على التشديد على سياسات القوة والمصالح الوطنية وبدرجة أقل على حقوق الإنسان وحكم القانون في سياسته الخارجية. ولهذا فقد صرح في مقدمته الإستراتيجية:

> «...إنها تركز بالتالي على تجديد زعامة أمريكا بحيث نكون قادرين على نحو أكثر فاعلية على خدمة مصالحنا في القرن الحادي والعشرين، وسنفعل ذلك بالبناء على مواردنا في الداخل وفي حين نعمل على صياغة نظام دولي يتوافق وتحديات زمننا

[1] –Pierre S. Ajété, **Barack Obama : un leadership politique médiateur**, Paris: Edition L'Harmattan, 2009. P 82.

والإستراتيجية ترسخ الصلة الوثيقة بين أمننا الوطني وقدراتنا القومية التنافسية. وهي تعيد تأكيد التزام أمريكا بالدفاع عن مصالحها من خلال نظام عالمي، حيث لكل الدول فيه حقوق وعليها مسؤوليات محددة وسيسمح ذلك لأمريكا بأن تدفع بالتزاماتها في الخارج باسم عالم يتمتع فيه الأفراد بمزيد من الحرية والفرص وبالحوافز للدول كي تتصرف بمسؤولية ولمواجهة انعكاسات عدم تقيدها بذلك».[1]

ان سعي أوباما الى تحقيق الأهداف التي حددها، جعلته يصرح في خطاب له في بنسلفانيا سنة 2007 بأنه سيتفاوض من أجل المصلحة الأمريكية حتى مع أعداء أمريكا اقتداء منه بمقولة كنيدي من أن لا نفاوض عن خوف ولا نخاف من أن نفاوض.[2] وهو ما جعل السيناتور جون كيري، يرى بأن إستراتيجية أوباما قائمة على الحفاظ على الأمن الأمريكي وذلك لإدراكه أننا لا نستطيع أن نحقق لعالم الذي نريده إن لم نكن ندرك العالم كما هو قائم.[3]

## المطلب الأول: أهداف السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان

حددت السياسة الأمريكية الجديدة لضمان تحقيق الأهداف واستجابة لضغوط الرأي العام الداخلي والخارجي. عمل أوباما منذ انتخابه على الخروج بنتائج مشرفة في أفغانستان وفق مبادئ العقلانية، غير أن مستشاريه وخاصة كاتب الدفاع روبرت غايتس ألح على خطر التهديدات التي تشكلها القاعدة على الولايات المتحدة، ولهذا قام الجنرال ستانلي ماكريستال ثم دافيد بيتراوس بتطبيق إستراتيجية قائمة على التركيز على تحقيق أهداف السياسة الجديدة. رأى هؤلاء أنه لا توجد هزيمة ولا نصر في أفغانستان ولكن انسحاب الولايات المتحدة سيجعل منها الدولة أكثر ضعفا وسيزيد احتمال

[1]– فواز جرجس، المرجع السابق، ص ص 137، 138.

[2]– نفس المرجع، ص ص 129، 136.

[3]– عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 68.

تهديد الأمن القومي الأمريكي.[1] يتدعم هذا الرأي من خلال ما فسره المفكر الاستراتيجي زبيغنيو برجنسكي، الذي رأى أن أفغانستان يمكن أن تشكل نقطة الارتكاز التي تنطلق منها نزاعات عالمية عديدة وذلك لضعف الدولة والتعددية الاثنية التي شكلت سبب التدخل الخارجي في هذه الدولة.[2]

وأمام سعي الإدارة الأمريكية للقضاء على هذه التهديدات، فقد تطرقت الإستراتيجية الأمنية الوطنية الأمريكية لسنة 2010 إلى ضرورة إعادة التوازن في سياسة أمريكا الدولية بما يسمح لها بالتصدي لتهديد القاعدة وطالبان في أفغانستان وباكستان.[3]

كما أن التغيرات الحاصلة على المستويين الداخلي الأمريكي والعالمي، قد دفعت بالمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين إلى زيادة التأكيد على أهمية أفغانستان، ووفق التحليلات التي يقوم بها كبار المحللين والسياسيين الأمريكيين الذين يتمتعون بخبرة كبيرة في هذا المجال على غرار مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي، **هنري كسينجر** الذي صرح في مارس عام 2012 قائلا:

> «إن تحول موازين القوة في القرن الحادي والعشرين في المجالات الاقتصادية، السياسية والعسكرية نحو الشرق يمهد الطريق للحرب العالمية الثالثة، التي سيكون طرفاها روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى...إن أصحاب القرار في الولايات المتحدة أصدروا تعليمات للقوات المسلحة باحتلال سبع دول شرق أوسطية بطرق غير مباشرة، من أجل استغلال مواردها الطبيعية خصوصا النفط والغاز والسيطرة على الطاقة هي أداة للتحكم في دول المنطقة، أما السيطرة على الغذاء فهي السبيل للسيطرة على شعوبها...إن قطع طرق الإمداد عن الصين هي أقصر طريق لهزيمتها...».[4]

ووفق هذه الاعتبارات العديدة فقد جاءت السياسة المنتهجة لإدارة باراك أوباما لتحقيق الأهداف التالية:

---

[1] – André Kaspi, **Barrack Obama, La Grande Désillusion**, France : Edition Plon, 2012. P 172.

[2]- أبو الخير كارن، **المرجع السابق**، ص 72.

[3] - **National Security Strategy**, Washington, May 2010. PP 19,20.

[4]- **أمنة دبازي، المرجع السابق**، ص 187.

1- البحث عن إستراتيجية للخروج من أفغانستان تكون بخلق أوضاع ملائمة بتفاوض مع طالبان مع جعل شرط عدم عودة القاعدة لأفغانستان أحد الشروط لإشراك طالبان في الحكم وإقامة حكومة ائتلافية.

2- عدم ترك الفرصة للقاعدة لامتلاك قواعد عسكرية في أفغانستان وهو غير كاف لامتلاكها قواعد عمليات في دول أخرى كباكستان، اليمن، الصومال وغيرها.

3- **البدء في الانسحاب عام** 2011، [1] في إطار إعادة تقييم التدخلات الأمريكية في العالم، نظرا لطول مدة هذه الحروب، تكلفتها الكبيرة وابتعادها عن الحل.

كل هذه العوامل دفعت بالولايات المتحدة إلى إعادة اختيار توجهاتها في التدخلات الخارجية وتفضيل التدخلات الغير المباشرة مثل الشراكات المحلية ما سيسمح لها بتخفيف الضغط الذي تواجهه ميزانية البنتاغون منذ 2001، والتركيز عوض ذلك على المنافسين الحقيقيين والمتمثلين في الدول الصاعدة في أسيا.[2] دفعت هذه الإستراتيجية إلى إعلان البيت الأبيض في جانفي 2012، لمجموعة من الإصلاحات للجيش وتخفيض الميزانية المخصصة للدفاع بمقدار 550 مليار دولار في السنوات العشرة القادمة فحتى 2021 فان ميزانية الدفاع ستنخفض إلى 8% أي ستقل عن الميزانية الحالية.[3]

- **المحادثات مع حركة طالبان:** لقد شكلت المحادثات مع حركة طالبان من أهم استراتيجيات الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها في أفغانستان، إلا أنها واجهت عدة صعوبات لإتمامها. جاءت سياسة الحوار مع حركة طالبان والجماعات المتمردة الأخرى لدفعها لقبول المصالحة والابتعاد عن العنف من

[1] - عبير بسيوني عرفة علي رضوان، المرجع السابق، ص 149.

[2] –Corentin Brustlein, **La nouvelle posture militaire américaine en Asie**, Revue La politique étrangère, Paris : Juin 2013. P55.

[3] – Jason Keays, **Guerre en Afghanistan : L'impact des manœuvres de palais**, Centre D'Etude des Politiques Etrangères et Sécurité, Université du Québec à Montréal, Mai 2012., Op-cit, p 101.

خلال الاعتماد على سياسة الإغراءات المالية، وهو ما أدى إلى إنشاء المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان بزعامة برهان الدين رباني ليتفاوض مع حركة طالبان.[1]

كما قامت طالبان في مطلع عام 2012 بفتح مكتب تمثيلي لها في قطر وذلك بعد عدة محاولات فاشلة لخلق حوار ناجح مع حركة طالبان.[2]

لقد عاد التفاؤل في استئناف المحادثات الأمريكية مع طالبان بعد توقفها في 2012، عبر تصريح وزير الدفاع الأمريكي "**تشاك هيقل**" عن تفاؤله بإفراج حركة طالبان عن الرقيب الأمريكي "**بو برغدال**" الذي اختطفته حركة طالبان في 2009، واشترطت مقابل إطلاق سراحه إطلاق سراح خمسة قيادات من عناصر حركة طالبان* المتواجدة في معتقل غونتانامو وذلك بفضل الوساطة القطرية والتعهد الشخصي لأمير قطر حمد بن خليفة أل الثاني.

قام رئيس لجنة القوات المسلحة بالحزب الجمهوري، عضو مجلس النواب "**بك ماكيون**"و عضو مجلس الشيوخ "**جيمس أنهوف**" بانتقاد إدارة باراك أوباما بانتهاكها القانون الذي ينص على إبلاغ الكونغرس بخصوص الإفراج عن أي معتقل في غونتانامو قبل الإفراج عنه بشهر على الأقل. كما قام عدة نواب أمريكيين بإصدار بيان انتقدوا فيه الإفراج عن قادة طالبان الخمسة وذلك لاعتقادهم أن ذلك الحدث سيشكل تداعيات خطيرة على القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان وعلى الشعب الأمريكي.[3]

– **التصدي لتهديد مشاريع التكامل الإقليمي وإحياء طريق الحرير للمصالح الأمريكية:** تسعى الأطراف الإقليمية وخاصة الصين والدولية للتعاون في هذه المنطقة لدوافع اقتصادية تتعلق بـ "إحياء طريق الحرير القديم"، حيث تقف الرغبة وراء إنهاء التوترات لخدمة شبكة العلاقات المتزايدة بين دول

[1] - دهقاني أيوب، **المرجع السابق**، ص 185.

[2] -Justin Vaïsse, Op-cit, P 76.

* يتمثل هؤلاء القادة في وزير الداخلية الملا خير الله خير خواه، نائب رئيس الاستخبارات الملا عبد الحق وثيق، وزير الدفاع الملا محمد فاضل أخوند، مسؤول عن ولاية بلخ الملا نور الله **نوري و الملا محمد نبي**.

[3] - **التفاوض المباشر مع طالبان ممكن بعد إطلاق سراح برغدل**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12790، جدة: 2 جوان 2014. ص 12.

جنوب شرق وغرب أسيا مرورا بآسيا الوسطى ووصولا إلى منطقة الموارد النفطية في الخليج.[1] يعتقد مركز التقدم الأمريكي أن نجاح السياسة الأمريكي في أفغانستان يكون مرتبطا بالأهداف التالية:

* منع أفغانستان من أن تكون منصة للإرهاب العالمي؛

* منع وجود فراغ في السلطة فيها، ما سيؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة؛

* منع وصول الجماعات المتطرفة لحركة طالبان والمجموعات الأخرى إلى الحكم.[2]

– تهدف الولايات المتحدة من خلال إستراتيجيتها الجديدة إلى:

* تحويل مهمة محاربة حركة طالبان **إلى** قوات الجيش الوطني الأفغاني بعد 2014.

* الإبقاء على القوات الخاصة الأمريكية لمواجهة تهديدات تنظيم القاعدة.

* احتواء التهديدات الأمنية في المنطقة وتأمين المصالح الأمريكية.[3]

تم تحديد الهدف من إستراتيجية العمليات العسكرية للقوات الخاصة في أفغانستان في التقليل من أخطاء العمليات العسكرية وضرورة الحفاظ على حياة المدنيين.[4]

* **سياسة أفغنة الحرب:** تهدف إلى تفعيل دور دول الجوار في تحقيق الأهداف المسطرة في أفغانستان، لذا استجابت الولايات المتحدة للطلب المتعلق بتسليم المهام الأمنية والسياسية للحكومة الأفغانية.[5]

---

[1]- أبو الخير كارن، **صراعات القوة و المصالح في المحيط الهندي...مقاربات مختلفة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مصر: دار الأهرام، يناير 2009. ص 73.

[2]–لورنس كورب وآخرون، **الأمن المستدام في أفغانستان...نحو إستراتيجية فاعلة و مسؤولة في الحرب المنسية في أفغانستان**، ترجمة نحمد سليمان الزواوي، مركز التقدم الأمريكي، 24 مارس 2009. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة صباحا:http// :www.arab-center.org

[3]– **ما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز الأمن الأمريكي الجديد، 2015. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة: http// : www.arab-center.org

[4] – Kenneth Katzman, **Afghanistan: Post-Taliban Governance, Security and U.S. Policy**, Congressional Research Service, CRS Report, February 24, 2015. p 20.21.

[5]– دهقاني أيوب، المرجع السابق، ص 184.

أخذ مصطلح الأفغنة معنى أوسع بعد إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإستراتجيته الجديدة في مؤتمر لندن في 28 جانفي 2010، فقد أطلق المجتمع الدولي نداء لمسار انتقال المسؤوليات للأفغان في التأمين وتسيير المساعدات الدولية. [1]جاءت سياسة أفغنة الحرب كوسيلة من وسائل القوة الناعمة للولايات المتحدة وذلك لتحقيق هدفين وهما:

– تخفيف للضغط على الحكومة الأمريكية والتي أرادت الاستفادة من تجربتها في الفيتنام وتطبيقها في أفغانستان؛

– التخلص من مسؤولية تحقيق الأمن في أفغانستان وذلك عبر إسنادها لأفغانستان مع تكثيف عملية التجنيد في قوات الجيش والشرطة الأفغانيين.[2]

تبين خلال عهدتي باراك أوباما تراجع الأهمية الإستراتيجية لأفغانستان في السياسة الأمريكية وذلك بعد تراجع أهمية النفط والغاز في السياسة الخارجية الأمريكية مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال الطاقة من خلال انتاج الغاز الصخري والذي يمثل 30% من انتاج الغاز الأمريكي والتي بلغت 240 م$^2$ في عام 2011. وهو ما شجعه على الانسحاب من أفغانستان خلال عهدته الثانية، بعد أن كان خلال عهدته الأولى قد كان يواصل في سياسة سابقه الحرب من خلال قراره بإرسال قوات إضافية إلى أفغانستان. [3]

وهو ما جعله يصرح يوم 08 فيفري 2015، في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد لسنة 2015 عن انتهاء المعارك القتالية الأمريكية في هذا البلد، مع استمرار الدعم الأمريكي للحكومة الأفغانية لتحقيق

[1] –Ahmed Mahjour, Op–cit, P 182.

[2] – André Kaspi, Op–cit, P 171.

[3] -Nardon Laurence, **Les Etats-Unis vers l'indépendance énergétique?**, Revue de la politique étrangère, France : Institut Française des relations internationales, Eté 2013. P 28.

الأمن والتعاون مع مختلف القوى الإقليمية كباكستان لمواجهة التهديدات الإرهابية في أفغانستان.[1] إلى جانب باكستان، فقد سعت إلى إشراك مختلف دول المنطقة للتعاون مع أفغانستان في جميع المجالات للمساهمة في عملية إعادة بناءها، على غرار **ايران** التي قدمت بليون دولار كمساعدات لتطوير أفغانستان، والهند التي تعتبر المتبرع الخامس لمشروع بناء أفغانستان. [2]

– **روسيا، دول آسيا الوسطى والصين:** حيث تقوم هذه القوى بتقديم مساعدات لأفغانستان وذلك عبر الدعم المادي من خلال عقد مؤتمرات دولية وهو ما جعلها تربط سياسات مع أفغانستان تسمح لها بالحفاظ على نفوذها في محيطها الإقليمي والحد من السياسة الأمريكية في هذه المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف، قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالتوقيع على عدة اتفاقيات مع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي وهما **الاتفاقية الأمنية المشتركة** و**اتفاقية التعاون الاستراتيجي.** [3]

غير أن التمعن في الأهداف التي سطرتها الإدارة الأمريكية وسياستها يجعلنا نتأكد من أن سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان مجرد استراتيجيات للحفاظ على مصالحها في هذا البلد وفي تلك المنطقة بعد أن تأكد فشلها في إنهاء الحرب نظرا للتحديات التي واجهتها وهي تخوض في المستنقع الأفغاني.

حددت الباحثة نادية فاضل عباس الهدف من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان كما يلي:

1- العمل على جعل المجموعات قتالية تترك القتال؛

2- شق صفوف طالبان وخلق ما يسمى بالجناح المعتدل؛

3- تكثيف الضغط على المدنيين والضربات الجوية وحملات التفتيش لشق الارتباط بين الشعب وحركة طالبان؛

---

[1] – **National Security Strategy**, Washington, February 2015. PP 7,16.

[2] – Kenneth Katzman, Op-cit, pp 45,46.

[3] - Ibid, p p 26,48.

4- إحكام السيطرة على هلمند وهي مقر الأفيون العالمي؛

5- إحكام السيطرة على ولايات الجنوب التي تحتضن قبائلها حركة طالبان منذ نشوءها؛

6- صناعة قيادات ومجموعات تزاحم حركة طالبان في مجال العمل المقاوم وبالتالي التشويش على سيطرة طالبان على الوضع الداخلي، ثم مزاحمتها في الوضع السياسي القادم أي بمعنى تأسيس لمرحلة الحرب الأهلية مستقبلا على غرار ما حدث بعد الانسحاب السوفيتي؛

7- استخدام موضوع التنمية والمشاريع المدنية كأسلوب لاسترضاء الشعب،[1] أو بطريقة أخرى تتمثل في العمل على كسب عقول وقلوب الأفغان من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

## المطلب الثاني: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق السياسة الأمريكية الجديدة

واجهت الإدارة الأمريكية في تطبيق سياستها الجديدة في أفغانستان عدة صعوبات على المستويين الداخلي والخارجي، والتي تتمثل فيما يلي:

* **ضغوط الداخل الأمريكي:** مصدرها المنافسة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري وذلك في إطار المقاربة النفعية، [3] بالإضافة إلى تأثير عائلات الجنود الأمريكيين وخاصة الذين اكتسبوا أمراض نفسية واكتئاب وميول انتحارية" والرأي العام الأمريكي بمدى جدوى الحرب وخاصة بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، فبحسب استبيان قامت به صحيفة "نيويورك تايمز" فان 69% من المواطنين يعتقدون بأن الأوضاع تسوء أكثر في أفغانستان.

[1]- نادية فاضل عباس فضلي، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

[2] -Zaki Laidi, **Le monde selon Obama**, **La politique étrangère des Etats-Unis**, France: Edition Flammarion, 2012. P 212.

[3] -Cilles Vandal et Sami Aouin, **Barack Obama et le printemps arabe**, France: Edition Athéna, 2013. P 26.

كما بين استبيان قامت به صحيفة "**الواشنطن بوست**" مع "**الشبكة الإخبارية ABC**" أن 60% من المستجوبين يعتبرون أن الحرب في أفغانستان غير ضرورية وأن 57% من المستجوبين يؤكدون على ضرورة الانسحاب من أفغانستان. [1]

كما أثبت استطلاع للرأي في الولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 2011، بأنه ليس هناك من داع لاستمرار التواجد الأمريكي في أفغانستان بعد موت أسامة بن لادن وذلك بفضل المعلومات الاستخباراتية التي تحصلت عليها وزارة الدفاع من مساجين غوانتانامو عن تحركات هذا الأخير.[2]

- **تسريبات ويكيليكس:** تتعلق بنشر 90 ألف وثيقة سرية لوزارة الخارجية الأمريكية بخصوص الحرب في أفغانستان من 2004 إلى 2010، عن طريق موقع "**ويكيليكس**" لجوليان أسانج، حيث كشفت عن عدة حقائق تتعلق بالحصيلة الحقيقية للخسائر في الحرب الأمريكية في أفغانستان.[3]

- **معتقل غوانتانامو:** أظهرت تسريبات ويكيليكس في 26 أفريل 2011 حقيقة سجناء المعتقل ووجود مسجونين أبرياء. وأمام الظروف التي يعيشها المسجونين، عاد أوباما للحديث عن غلق المعتقل يوم 1 ماي 2013 في جامعة الدفاع الوطنية في واشنطن، وهنا نتأكد من استعماله لهذا الملف كورقة ضغط. وكان أوباما قد صرح في إطار حملته الانتخابية منذ 8 جانفي 2007 لتركيزه على المواضيع الداخلية الأمريكية بأنه سيغلق المعتقل، غير أنه لم يتمكن من ذلك ولذلك سمي بـ"خطأ أوباما".[4]

- **المشاكل المتعلقة بالإمدادات:** تعاني طرق الإمدادات من عدة مشاكل، ففي فيفري 2009 أغلقت بلدة كيرغيز القاعدة البرية "**ماناس**"، التي تمر عبرها كل شهر 500 طن من المواد الغذائية كطلب

---

[1] - Jason Keays, Op-cit, p 104.

[2] - Anne Marie Lizin et David Wright, **Guantanamo: L'erreur d'Obama**, France : Edition la boite à pandore, 2014. PP 155,156.

[3] - نادية فاضل عباس فضلي، المرجع السابق، ص 45.

[4] - Anne Marie Lizin et David Wright, Op-cit P 153,162.

لتغيير الإستراتيجية العسكرية التي يعتقدون أنها لم تنجح ولن تنجح في أفغانستان. تم توجيه أصابع الاتهام إلى روسيا بعد إعلان ميدفيدف عن دعم أفغانستان بـ2.1 مليار دولار، لهذا تولى حلف الأطلسي مد الدعم إلى الحلفاء الأمريكيين فقبلوا بالحصول على الإمدادات الغذائية عبر ميناء رغافي للشمل.[1]

– **ارتفاع الخسائر الأمريكية:** تعتبر الحرب الأمريكية على أفغانستان من أطول الحروب الأمريكية وأكبرها تكلفة، فقد أدت إلى خسائر كبيرة على المستويين المادي والبشري، فمن الناحية المادية فقد كلفت الحرب الأمريكية في أفغانستان في 2010 حوالي 297 بليون دولار أمريكي.[2] تكلف الحرب 10 مليار دولار شهريا، و هو ما رفضه الكثير من النواب في الكونغرس والديمقراطيين.

في هذا الاطار فقد رأى السيناتور جون ماكين بأن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان سيؤدي إلى فقدان النجاح المحقق في الميدان، فحسب الجنرال دافيد بيتراوس فان القوات الإضافية في 2010 ساهمت في تدريب الجيش الوطني الأفغاني وقللت من العنف.[3]

حسب صحيفة "**أنترناسونال نيويورك تايمز**" فان الولايات المتحدة أنفقت 65 بليون دولار لبناء الدولة والجيش الأفغانيين، إلى جانب النفقات الأخرى المتعلقة بالأسلحة، تعليم القادة وتدريبهم، الإمدادات الغذائية للقوات وتنقلات الجيش. من سبتمبر 2013 حتى أوت 2014 فان 36000 قائد عسكري قد نقصوا من الجيش، وذلك لعدة أسباب سواء أتعلق الأمر بمقتلهم أو لأسباب مشرفة أو غير مشرفة.[4]

---

[1] –Ariane Quentier, **Afghanistan au cœur des choas**, France: Edition Denoël Impacts, 2009. P 322.

[2] –**Economic consequences of war on the US Economy**, Institute for economics and peace, Washington D.C, 2011. P 15.

[3] – Jason Keays, Op–cit, P 97.

[4] -Mathew Rosenberg, **U.S.goes quiet on effort to bolster Afghan forces**, International New York Times, 6 Friday, Jannuary 30, 2015.

كما خلفت الحرب في أفغانستان في 2013 خسائر كبيرة في الجنود الأمريكية قدرت بـ 2306 جندي.[1]

يوضح الجدول التالي تطور الخسائر البشرية الأمريكية في أفغانستان من 2001 الى 2015.

**الجدول رقم 03:** جدول عدد الخسائر البشرية لقوات التحالف في أفغانستان بالشهر والسنة من 2001 حتى 2015.

| Year | Jan | Feb | Mar | Apr | May | Jun | Jul | Aug | Sep | Oct | Nov | Dec | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 5 | 4 | 12 |
| 2002 | 10 | 13 | 15 | 10 | 1 | 3 | 0 | 3 | 1 | 5 | 1 | 8 | 70 |
| 2003 | 4 | 7 | 12 | 2 | 3 | 7 | 2 | 4 | 2 | 6 | 8 | 1 | 58 |
| 2004 | 11 | 2 | 3 | 3 | 9 | 5 | 2 | 4 | 4 | 8 | 7 | 2 | 60 |
| 2005 | 2 | 3 | 6 | 19 | 4 | 29 | 2 | 33 | 12 | 10 | 7 | 4 | 131 |
| 2006 | 1 | 17 | 13 | 5 | 17 | 22 | 19 | 29 | 38 | 17 | 9 | 4 | 191 |
| 2007 | 2 | 18 | 10 | 20 | 25 | 24 | 29 | 34 | 24 | 15 | 22 | 9 | 232 |
| 2008 | 14 | 7 | 20 | 14 | 23 | 46 | 30 | 46 | 37 | 19 | 12 | 27 | 295 |
| 2009 | 25 | 25 | 28 | 14 | 27 | 38 | 76 | 77 | 70 | 74 | 32 | 35 | 521 |
| 2010 | 43 | 53 | 39 | 34 | 51 | 103 | 88 | 79 | 57 | 65 | 58 | 41 | 711 |
| 2011 | 32 | 38 | 39 | 51 | 56 | 66 | 53 | 82 | 53 | 42 | 27 | 27 | 566 |
| 2012 | 35 | 24 | 39 | 40 | 45 | 39 | 46 | 52 | 27 | 24 | 17 | 14 | 402 |
| 2013 | 8 | 1 | 16 | 16 | 26 | 27 | 14 | 13 | 13 | 10 | 4 | 13 | 161 |
| 2014 | 7 | 10 | 3 | 9 | 4 | 12 | 9 | 5 | 6 | 3 | 3 | 4 | 75 |
| 2015 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 |

**Source** : http://icasualties.org/oef.

***تأثير المجتمع الأفغاني:** واجهت القوات الأمريكية والدولية صعوبات عدة مرتبطة بالبيئة الداخلية الأفغانية التي صعبت من تحقيق الأهداف، فظروف الطبيعة الأفغانية القاسية ساهمت في غرس روح التحدي والنضال لدى الأفغان وأكرهته على أن يكون بطلا أمام جميع الغزاة الأجانب.[2]

تواجه الحكومة الأفغانية عدة تحديات ومنها انعدام الأمن، البطالة والفساد، حيث تعتبر أفغانستان من البلدان التي تعرف نسبة عالية من الفساد ما جعلها تحتل المرتبة 178 من أصل 180 دولة في

[1] –Barbara Jankowski, **Opinion publique et armées : à l'épreuve de la guerre en Afghanistan**, Etudes de l'IRSEM, N° 34, Février 2014. P 12.

[2] – فهمي هويدي، **حدث في أفغانستان**، الطبعة الأولى، لبنان: دار الكلمة للنشر، 1979. ص 90.

العالم. ونجد أن 25% من العائدات الوطنية يستغلها الموظفين الفاسدين لعدة أغراض كتقديم الرشاوى للعدالة. ومن أصل الدخل المتوسط البالغ 500 دولار لكل مواطن، فان 156 تقتطع للفساد، من بين أبرز القطاعات الفاسدة نجد الثلاثة الآتية الداخلية، العدالة والأمن.[1]

* **التشابكات الإقليمية:** مع استمرار الصراع الهندي- الباكستاني حول كشمير تبقى أفغانستان ساحة لتصفية الحسابات بينهما، فباكستان لن تسمح للهند للتفرد بأفغانستان، كما لا تتقبل الهند استفراد باكستان بأفغانستان كعمق استراتيجي وممر يفتح لها مجالات للتوسع التجاري والسياسي مع أسيا الوسطى. وما يجعل الاستقرار فيها مرتبط بالقوى الإقليمية.[2] **وهي الفكرة التي دعمها "بروس رايدل"**، متخصص في شؤون أسيا الجنوبية في وكالة الاستخبارات المركزية، في التقرير الذي قدمه لباراك أوباما حول أهمية باكستان في تحقيق الاستقرار في أفغانستان في ظل لجوء التنظيمات الإرهابية إلى باكستان.[3]

كما أقر المبعوث الأمريكي إلى باكستان وأفغانستان "**ريتشارد هولبروك**" بأن مشكلة كشمير تصعب حل مسألة أفغانستان ولذلك دعا الولايات المتحدة للعمل على استئناف المفاوضات بين الهند وباكستان لحل مشكلة كشمير.

غير أن الولايات المتحدة تجاهلت التطرق لهذا الموضوع بسبب اتهام الهند لها بالوقوف في صف باكستان ضد الهند لارتباطها التاريخي بالاتحاد السوفيتي.[4]

---

[1] –Zaki Laidi, Op-cit, p 203,204.

[2] – **أفغانستان وباكستان: تقاطعات التاريخ و الجغرافيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009. ص130.

[3] – Justin vaïsse, **Barrack Obama et sa politique étrangère (2008-2012)**, Paris: Edition Odile jacob, Octobre 2012. P 69.

[4] –جونثان تيبرمان، **الطريق إلى كابول يمر عبر كشمير**، New Week، العدد الرابع، 23 فبراير 2010. ص 4.

## المبحث الثالث: تقييم السياسة الأمريكية في أفغانستان

لقد امتد التواجد الأمريكي في أفغانستان لأربعة عشر سنة لتحقيق أهدافها الظاهرية المرتبطة بالقضاء على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وحركة طالبان، والباطنية المتعلقة بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في منطقة أسيا.

### المطلب الأول: مشروعية وفعالية السياسة الأمريكية في أفغانستان

لقد تم انتقاد السياسة الأمريكية في الأسباب التي اتخذتها لإعلان الحرب على أفغانستان، فقد كان من المفروض أن الأمم المتحدة هي التي يجب أن تتخذ الإجراءات المناسبة ضد الإرهاب وتتولى تحقيق الأمن الدولي وتسهم في إيجاد الحلول للمشاكل الأفغانية.[1]

غير أن العودة إلى تاريخ الاهتمام الأمريكي بأفغانستان والذي يعود لفترة الحرب الباردة، يؤكد لنا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت مجرد ذريعة اتخذتها الحكومة الأمريكية لإعطاء الشرعية لتدخلها، وذلك بدليل وجود مخططات عن استعدادها لإعلان الحرب قبل تلك الأحداث.

أورد **تيري ميسان** في كتابه "**الخديعة المرعبة**" معلومات تفيد بنشر القوات البريطانية لأسطولها في بحر عمان، وفي بحر العرب ونقل حلف الأطلسي لـ 40 ألف جندي في مصر استعدادا للحرب، الى جانب كشف وسائل الإعلام الأوروبية عن الخطوط العريضة لهذه الحرب قبل الأحداث بثلاثة أشهر.[2]

---

[1]– جيمس كارول، **الحرب الصليبية**، ترجمة قاسم عبده قاسم، الجزء الأول، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2005. ص58.

[2]- أحمدطحان، المرجع السابق، ص 361.

رغم تحميل الولايات المتحدة للقاعدة مسؤولية هذه الأحداث، إلا أنه لا توجد أدلة تثبت وجود تعاون بين تنظيم القاعدة ونظام طالبان الحاكم في أفغانستان فيما يتعلق بالتنظيم المشترك لأحداث 11 سبتمبر 2001.[1]

ما جعل **راي غريفين**، ناطق باسم حركة "من أجل معرفة حقيقة 11 سبتمبر" يؤكد على تضليل وسائل الإعلام الأمريكية للأحداث و ذلك بعد أن اتضح أن تلك الأحداث 11 كانت عملا مدبرا من الحكومة الأمريكية كمبرر لتطبيق سياستها الخارجية المحددة مسبقا.[2]

تقوم سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان على تحقيق مصالحها، دون الاهتمام بالسياسات التي تتبعها في هذا البلد، فقد نشرت صحيفة "**الواشنطن بوست**" في يوم 2002/12/26 الجرائم التي تمارسها السلطات الأمريكية على المعتقلين الأفغان. كما أعلن ممثل منظمة "هيومان رايت ووتش" في أفغانستان **جون سيفتونط**، أن الولايات المتحدة أساءت معاملة المعتقلين وأن سياستها تتنافى مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأصدرت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقريرها تحت عنوان "**استعادة الحرية**" الانتهاكات التي ارتكبتها الولايات المتحدة في أفغانستان تتعلق بما يلي:

- الإفراط في استخدام القوة؛
- الاعتقالات العشوائية؛
- إساءة معاملة المعتقلين واعتبارهم كمرتزقة.[3]

---

[1]- نجيب نسيب، **التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: 2009. ص 169.

[2]- دايفيد راي غريفين، **"من يقف وراء أحداث 11 سبتمبر؟ و من المدبر الحقيقي لها؟"**،سبتمبر 2007، **على الموقع الالكتروني المتصفح** يوم 2015/3/27، **على الساعة الثالثة مساء**:
http://www.voltaire.net.org/article 151755.html

[3] محمد سارافراز، **الحرب على أفغانستان...والمصالح الأمريكية في الجوار الأفغاني**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد 120، خريف 2005. ص 62.

هذه السياسة دفعت بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة إلى المطالبة بتوضيحات عن هذه التقارير واتخاذ إجراءات لمنع تعذيب السجناء، كما انتقد خبراء الاستجواب الأساليب المستعملة في الحصول على المعلومات وذلك لإدلاء المستجوبين بما يرضي المحقق للتخلص من التعذيب. غير أن الحكومة الأمريكية اعتبرت أن المعتقلين في هذه الحرب يعتبرون مقاتلين غير قانونين وليس أسرى حرب و لذا فهم غير مشمولين بمعاهدة جنيف لمعاملة أسرى الحرب.[1]

جعلت عملية تقييم السياسة الأمريكية في أفغانستان العديد من المسؤولين يؤكدون على تمكنها من تحقيق نجاحات نسبية فيها، فقد أكد روبرت أرت و باتريك كرونين أن الولايات المتحدة أحرزت أهدافها في أفغانستان بواسطة الدبلوماسية القسرية في أقل من ثلث محاولاتها.[2]

وهناك من أرجع هذا الفشل الأمريكي في أفغانستان الى بروز تهديدات جديدة، فقد اعترف المدعي العام الأمريكي **ايريك هولدر**، في مقابلة له في برنامج "صباح الخير أمريكا"، على قناة الـ ABC من أن التهديد الإرهابي حقيقي وداهم فقد قال:

> « لقد تغير التهديد من مجرد القلق من الأجانب الذين يأتون إلى البلاد إلى القلق من شعبنا في الولايات المتحدة، مواطنون أمريكيون نشأوا هنا ثم لسبب معين قرروا أنهم سيتحولون إلى متطرفين ويحملون السلاح ضد البلاد التي ولدوا فيها».[3]

غير أن التعمق في طبيعة الأهداف التي حققتها السياسة الأمريكية في هذا البلد تجعلنا نتأكد من أن الولايات المتحدة فشلت في تجسيد مضمون خطاباتها والمتعلقة أساسا بـ:

---

[1]– أحمد طحان، المرجع السابق، ص 355.

[2] – نادية فاضل عباس فضلي، المرجع السابق، ص 46.

[3]- فواز جرجس، المرجع السابق، ص 282.

– القضاء على حركة طالبان، بالعكس فقد ازدادت قوتها أمام زيادة الدعم الشعبي للأفغان لها، اعتماد الحركة على الدعاية ووسائل الإعلام واستغلالها لأخطاء الإستراتيجية الأمريكية التي قامت على استعمال طائرات من دون طيار.

– تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان.

– القضاء على ظاهرة الفساد وتكريس الديمقراطية.

– فشل برنامج مكافحة المخدرات رغم المساعدات الدولية لهذا البرنامج، فقد قدمت فرنسا مساهمات قدرت في 2003 بمليون أورو ومقدرات مخبر تحليل تكوين وحدة متخصصة في شرطة مكافحة الإرهاب.[1]

من خلال ما تم دراسته، يتضح لنا أن السياسة الأمريكية في أفغانستان قد أخطأت في تركيزها على محاربة العدو وعدم توفير الحماية للمواطنين، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وانفجار الصدام بين الحكومة الأفغانية والإدارة الأمريكية. هذه الأخطاء خلقت انعكاسات سلبية على مبادرات تحقيق السلام والمصالحة.[2]

مع تعدد إخفاقات إدارة الرئيس باراك أوباما، انتقد هذا الأخير بعدم امتلاكه لسياسة خارجية متماسكة وهو جعل الناقد المحافظ **نيال فيرغسون**، ينتقده بتقديم سياسة خارجية معينة في خطبه وأخرى في تصرفاته. وهي نفس الرؤية التي يتقاسمها مع **زبيغنيو برجنسكي** الذي يلاحظ وجود انفصال بين الخطاب والواقع لدى أوباما، أما المؤرخ **روبرت كاغان** فقد رأى أن الرئيس قد أسقط نصف قرن من

[1] – Patrick Dombrowsky et Simone Piernas, **Géopolitique du nouvel Afghanistan**, Paris : Edition ellipses, 2005. P 100,101.

[2]- يسر الشرقاوي، **الأمن في أفغانستان..مقاربات مختلفة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مصر: دار الأهرام، جويلية 2009. ص 298.

العقائد الأمنية الوطنية بقبوله فرضية أن تراجع أمريكا اقتصاديا وعسكريا هو أمر حتمي وفشل في إنهاء حروب بوش وإغلاق معتقل غوانتانامو وإعادة القوات الأمريكية من الخارج.[1]

كما تعرضت الإستراتيجية الجديدة للرئيس الأمريكي باراك أوباما للانتقاد من خلال النقاط التالية:

1- تركيز إستراتيجيته على توقعات بخصوص قدرة الأفغان على تحقيق أهداف محددة من دون مراعاته لخصوصيات وتعقيدات البيئة الأفغانية في مختلف المجالات.

2- عدم التزام الحلفاء بإستراتيجية باراك أوباما وإهمال القوى الإقليمية كروسيا والصين لهذه الأهداف.

3- تخوف باكستان من هذه الإستراتيجية ورفضها لمساواة الوضع الداخلي لأفغانستان بباكستان وذلك بتعبير الرئيس أصف علي زرداي، إلى جانب رفض اعتبارها مسرح للعمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب. فكل هذه المعطيات خلقت توترا في العلاقات الأمريكية الباكستانية.[2]

- إن السبب الأساسي في فشل الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، هي في عدم توفرها على المعلومات الاستخباراتية، وذلك لعدم استخدام القاعدة وحركة طالبان للوسائل الحديثة التي تسمح لها بالتجسس ورصد تحركات الحركة وخططها قبل تنفيذها.[3]

كما فسرت أسباب الهزيمة الأمريكية في أفغانستان لعدة أسباب ترتبط بحركة طالبان وهي:

* اعتماد حركة طالبان على إستراتيجية تقوم على اللجوء إلى الجبال وعدم الدخول في معارك مباشرة مع القوات الأمريكية أو قوات التحالف الدولي بل تقوم بإنهاكه بالمطاردة.

* نجاح طالبان في استغلال الأخطاء التي ارتكبتها القوات الأجنبية لكسب تأييد الشعب الأفغاني.

---

[1]- فواز جرجس، المرجع السابق، ص 131.

[2]- أحسن جدي، المرجع السابق، ص 212.

[3] -بروس ريدل، **لماذا لا تستطيع أمريكا خفض قواتها في أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، معهد بروكينز، 24سبتمبر 2009، على الموقع الالكتروني، المتصفح يوم2015/2/13، على الساعة العاشرة:

http// : arab-center.org.

* هجوم عناصر حركة طالبان على قوافل الإمدادات الأمريكية وعرقلة مسار طريقها.[1]

– يشير تقرير مقدم مكتب وزير الدفاع الأمريكي بعنوان "مكافحة التمرد في أفغانستان"، إلى أن مسؤولي الناتو اكتشفوا العديد من الحالات التي سربت فيها عناصر الاستخبارات الباكستانية معلومات حول مواقع وتحركات القوات الأفغانية وقوات التحالف لعناصر من حركات طالبان، ما أدى إلى فشل العديد من العمليات العسكرية ضد حركة طالبان.

وهي الحقيقة التي أكدها القائد السابق العام لقوات الناتو في أفغانستان، الجنرال الأمريكي دان ماكنييل أنه طالما لا تزال هناك ملاجئ أمنة للعناصر الإرهابية والمتمردة التي تعيد ترتيب قواها فسوف يصعب عمل قوات التحالف. كما نجد إلى جانب تنظيم القاعدة و حركة طالبان، جماعات أخرى تلجأ الى باكستان مثل جماعة الحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار وشبكات حقاني بقيادة جلال الدين حقاني التي تلجأ إلى المناطق القبلية والمحافظات الحدودية في الشمال الغربي وفي محافظة بلوشستان.[2]

**المطلب الثاني: تأثير الانسحاب الأمريكي على مستقبل أفغانستان**

ينظر إلى مستقبل العلاقات الأمريكية الأفغانية على أنه مرتبط بالاتفاقية الأمنية أو "عقد التعاون الأمني والدفاعي المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية"، فهي بمثابة منظم للعلاقات بين الطرفين، وذلك في ظل إعطاء أحد بنود هذه الاتفاقية حق الولايات

[1]– محمد مورو، **تداعيات الهزيمة الأمريكية والأطلسية في أفغانستان**، مجلة البيان، العدد 293، 2012/3/8. على الموقع الالكتروني، المتصفح يوم 2015/04/25، على الساعة 13:10:www.alukah.com.

[2]– سيث جونز، **مسؤولون باكستانيون يساعدون طالبان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز راند، يونيو 2008. على الموقع الالكتروني، المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة: http// : www.arab-center.org

المتحدة في إقامة القواعد العسكرية الدائمة في أفغانستان. حيث وافق عليها الرئيس الأفغاني حامد كرزاي من منطلق تحقيق الصلح.[1]

كما وافق البعض على الاتفاقية في أفغانستان من منطلق تكوين صداقة مع الولايات المتحدة لضمان تدفق مساعداتها والنهوض بالقطاع الاقتصادي الأفغاني.[2]

غير أن عدة أطراف رفضت هذه الاتفاقية لاعتبارها بأن هذه الاتفاقية بمثابة حجة اتخذتها الإدارة الأمريكية لتواصل سيطرتها على هذا البلد وتساهم في استمرار مصالحها في المنطقة. وفق هذه الاتفاقية، فقد أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد زيارته لأفغانستان، أنه سيقوم بالإبقاء على 9800 جندي أمريكي في أفغانستان بعد نهاية عام 2014 وسيتم سحب كل القوات الأمريكية في أفغانستان في عام 2016.[3]

وفق هذه الأهداف، صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 27 ماي 2014 أن القوات الأمريكية بعد 2014 ستتوزع كالأتي:

- ستبقى 9800 من القوات الأمريكية في أفغانستان في 2015 موزعة على مختلف المناطق في أفغانستان، حيث تتولى القوات الخاصة بقيادة الجنرال "**جوزيف فوتل**" عمليات ضد الارهاب. بعد جانفي 2016 فان تواجد القوات الأمريكية سينخفض ليقتصر فقط على علاقات أمنية مع أفغانستان.[4]

أدت مشاريع الانسحاب الأمريكي إلى ظهور عدة توقعات بشأن مستقبل أفغانستان ومنها:

---

[1]- فاطمة الصمادي، **الانسحاب الأمريكي: أفغانستان ومعضلة الاستخدام لمرة واحدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير 2014. ص 3، على الموقع، المتصفح يوم 2015/04/4، على الساعة العاشرة ،www.aljazeera.net

[2]- نفس المرجع، ص 7.

[3]- فهم الحامد، **ما بعد الانسحاب الأمريكي"الأوباماوية" التبرؤ من أفغانستان و المهمة الناقصة**، جريدة عكاظ، العدد 4731، 31 مايو 2014.

[4]- Kenneth Katzman, Op-cit, PP 22, 23.

1) – حضور خفيف وشكلي للقوات الأمريكية بعد تسلم القوات الأفغانية مهمة تحقيق السلم والأمن والاستقرار في أفغانستان.

2) – انخفاض المسؤوليات المالية الأمريكية في أفغانستان.

3) – استهداف قادة حركة طالبان.

4) – تقليل الإنفاق التنموي أمام غياب التمويل الأمريكي ومنه تركيز الحكومة على إيجاد مصادر الدخل.

5) – انتهاء مهام حلف شمال الأطلسي.

6) – إجراء محادثات مع حركة طالبان.

7) – تنمية الموارد المالية الأفغانية، بحيث تعتمد الدولة الأفغانية على ثرواتها التي قدرت المعادن الموجودة فيها بنحو 4 ترليون دولار في عام 2010.[1]

وفي ظل هذه التطورات، وجب على أفغانستان تنسيق سياساتها مع الدول الكبرى لضمان مستقبل أفضل لها، ما جعل الرئيس الأفغاني أشرف غني يقوم بزيارة الى الولايات المتحدة في مارس 2015. أدى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الى فتح المجال للحديث عن التهديدات التي ستواجه أفغانستان والحكومة الأفغانية، والتي تتمثل في:

أ– **عودة طالبان الى الحكم:** فقد أكد تقرير أعده "معهد دراسات الحرب" في واشنطن أن "نجاح أو فشل مهمة الولايات المتحدة في أفغانستان وصل إلى لحظة حرجة"، وأن الانسحاب الأمريكي سيسمح لطالبان بأن يتوسع خطرها بطرق تقوض المصالح الجوهرية الأمريكية، إن لم يتم التأكد من قدرة أفغانستان على الدفاع على حدودها. كما صرح "جيمس كلابر"، مدير الاستخبارات الوطنية

[1] – طلحي إيناس، المرجع السابق، ص 132.

للكونغرس أن جماعة "طالبان" قد اعتبرت الانسحاب الأمريكي علامة على نصرها الحتمي والعودة إلى السلطة.[1]

**ب- التخوف من استمرار العنف في أفغانستان:** بعد رفض حركة طالبان توقيع الاتفاقية الأمنية وتهديدها باستمرار المعارك، كما اعتبرت موقعي الاتفاقية بمثابة عمال في الإدارة الأمريكية.

وما يدعم هذا الطرح هو التصريح التالي لحركة طالبان:

> « نحن نرفض هذه الوثيقة الأمريكية نيابة عن شعبنا، نعتبرها فاقدة الاعتبار، نقول لأمريكا: إننا سنستمر في جهادنا المقدس ومعركة التحرير التي بدأناها إلى أن ننقذ الوطن ونعيد إليه نظاما إسلاميا محكما».[2]

ينبع هذا التخوف من انتقال المعدات الأمريكية ووصولها إلى أيدي حركة طالبان، وفي هذا الإطار فقد تم التخوف من العودة إلى نفس سيناريو الحرب الأهلية التي عاشتها أفغانستان بعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان عام 1989، وما يغذي هذه الاحتمالية هو الأوضاع الداخلية التي تتميز بالركود الاقتصادي، الفساد والصراع العرقي.

ولضمان مستقبل أفضل لأفغانستان، ظهرت عدة اقتراحات منها:

1- **إقامة دولة لا مركزية:** وهو ما سيناسب تعدد الاثنيات والطوائف في تركيبة الدولة الأفغانية، وضمان نقل المسؤوليات والسلطات من المركز إلى الأطراف وإشراكهم في إقرار الميزانية وانتخاب المسئولين المحليين. ساند هذا الاقتراح **زبيغنيو برجنسكي** لاعتباره أن أفغانستان ليست دولة وإنما أمة.

---

[1]-ديفيد لينش، **أفغانستان هل يتأخر الانسحاب**، ترجمة جريدة السبيل، 2015/04/07، المتصفح يوم 2015/04/24 الساعة الثانية زوالا، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.assabeel.net

[2]- مصباح الله عبد الباقي، **رئيس أفغانستان الجديد: العقبات وفرص النجاح**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أكتوبر 2013. ص 3.**على الموقع الالكتروني** المتصفح يوم 2015/04/4، على الساعة العاشرة: www.aljazeera.net

**2- تقسيم أفغانستان:** أمام صعوبة اتفاق جميع الأطراف الأفغانية، فقد قدم "**روبرت بلاكويل**" السفير الأمريكي في الهند، مشروع تقسيم أفغانستان إلى جنوب بشتوني تحكمه طالبان، وشمال وغرب تحكمه الاثنيات الأخرى من غير البشتون.[1]

غير أننا نلاحظ أن الاقتراحات التي قدمها الغرب بمثابة استمرار لسياسات وخطط الإدارة الأمريكية وذلك وفق ما يتماشى مع أهدافها في إعادة رسم الحدود في الشرق الأوسط الكبير والذي تعد أفغانستان طرفا فيه، ما يسمح لها بتحقيق مصالحها في المنطقة. وأحسن أداة تستخدمها هو استغلال الاختلاف الموجود بين الأقليات في هذه الدول. يرجع الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة إلى القديم، حيث قال الجنرال **ازنهاور** عنها: «انه لا توجد في العالم منطقة أكثر أهمية من وجهة النظر الإستراتيجية من الشرقين الأدنى والأوسط»،[2] وأمام ما تشهده تلك المنطقة من "ثورات التغيير الاجتماعي".

**3- اقتراح المملكة العربية السعودية:** فقد قدم وزير الخارجية السعودي **الأمير تركي الفيصل** سبعة خطوات لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وهي:

1- دعم حكومة حامد كرزاي وتجنب تشويه سمعته وذلك لتجنب تحالفه مع أمراء الحرب والمفسدين؛

2- إعادة النظر في العلاقات مع حركة طالبان عبر عدم وصفهم بالإرهابيين وتفعيل الحوار معها؛

3- توضيح الحدود الأفغانية مع باكستان والعمل معا لخلق الشراكة بينهما لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

4- العمل على تكثيف الجهود والتعاون بين مختلف الدول الإقليمية لإيجاد الطرق الفعالة في القضاء على مختلف التهديدات الإرهابية و خاصة القاعدة؛

---

[1]- أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص ص 111، 112.

[2]- نجم حجار، **الأفغنة: أنشوطة الأمركة الأسيوية**، الطبعة الأولى، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2003. ص 183.

5- حل المشاكل المؤثرة في النزاع الأفغاني وخاصة مشكلة كشمير؛

6- إعادة تنظيم العمليات العسكرية التي تقوم على استعمال الطائرات من دون طيار؛

7- ضرورة بذل الولايات المتحدة لجهود من أجل القضاء على تجارة المخدرات .[1]

قدمت عدة حلول لتحقيق الاستقرار في أفغانستان والتي تتمثل في ضرورة التخلص من التهديدات الآتية:

1. القضاء على ظاهرة الفساد وانتهاج سياسة فعالة لمكافحة التمرد؛
2. تقوية الحكومة الأفغانية لتتمكن من استعادة ثقة الشعب الأفغاني؛
3. ضرورة إشراك الطالبان في عملية بناء أفغانستان كممثل لفئة البشتون في أفغانستان؛
4. بناء القوات الأمنية الأفغانية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الأفغاني؛
5. استغلال موقعها الاستراتيجي كممر اقتصادي وثقافي بين الكتل الإقليمية المتنافسة عليها.

كما يجب على الحكومة الأفغانية إشراك الشعب الأفغاني في المساهمة في تنمية البلد، بعد أن تأكدت من أن الأطراف الخارجية تسعى لتحقيق مصالحها ، وعليه فإنهم مسؤولون عن بناء بلدهم وخاصة أمام ما عرف به الأفغان، فقد وصفهم **فهمي هويدي** قائلا:

> «...حتى إذا لم يكونوا مقاتلين، أحفاد مقاتلين و حتى إذا لم تعلمهم الطبيعة القاسية روح التحدي النضال، فان الزمن كان سيجبرهم على ذلك أي أنه إذا لم يكن الأفغاني بطلا بطبيعة الحال فهو مكره على ذلك».[2]

[1]- أيوب دهقاني، المرجع السابق، ص 213.

[2] - فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 90.

**خلاصة الفصل الثالث:**

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان خلال عهدتي الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، والتي جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتعلقة بالأخطاء التي ارتكبتها الإدارة السابقة وتأثير ظروف البيئتين الداخلية والخارجية الأمريكية والأفغانية وذلك وفق ما يسمح بتحقيق المصالح الأمريكية.

قامت السياسة الجديدة للولايات المتحدة في أفغانستان على عدة محاور مرتبطة بمجالات عدة على غرار الاقتصادية، العسكرية والسياسة من خلال التركيز على تحقيق الحوار مع حركة طالبان، محاربة الفساد، بناء الدولة الأفغانية وتكوين الجيش والشرطة الأفغانية وتأهيلهما لتولي المهام الأمنية في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي منها.

غير أن الإدارة الأمريكية واجهت عدة عوائق وصعوبات حالت دون تحقيق هذه الأهداف وخاصة في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تمكنت من القضاء على زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وهو ما جعل الرأي العام يدعوا إلى إنهاء الحرب بزوال سببها. كما أن عملية تقييم السياسة الأمريكية في أفغانستان فشلت في تحقيق أهداف جوهرية من وراء احتلالها، وهو ما مس بفعالية الحرب الأمريكية على أفغانستان ومن ثمة طرح التساؤل حول مدى مشروعيتها وخاصة في ظل ارتفاع الخسائر البشرية والمادية لهذه الحرب، كما أن هذه المعطيات قد رجحت من امتداد التواجد الأمريكي في هذا البلد وذلك لارتباطه بالاتفاقية الأمنية.

اتضح من دراسة السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الحالية تراجع الاهتمام الأمريكي بالتواجد في أفغانستان وذلك بعد ضعف الاهتمام الأمريكي بالموارد البترولية على اثر قيامها بإنتاج الغاز الصخري.

# الخاتمة

# الخـاتـمـة

إن دراسة السياسة الخارجية لدولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القوة الأولى عالميا، تبرر لنا مدى تعقد شبكة مصالحها في العالم، وكيف تتم عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية التي تؤثر فيها عدة عوامل ومؤسسات والتي تطورت وفق مبادئ قائمة على القوة والبرغماتية لتحقيق مصالحها عبر العالم.

أعطيت منطقة أسيا في القرن الواحد والعشرين أهمية كبرى لتوفرها على احتياطات وخزانات من الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية وخاصة في منطقة بحر قزوين ودول أسيا الوسطى. حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستفادة من هذه الثروات، فقامت سياستها على الاقتراب من هذه المنطقة، عبر ربط علاقات مع المجاهدين الأفغان وتدعيمهم بمساعدات مادية وتقنية ضد الاتحاد السوفيتي.

هدّدت المصالح الأمريكية في أفغانستان بعد فشل حكومة طالبان في تحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد، ما ولد صعوبة تجسيد المشاريع الأمريكية المتعلقة بأنابيب نقل الغاز. جعلت هذه التطورات الولايات المتحدة تغير موقفها ضد حكومة طالبان وخاصة بعد رفض حكومة طالبان تسليم زعيم تنظيم القاعدة للسلطات الأمريكية بعد اتهامه بتفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في عام 1998.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حجة الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأحداث للقبض على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن والقضاء على حركة طالبان كذريعة لإعلان الحرب على أفغانستان، غير أن عدة تقارير كشفت عن تحضير الولايات المتحدة للحرب ضد أفغانستان بفترة زمنية قبل تلك الأحداث.

# الخـاتـمـة

اكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية الشرعية الدولية في هذه الحرب واعتمد الرئيس جورج بوش الابن على استراتيجية قائمة على مبدأ "الضربة الاستباقية" وبمشاركة قوات التحالف الدولي.

تركزت الأهداف الأمريكية في فترة الرئيس جورج بوش الابن على الاستفادة من قلة تكاليف نقل موارد الطاقة الأمريكية عن طريق أفغانستان. وهو ما أدى الى تعرضه لانتقادات تتعلق بفشله في بناء الدولة الأفغانية وتنظيم الجيش الأفغاني للأسباب التالية:

- عدم امتلاكه الخبرة في المجال السياسي والعسكري؛
- ميله إلى الحروب وارتفاع الميزانية العسكرية؛
- فشله في التنسيق بين السياسة الأمريكية وسياسة القوات الدولية في التحكم على حرب العصابات في أفغانستان.

سعت السياسة الأمريكية الجديدة في فترة حكم الرئيس باراك أوباما لاستدراك أخطاء الإدارة السابقة، فقامت إستراتيجيتها على النقاط التالية:

- التركيز على الانسحاب الأمريكي؛
- التخفيف من التواجد العسكري وتحويل المهام الأمنية لقوات الجيش والشرطة الأفغانية؛
- التركيز على باكستان؛
- استهداف كبار قادة حركة طالبان.

أتثبتت تطورات الحرب الأمريكية في أفغانستان على أنها تأتي لتحقيق أهداف جيوسياسية وهو ما يبرر لنا استمرار التواجد الأمريكي في أفغانستان بعد أن نجحت هذه الإدارة في القضاء على زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وضعت استراتيجية للخروج من أفغانستان، فتم تحديد عام 2014

# الخـاتـمـة

كموعد للانسحاب الأمريكي، وذلك في ظل بروز عدة تحديات تواجه تحقيق الأهداف من تواجدها وهي:

- تأثير الضغوط الداخلية الأمريكية المتعلقة بالرأي العام لارتفاع تكاليف الحرب المادية والبشرية، الأزمة الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتسريبات موقع ويكيليكس؛

- الحوار مع حركة طالبان؛

- تأثير المجتمع الأفغاني؛

- الفشل في القضاء على الفساد وعلى تجارة المخدرات؛

- تهديد المصالح الأمريكية عبر مشاريع التكامل الإقليمي كإحياء طريق الحرير؛

- معتقل غونتنامو والمشاكل المتعلقة بالإمدادات.

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

**1**- تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 مجرد ذريعة استخدمتها الولايات المتحدة في إعلانها للحرب ضد أفغانستان وذلك في ظل وجود مخططات مسبقة لهذه الحرب قبل الأحداث.

**2**- الأهمية الجيوسياسية لموقع أفغانستان في منطقة آسيا هو ما حرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو أفغانستان منذ فترة الحرب الباردة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

**3**- تأكد لنا التحديات التي تعرضت لها السياسة الأمريكية في أفغانستان، على أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تركز على حل جذري في هذا البلد منذ مختلف الحقب التاريخية بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة وتحاول احتواء مظاهرها وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي.

**4**- تراجع الاهتمام الأمريكي بأفغانستان وخاصة مع تراجع أهمية تلك المنطقة من الناحية الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب قيامها باستغلال الغاز الصخري.

**5**- يتعلق الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان باستمرار التواجد في هذا البلد لمراقبة القوى الإقليمية في منطقة آسيا كالصين، روسيا وإيران.

**6**- يتكيف مضمون السياسة الأمريكية في أفغانستان وفق الأهداف التي تحددها في كل فترة، غير أن هشاشة الدولة الأفغانية خلق عدة صعوبات في تحقيق تلك الأهداف وفي تحليل السياسة الأمريكية في أفغانستان بسبب عدم توفر المعطيات والمعلومات اللازمة عنها، لصعوبة الحصول عليها وخاصة مع خصوصية الدولة الأفغانية.

**7**- أعلنت الولايات المتحدة رسميا في فيفري 2015 عن انتهاء المهام العسكرية للقوات الأمريكية في أفغانستان، لكن استمرار مصالحها في مراقبة القوى الإقليمية جعلها تحافظ على تواجدها في أفغانستان من خلال ربطها بمعاهدة أمنية.

إن تتبعنا لتطور سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان أثبت فشلها في القضاء على حركة طالبان، وهنا نتساءل عن التأثير المستقبلي لهذه الحركة في الأمن العالمي وخاصة مع بروز تهديدات جديدة مثل ما يعرف بـ (تنظيم الدولة الإسلامية) والتي برز خطر امتدادها إلى أفغانستان، وخاصة بعد انضمام عناصر من حركة طالبان إلى هذا التنظيم.

وهو ما يجعلنا نقول بأن هذه الفكرة تتوافق مع ما كتبه **توماس شيلينج** في مؤلفه "**السلاح والنفوذ**" قائلا: «الطريقة التي انتهت بها الحرب كان يمكن أن تكون أكثر أهمية من الطريقة التي بدأت بها وربما تكون الكلمة الأخيرة أهم من الضربة الأولى».

# قائمة المراجع

## I- المراجع باللغة العربية:

### 1)- القواميس:

- الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، الطبعة الأولى، لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

### 2)-الكتب:

1-أوباما باراك ، **أحلام من أبي قصة عرق وارث**، ترجمة نجيب هبة مغربي وعبد الغني إيمان نجم، الطبعة الرابعة، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010 .

2- ايفود الدر، نيكول نيسيتو وفيليب غوردن، **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، ترجمة البستاني حسان، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

3- الحمداني ريا قحطان، **الاسلاموفوبيا جماعات الضغط الاسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011.

4- الحكايمه محمد خليل، **أسطورة الوهم و كشف القناع عن الاستخبارات الأمريكية**، (د.ب.ن)، (د.ب.ن)، 2001.

5- العاصي الطويل يوسف، **حملات بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى**، الطبعة الثانية، مصر :صوت القلم العربي، 2010.

6- العيثاوي ياسين محمد، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، الطبعة الأولى، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

7- السباتين نجاح، **أفغانستان أول ضحايا العولمة**، طبعة الأولى، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

8- السبايلة عامر زياد، **الادارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط: الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وانعكاساتها**، الطبعة الأولى، الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2011.

9- السليمي منصف، **القرار السياسي الأمريكي**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997.

10- السروجي محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

11- السيد الشيخ لطفي، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، الطبعة الأولى، مصر: الأحمدي للنشر، يناير 2006.

12- السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، 1989.

13- الشاهر اسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

14- العامري صلاح عبود، **تاريخ أفغانستان وتطورها السياسي**، الطبعة الأولى، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.

15- العساف سوسن، **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، الطبعة الأولى، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

16- المخادمي عبد القادر رزيق، **الشرق الأوسط الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2008.

17- المعيني خالد، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، سوريا: دار كيوان للطباعة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

18- النعيمي أحمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة نموذجا**، الطبعة الأولى، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

19- برجنسكي زبغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**، ترجمة الشرقي أمل، الطبعة الأولى، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

20- بسيوني عبير عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.

21- بلهول نسيم، **أبجديات الثقافة الحربية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2008.

22- بوقارة حسين، **السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومه، 2012.

23- تيسير أبو صيام وآخرون، **أوباما وسياسة أمريكا الجديدة**، الطبعة الأولى، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009.

24- شلبي سعد شاكر، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن:2013.

25- عبد الطالب إبراهيم، **الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة**، عمان: دار غيداء للنشروالتوزيع، 2009.

26- ديمزوكب لونكويرث، **أفغانستان**، ترجمة خورشيد إبراهيم وآخرون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1980.

27- صبح علي، **النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945-1999**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 1998.

28- صبور صادق محمد، **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، الطبعة الأولى، مصر: دار الأمين للطبع والنشروالتوزيع، 2006.

29- صادق محمد عادل، **الصحافة وإدارة الأزمات، مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

30-طحان أحمد، **الانهيار الأمريكي**، الطبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

31- عبد المجيد وحيد، **حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين**، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة: 2003.

32- عرفات ابراهيم، **القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية**، مصر: مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1999.

33- علوش ابراهيم، **الرسالة السياسية لهوليوود تفكيك الفيلم الأمريكي**، الطبعة الأولى، الأردن: دار دجلة، 2013.

34-عواد عامر هاشم، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

35- غيطاس جمال محمد، **الحرب وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2006.

36- فهمي عبد القادر محمد، **المدخل الى دراسة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

37- فهمي محمد عبد القادر، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الشروق للانتاج والتوزيع، 2009.

38- فيسك روبرت، **الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة**، ترجمة المولى عاطف وآخرون، الطبعة الأولى، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006.

39- قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

40- كارول جيمس، **الحرب الصليبية**، ترجمة قاسم عبده قاسم، الجزء الأول، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

41- كسينجر هنري، **مفهوم السياسة الخارجية**، اعداد حسين شريف، الطبعة الثالثة، مصر: كتاب الساعة، 1974.

42- كيسنجر هنري، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية**، الطبعة الثانية، لبنان: دار الكتاب العربي، 2003.

43- كول ستيف، **حروب الأشباح، السجل الخفي لـ"السي. أي.أيه" لأفغانستان و لبن لادن**، ترجمة شركة ألاء للترجمة، الطبعة الأولى، لبنان:2008.

44- لكريني إدريس، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر(من غزو أفغانستان الى احتلال العراق)**، الطبعة الأولى، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005.

45- لوران ايريك، **حرب أل بوش**، ترجمة حرفوشسلمان، الطبعة الأولى، لبنان: دار الخيال، 2003.

46- لوفابفر مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 2006.

- مصدق أحمد نفيز، **الحرب على الحرية**، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002.47

48- ميتكس هدى، **قضايا الآمن في آسيا**، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2004.

49- ميتكس هدى، **أسيا الوسطى والتنافس العالمي**، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة: 2008.

50- ممتاز منسى ميلاد، **الكونغرس الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010.

51- ناي الابن جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية**، تعريب البجيرمي محمد توفيق، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003.

52- ناي جوزيف، **القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية**، نيويورك: ببليك أفيرز، 2004.

53- نجم حجار، **الأفغنة: أنشوطة الأمركة الأسيوية**، الطبعة الأولى، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،2003.

54- هنتقتون صامويل، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة الشايب طلعت، الطبعة الثانية، مصر: دار الكتب المصرية، 1999.

55- هويدي فهمي، **حدث في أفغانستان**، الطبعة الأولى، لبنان: دار الكلمة للنشر، 1979.

56- هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

57- ودورد بوب، **حالة إنكار: حروب بوش**، ترجمة جبتكر فاضل، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2008.

**3)- الدراسات والمجلات:**

1 -أبو الخير كارن، **صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي...مقاربات مختلفة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، مصر:دار الأهرام، يناير 2009.

2- أندريس ريتشارد، **الفوز مع الحلفاء: القيمة الإستراتيجية للنموذج الأفغاني**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 04، (د.س.ن).

3 -الشرقاوي يسر، **الأمن في أفغانستان...مقاربات مختلفة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، دار الأهرام، مصر: جويلية 2009.

4- المهتدي فراس، **البعد الديني في السياسة الخارجية: أمريكا نموذجا**، دراسة لنيل درجة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الجمهورية العربية السورية: 2009.

5-جرجس فواز، **أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي**، ترجمة محمد شيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان:2014.

6- سارافراز محمد ، **الحرب على أفغانستان...والمصالح الأمريكية في الجوار الأفغاني**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 120، خريف 2005.

7- سارافراز محمد، **باكستان والطالبان: النشأة والمسار**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 131، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان: شتاء2009.

8- شرقي محمود، **أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة المفكر السياسي، العدد 4، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007.

9- عبد العال حمود بديعة محمد، **طالبان والحكومة الجديدة أفغانستان**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، جانفي 2002.

10- فاضل عباس فضيلي نادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان**، دراسات دولية، العدد الخامس و الأربعون، بغداد، (د.س.ن).

11- كبة صباح عبد الرزاق، **دور المراكز البحثية الأمريكية في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 40، 2010.

12- كاطع علي سليم، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، مجلة الدراسات الدولية، العدد الثاني و الأربعون، (ب.س.ن).

13- لين كريستوفر، **إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى**، مجلة الفكر السياسي، ترجمة يوسف أديب شيش، (د.ب.ن)، (د.س.ن).

14- نور الدين محمد، **الحرب على أفغانستان...والمصالح الأمريكية في الجوار الأفغاني**، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 120، لبنان: خريف 2005.

15- معلوم حسين، **الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق**، السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.

16- ميرشايمر جون و وال ستيفان، **اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، 2006 جوان.

17- **أفغانستان وباكستان...تقاطعات التاريخ والجغرافيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009.

## 4)- الأطروحات والمذكرات:

1- مسيح الدين تسعديت، **الصراع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دراسة في ظاهرة التفاعلات الإرهابية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

2- أبو نحل حسام عبد الفتاح، **المحافظون الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجا 2001-2008**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، فلسطين: جامعة الأزهر، 2011.

**3**- ايلحي ايناس، **تنظيم القاعدة والرهنات الجيوسياسية في أفغانستان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية، 2013-2014.

4- الديب نبيل، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، جوان 2006.

5- الباز صبرينة، **السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل السياسة الخارجية في عهدتي والكر بوش**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2008-2009.

6- بن دايخة ابراهيم، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم السياسية، 2008- 2009.

7- جدي أحسن، **التدخل الأجنبي وعملية البناء الديمقراطي في آسيا بعد 11 سبتمبر 2001: دراسة حالة أفغانستان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2013-2014.

8- خرايفية سعيد، **انعكاسات تأثير القوى الدولية على الوضع في أفغانستان من التدخل السوفيتي إلى ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001-2002.

9- دبازي أمنة، **التدخل الأمريكي في أفغانستان والرهانات الجيوسياسية 2001-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013-2014.

10- دهقاني أيوب، **الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2001-2010**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2010-2011.

11- سايج مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2006-2007.

13- لكعص فاطمة، **أحداث 2001/09/11 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2008-2009.

12- نسيب نجيب، **التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2009.

**5)- التقارير:**

1- الصمادي فاطمة، **الانسحاب الأمريكي: أفغانستان ومعضلة الاستخدام لمرة واحدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير 2014.على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/4/4 على الساعة العاشرة: http// :aljazeera.net.

2- سجافي ناصر أميري، **أمريكا بحاجة الى أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز الأبحاث الاستراتيجية الإيرانية، مارس 2009. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13 على الساعة العاشرة: http://www.arab-center.org

3-جونز سيث، **مسؤولون باكستانيون يساعدون طالبان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي ، مركز راند، يونيو 2008. على الموقع الالكتروني، المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة: http// :www.arab-center.org

4- روبين بريجتي، **السيف والمحراث: تحقيق الأمن المستدام بأفغانستان يتطلب تعديلات شاملة بالسياسات الأمريكية**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز التقدم الأمريكي، مارس 2009. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة:

http://www.arab-center.org

5- ريدل بروس، **لماذا لا تستطيع أمريكا خفض قواتها في أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، معهد بروكنجز، 24سبتمبر 2009، على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13 على الساعة العاشرة:http://www.arab-center.org

6- عبد الباقي مصباح الله ،**رئيس أفغانستان الجديد: العقبات وفرص النجاح**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أكتوبر 2013. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/4/4، على الساعة العاشرة: www.aljazeera.net

7-لورنس كورب وآخرون، **الأمن المستدام في أفغانستان...نحو إستراتيجية فاعلة ومسؤولة في الحرب المنسية في أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز التقدم الأمريكي، 24 مارس 2009.على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة:

http// : www.arab-center.org

8- **سياسة أمريكا تجاه أفغانستان وباكستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي تقرير صادر عن البيت الأبيض،27 مارس2009. على الموقع الالكتروني: http://www.arab-center.org

9- **ما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان**، ترجمة محمد سليمان الزواوي، مركز الأمن الأمريكي الجديد، 2015. على الموقع الالكتروني المتصفح يوم 2015/2/13، على الساعة العاشرة:

http// : www.arab-center.org

## 6)- الجرائد:

1- الحامد فهم، **ما بعد الانسحاب الأمريكي"الأوباماوية" التبرؤ من أفغانستان والمهمة الناقصة**، جريدة عكاظ، العدد 4731، جدة: 31 مايو 2014.

2-جونثان تيبرمان، **الطريق الى كابول يمر عبر كشمير**، مجلةNew Week، مجلة العدد 4، 2010/2/23.

3- ديفيد لينش، **أفغانستانهل يتأخر الانسحاب**، ترجمة جريدة السبيل، 2015/04/07، على الموقع الالكتروني التالي، المتصفح يوم 2015/04/24 الساعة الثانية زوالا:

http://www.assabeel.net

4- مورو محمد، **تداعيات الهزيمة الأمريكية والأطلسية في أفغانستان**، مجلة البيان، العدد 293، 2012/3/8. على الموقع الالكترونيالمتصفح يوم 2015/4/25:www.alukah.com

5- **التفاوض المباشر مع طالبان ممكن بعد إطلاق سراح برغدال**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12790، جدة: 2 جوان 2014.

## II- المراجع باللغة الأجنبية:

### 1)- Les livres:

1-Ajété S.Pierre, **Barack Obama: un leadership politique médiateur**, Paris: Edition L'Harmattan, 2009.

2- Allner Michel et Portis Larry, **La politique étrangère des États-Unis depuis 1945, de la guerre mondiale à la mondialisation**, France:Edition Ellipses, 2000.

3-Barat-Gines Oriane, **L'engagement militaire Française en Afghanistan 2001-2011**, Paris: Edition l'Harmattan, 2011

4- Billard Gerald et Chevalier Jacques, **Géographie et géopolitique des Etats-Unis**, paris: Edition Hatier, 2012.

5- Cameron Fraser,**US Foreign Policy after the cold war**, Second Edition, New York: Routledje, 2005.

6- Chautard Sophie, **Conflits au proche et au moyen orient**, France: Edition de la Seine, 2005.

7- Delmotte Axel, **Etats-Unis D'Amérique**, France: Studyrma, 2007.

8- Disportes Vincent, **L'Amérique en armes, anatomie d'une puissance militaire**, Paris: Edition Economica, 2002.

9-Dombrowsky Patrick et Piernas Simone, **Géopolitique du nouvel Afghanistan**, Paris: Edition ellipses, 2005.

10- Engdahl William, **Pétrole: Une guerre d'un siècle**, Traduit de l'américain par Valentin Dumas, France: Septembre 2007.

11- Gayer Laurent, **Mondes rebelles, Asie de sud, Fondamentalisme, séparatisme, maoïsme**, Paris: Edition Michlon, 2009.

12- George L. Alexander, **Assessing presidential character**, Cambridge university press.

13- Goldstein S. Joshua et Pevehouse C. Jon, **International relations**, Brief fourth edition, Pearson International Edition, 2008-2009.

14-Hastedt p. Glenn, **American foreign policy**, six edition, New Jersey: Pearson prentice hall,2006

15- Henri Yves, **Les Etats-Unis et l'islam**, Paris: Edition Armand Colin, 2006.

16- Karoui Hichem, **L'administration bush au moyen orient**, Centre d'étude du moyen orient, 2012.

17-Kaspi André, **Barrack Obama, La Grande Désillusion**, France: Edition Plon, 2012.

18-LaidiZaki, **Le monde selon Obama, La politique étrangère des Etats-Unis**, France: Edition Flammarion, 2012.

19-Lizin Anne Marie et Wright David, **Guantanamo : L'erreur d'Obama**, France: Edition la boite à pandore, 2014.

20- Macmillan Palgrave, **President George W.Bushe's: Influence over Bureaucracy and policy**, United States of America:Colin Provost and Paul Teske, 2009.

21-Mahjour Ahmed, **L'Afghanistan en transition**, Paris: Edition L'Harmattan, 2005.

22- Mearsheimer John et Walt M. Stephen, **Le lobby pro-israélien et la politique étrangère - américaine**, Paris: Edition la découverte, 2007.

23- Morin Jean- Frédéric, **La politique étrangère**, Paris : Armand Colin, 2013.

24- MwayilaTshiyembe, **La politique étrangère des grandes puissances**, Paris: Edition L'Harmarattan, 2010.

25- Palmer Glen and Morgan Glifton, **A theory of foreign policy**, New jersey: Princeton University Press, 2006.

26- Paterson G. Thomas, Clifford J.Garry and others, **American Foreign Relations**, Sixth edition, New York: Houghton Mifflin, 2005.

27- Philippe David Charles, Balthazar Louis et Vaïsse Justin, **La politique étrangère des Etats-Unis**, Paris: Presses de sciences po, 2003.

28- Pierre Emmanuel Barral, Géopolitique intérieure des Etats-Unis, **Revue Française de Géopolitique**, France: Edition Ellipses, 2005.

29- Polsby .W. Nelson et Wildavsky Aaron, **L'Election présidentielle aux Etats-Unis**, 10 ème édition, Paris: Edition Nouveaux Horizons, 2000.

30-Quentier Ariane, **Afghanistan au cœur des choas**, France: Edition Denoël Impacts, 2009.

31-Resteigne Delphine, **Le Militaire en opérations multinationales : Regards croisés en Afghanistan, En Bosnie au Liban**, France: Edition Bruylant, 2008.

32-Sanger E.David, **Obama Guerres et secrets**, Paris: Edition Belin, 2012.

33-Sayegh Raymond, **Etats-Unis, La survivance par la dominance**, Belgique: Edition BruylantAcademia, 2004.

34-Scott Peter Dale, **La machine de guerre Américaine**, Traduit par Maxime Chaix et AnthonetSpaggiari, France: Edition Demi-Lune, 2012.

35- Sicard Pierre, **Les partis et la vie politique aux Etats-Unis**, Paris: Armand colin, 2012.

36-Tardy Thierry, **Gestion de crise : Maintient et consolidation de la paix**, Bruxelles: Edition de Boockuniversité, 2009.

37-Tonye Alphonse, **Barack Obama, enjeux politiques et stratégiques**, Paris: Edition l'Harmattan, 2011.

38-VaÏsse Maurice, **les Relations Internationales depuis 1945**, Paris: Edition, Armand colin, 2011.

39-vaÏsse Justin, **Barrack Obama et sa politique étrangère (2008-2012)**, Paris: Edition Odile Jacob, Octobre 2012.

40-Vandal Cilles et Aouin Sami, **Barack Obama et le printemps arabe**, France: Edition Athéna, 2013.

41- Winkler K. Carol, **In the Name of terrorism**, State University of New York press: 2006.

## 2)- Les revues :

1-Brustlein Corentin, **La nouvelle posture militaire américaine en Asie**, Revue La politique étrangère, Paris : Juin 2013.

2-Condrelli Luigi, «**Les attentats du 11 septembre et leurs suites : ou va le droit international ?** », RGDIP, vol 105, N°4, 2002.

3-Courmont Barthélémy, **Le congrès et son poids dans la formulation de la politique étrangère américaine**, La revue internationale et stratégique, N° 42, été 2001.

4- Kissinger Henry, Les fondements de la politique étrangère des Etats-Unis, **Revue la politique étrangère**, N°04, 1982, p 915.

5-Nardon Laurence, **Les Etats-Unis vers l'indépendance énergétique?**, Revue de la politique étrangère, France : Institut Française des relations internationales, Eté 2013.

6- Roy Olivier, **Afghanistan la guerre comme facteur du passage au politique**, Revue française de science politique, Volume 39, N° 6, Presse de la fondation nationale de science, France : Décembre 1989.

7- Sur Serge, **Le conseil de sécurité dans l'après 11 de septembre**, Etude réalisé pour la délégation aux affaires stratégiques du ministère de la défense, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris: 2004.

8-Thual François, **Constantes Afghanes**, Revue politique et populaire, N° 1013, 10 juin- Octobre 2001.

9- La revue internationale et stratégique, Numéro 42, Puf : été 2001.

## 3)-Les rapports:

1-Gregory Anthony ,**What Price War: Afghanistan, Irak and the costs of conflict**, Independent Policy Report, June 2011.

2-Jankowski Barbara, **Opinion publique et armées : à l'épreuve de la guerre en Afghanistan**, Etudes de l'IRSEM, N° 34, Février 2014.

3-Katzman Kenneth, **Afghanistan: Post-Taliban Governance, Security and U.S. Policy**, Congressional Research Service, CRS Report, February 24, 2015.

4- Keays Jason, **Guerre en Afghanistan: L'impact des manœuvres de palais**, Centre D'Etude des Politiques Etrangères et Sécurité, Université du Québec à Montréal, Mai 2012.

5- **Economic consequences of war on the US Economy**, Institute for economics and peace, Washington D.C, 2011.

**6-National Security Strategy**, Washington, May 2010.

7- **National Security Strategy**, Washington,February 2015.

8- Mathew Rosenberg, **U.S.goesquiet on effort to bolster Afghan forces**, International New York Times, 6 Friday, Jannuary 30, 2015.

## III)-المراجع الالكترونية:

1- القاضي كريم، **مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية**، من خلال الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/fi1e24.htm.

2- دايفيد راي غريفين، "**من يقف وراء أحداث 11 سبتمبر؟ ومن المدبر الحقيقي لها؟**، سبتمبر 2007، على الموقع المتصفح يوم 2015/3/27 على الثالثة:http://www.voltaire.net

3- لوبيز فيليب سيبيل، **جيوبوليتيك البترول**، ترجمة صلاح نيوف، 2005، أنظر الموقع لتالي: http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20090601-2055.html

4- محمد حمشي، **الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين**، على الموقع الالكتروني:www.politics-ar.com

5- وودراو بوب، **بوش يخوض الحرب**، على الموقع التالي:http://www.ibtesama.com

6- **تفسير القوة الاقتصادية الأمريكية**، على الموقع الالكتروني، المتصفح يوم 2015/1/18، على الساعة التاسعة صباحا: http: www //.onefd.edu.dz

7- F. William Engdahl, **La géopolitique derrière la guerre bidon des Etats-Unis en Afghanistan**. Consulté le 13 Novembre 2014, sur le site internet suivant: www.Voltairenet.org.

8- **The Afghanistan compact**, sur le site consulté le 2/04/2015à22H: http://www.nato.int/isaf/docu/epub/pdf/afghanistan_compact.pdf.

# الملاحق

**الملحق رقم 01:** قراري مجلس الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حول الحرب الأمريكية ضد الإرهاب.

## قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٦٨ ( ٢٠٠١ ) ١٢ سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ، وإذ عقد العزم على أن يكافح بكل السبل التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية ، وإذ يسلم بالحق الأصيل الفردى أو الجماعى للدفاع عن النفس وفقا للميثاق ،

٣- يدعو جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبى هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة ، ويشدد على أن أولئك المسئولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبى هذه الأعمال ومنظميها ورعاتها سيتحملون مسئوليتها .

٤- يهيب بالمجتمع الدولى أن يضاعف جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها ، بما فى ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ التام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، لاسيما القرار ١٢٦٩ المؤرخ ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ . ولا معترة

٥- يعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ، وفقا لمسئولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

٦- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره .

## قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٣٧٣ ( ٢٠٠١ )

## الذى اتخذه مجلس الأمن فى جلسته ٤٣٨٥ ، المنعقدة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد قراريه ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ و ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ ،

وإذ يعيد أيضا تأكيد إدانته الكاملة للهجمات الإرهابية التى وقعت فى نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وإذ يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال ؛

وإذ يعيد كذلك تأكيد أن هذه الأعمال ، شأنها فى ذلك شأن أى عمل إرهابى دولى ، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ؛

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم،

وإذ يهيب بجميع الدول العمل معا على نحو عاجل على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب،

وإذ يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم،

وإذ يهيب بجميع الدول العمل معا على نحو عاجل على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب،

وإذ يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية،

وإذ يعيد تأكيد المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في إعلانها الصادر في أكتوبر ١٩٧٠ (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) وكرر تأكيده مجلس الأمن في قراره ١١٨٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ أغسطس ١٩٩٨، ومفاده أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١- يقرر أن على جميع الدول:

أ- منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية؛

ب- تجريم قيام رعاياها هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية؛

ج- القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية

لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها؛ أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص؛ أو لأشخاص وكيانات تعمل للتهديدات التي توجهها الاعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين،
لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات؛

د- تحظر على رعايا هذه الدول أو على أى أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أى أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون فى ارتكابها، أو للكيانات التى يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو للأشخاص والكيانات التى تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم؛

٢- يقرر أيضا أن على جميع الدول:

أ- الامتناع عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمنى، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين فى الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح؛

ب - اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات؛

ج - عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين؛

د- منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها فى تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطنى تلك الدول؛

هـ كفالة تقديم أى شخص يشارك فى تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية فى القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أى تدابير أخرى قد تتخذ فى هذا الصدد؛

و - تزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية؛

ز- منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة على الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وباتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حامليها؛

٣ – يطلب من جميع الدول :

أ – التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية ؛ وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة ؛ والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة ؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات ؛ وبالتهديد الذى يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل ؛

ب – تبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون فى الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ؛

ج – التعاون ، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف ، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبى تلك الأعمال ؛

د – الانضمام فى أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ ديسمبر ١٩٩٩ ؛

هـ التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وقرارى مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) ؛

و – اتخاذ التدابير المناسبة طبقا للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية ، بما فى ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، قبل منح مركز اللاجئ ، بغية ضمان عدم قيام طالبى اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تيسيرها أو الاشتراك فى ارتكابها ؛

ز – كفالة عدم إساءة استعمال مرتكبى الأعمال الإرهابية أو منظميها أو من ييسرها لمركز اللاجئين ، وفقا للقانون الدولى ، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم ؛

٤ – يلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانونى بالأسلحة والنقل غير القانونى للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التى يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة ، ويؤكد فى هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطنى ودون الإقليمى والدولى تدعيما للاستجابة العالمية فى مواجهة التحدى والتهديد الخطيرين للأمن الدولى ؛

٥ – يعلن أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب الدولى تتنافى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وأن تمويل الأعمال الإرهابية وتدبيرها والتحريض عليها عن علم، أمور تتنافى أيضا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ؛

٦ – يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلى المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتراقب تنفيذ هذا القرار بمساعدة الخبرات المناسبة، ويطلب من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التى اتخذتها تنفيذا لهذا القرار فى موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ اتخاذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقا لجدول زمنى تقترحه اللجنة ؛

٧ – يوعز إلى اللجنة أن تقوم بالتشاور مع الأمين العام بتحديد مهامها وتقديم برنامج عمل فى غضون ثلاثين يوما من اتخاذ هذا القرار والنظر فيما تحتاجه من دعم ؛

٨ – يعرب عن تصميمه على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقا لمسؤولياته المنصوص عليها فى الميثاق ؛

**المصدر**: دبازي أمنة، **التدخل الأمريكي في أفغانستان والرهانات الجيوسياسية 2001-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013-2014. ص ص 245-251.

**الملحق رقم 02:** الميثاق الأفغاني لعام 2006.

## The London Conférence en Afghanistan

## 31 January – 1 February 2006

# THE AFGHANISTAN COMPACT

The Islamic Republic of Afghanistan and the international community:

*Determined to strengthen their partnership to improve the lives of Afghan people, and to contribute to national, regional, and global peace and security;*

*Affirming their shared commitment to continue, in the spirit of the Bonn, Tokyo and Berlin conferences, to work toward a stable and prosperous Afghanistan, with good governance and human rights protection for all under the rule of law, and to maintain and strengthen that commitment over the term of this Compact and beyond;*

*Recognising the courage and determination of Afghans who, by defying violent extremism and hardship, have laid the foundations for a democratic, peaceful, pluralistic and prosperous state based on the principles of Islam;*

*Noting the full implementation of the Bonn Agreement through the adoption of a new constitution in January 2004, and the holding of presidential elections in October*

*2004 and National Assembly and Provincial Council elections in September 2005, which have enabled Afghanistan to regain its rightful place in the international community;*

*Mindful that Afghanistan's transition to peace and stability is not yet assured, and that strong international engagement will continue to be required to address remaining challenges;*

*Resolved to overcome the legacy of conflict in Afghanistan by setting conditions for sustainable economic growth and development; strengthening state institutions and civil society; removing remaining terrorist threats; meeting the challenge of counter- narcotics; rebuilding capacity and infrastructure; reducing poverty; and meeting basic hu* Have agreed to this Afghanistan compact

**PURPOSE**

The Afghan Government has articulated its overarching goals for the well-being of its people in the Afghanistan Millennium Development Goals Country Report 2005 – Vision

2020. Consistent with those goals, this Compact identifies three critical and interdependent areas or pillars of activity for the five years from the adoption of this Compact:

*man needs;*

1. Security;

2. Governance, Rule of Law and Human Rights; and

3. Economic and Social Development.

A further vital and cross-cutting area of work is eliminating the narcotics industry, which remains a formidable threat to the people and state of Afghanistan, the region and beyond.

The Afghan Government hereby commits itself to realising this shared vision of the future; the international community, in turn, commits itself to provide resources and support to realise that vision. Annex I of this Compact sets out detailed outcomes, benchmarks and timelines for delivery, consistent with the high-level goals set by the Afghanistan National Development Strategy (ANDS). The Government and international community also commit themselves to improve the effectiveness and accountability of international assistance as set forth in Annex II.

**PRINCIPLES OF COOPERATION**

As the Afghan Government and the international community embark on the implementation of this Compact, they will:

1. Respect the pluralistic culture, values and history of Afghanistan, based on Islam;

2. Work on the basis of partnership between the Afghan Government, with its sovereign responsibilities, and the international community, with a central and impartial coordinating role for the United Nations;

3. Engage further the deep-seated traditions of participation and aspiration to ownership of the Afghan people;

4. Pursue fiscal, institutional and environmental sustainability;

5. Build lasting Afghan capacity and effective state and civil society institutions, with particular emphasis on building up human capacities of men and women alike;

6. Ensure balanced and fair allocation of domestic and international resources in order to offer all parts of the country tangible prospects of well-being;

7. Recognise in all policies and programmes that men and women have equal rights and responsibilities;

8. Promote regional cooperation;

9. Combat corruption and ensure public transparency and accountability.

**SECURITY**

Genuine security remains a fundamental prerequisite for achieving stability and development in Afghanistan. Security cannot be provided by military means alone. It requires good governance, justice and the rule of law, reinforced by reconstruction and development. With the support of the international community, the Afghan Government will consolidate

peace by disbanding all illegal armed groups. The Afghan Government and the international community will create a secure environment by strengthening Afghan institutions to meet the security needs of the country in a fiscally sustainable manner.

To that end, the NATO-led International Security Assistance Force (ISAF), the US- led Operation Enduring Freedom (OEF) and partner nations involved in security sector reform will continue to provide strong support to the Afghan Government in establishing and sustaining security and stability in Afghanistan, subject to participating states' national approval procedures. They will continue to strengthen and develop the capacity of the national security forces to ensure that they become fully functional. All OEF counter-terrorism operations will be conducted in close coordination with the Afghan Government and ISAF. ISAF will continue to expand its presence throughout Afghanistan, including through Provincial Reconstruction Teams (PRTs), and will continue to promote stability and support security sector reforms in its areas of operation.

Full respect for Afghanistan's sovereignty and strengthening dialogue and cooperation between Afghanistan and its neighbours constitute an essential guarantee of stability in Afghanistan and the region. The international community will support concrete confidence-building measures to this end.

**GOVERNANCE, RULE OF LAW AND HUMAN RIGHTS**

Democratic governance and the protection of human rights constitute the cornerstone of sustainable political progress in Afghanistan. The Afghan Government will rapidly expand its capacity to provide basic services to the population throughout the country. It will recruit competent and credible professionals to public service on the basis of merit; establish a more effective, accountable and transparent administration at all levels of Government; and implement measurable improvements in fighting corruption, upholding justice and the rule of law and promoting respect for the human rights of all Afghans.

The Afghan Government will give priority to the coordinated establishment in each province of functional institutions – including civil administration, police, prisons and judiciary. These institutions will have appropriate legal frameworks and appointment procedures;

trained staff; and adequate remuneration, infrastructure and auditing capacity. The Government will establish a fiscally and institutionally sustainable administration for future elections under the supervision of the Afghanistan Independent Electoral Commission. Reforming the justice system will be a priority for the Afghan Government and the international community. The aim will be to ensure equal, fair and transparent access to justice for all based upon written codes with fair trials and enforceable verdicts. Measures will include:

completing legislative reforms for the public as well as the private sector; building the capacity of judicial institutions and personnel; promoting human rights and legal awareness; and rehabilitating judicial infrastructure.

The Afghan Government and the international community reaffirm their commitment to the protection and promotion of rights provided for in the Afghan constitution and under applicable international law, including the international human rights covenants and other

instruments to which Afghanistan is party. With a view to rebuilding trust among those whose lives were shattered by war, reinforcing a shared sense of citizenship and a culture of

tolerance, pluralism and observance of the rule of law, the Afghan Government with the support of the international community will implement the Action Plan on Peace, Justice and Reconciliation.

**ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT**

The Afghan Government with the support of the international community will pursue high rates of sustainable economic growth with the aim of reducing hunger, poverty and unemployment. It will promote the role and potential of the private sector, alongside those of the public and non-profit sectors; curb the narcotics industry; ensure macroeconomic stability; restore and promote the development of the country's human, social and physical capital, thereby establishing a sound basis for a new generation of leaders and professionals; strengthen civil society; and complete the reintegration of returnees, internally displaced persons and ex-combatants.

Public investments will be structured around the six sectors of the pillar on economic and social development of the Afghanistan National Development Strategy:

1. Infrastructure and natural resources;
2. Education;
3. Health;
4. Agriculture and rural development;
5. Social protection; and
6. Economic governance and private sector development.

In each of these areas, the objective will be to achieve measurable results towards the goal of equitable economic growth that reduces poverty, expands employment and enterprise creation, enhances opportunities in the region and improves the well-being of all Afghans.

**COUNTER-NARCOTICS – A CROSS-CUTTING PRIORITY**

Meeting the threat that the narcotics industry poses to national, regional and international security as well as the development and governance of the country and the well- being of Afghans will be a priority for the Government and the international community. The aim will be to achieve a

sustained and significant reduction in the production and trafficking of narcotics with a view to complete elimination. Essential elements include improved interdiction, law enforcement and judicial capacity building; enhanced cooperation among Afghanistan, neighbouring countries and the international community on disrupting the drugs trade; wider provision of economic alternatives for farmers and labourers in the context of comprehensive rural development; and building national and provincial counter-narcotics institutions. It will also be crucial to enforce a zero-tolerance policy towards official corruption; to pursue eradication as appropriate; to reinforce the message that producing or trading opiates is both immoral and a violation of Islamic law; and to reduce the demand for the illicit use of opiates.

**COORDINATION AND MONITORING**

The Afghan Government and the international community are establishing a Joint Coordination and Monitoring Board for the implementation of the political commitments that comprise this Compact. As detailed in Annex III, this Board will be co-chaired by the Afghan

Government and the United Nations and will be supported by a small secretariat. It will ensure greater coherence of efforts by the Afghan Government and international community to implement the Compact and provide regular and timely public reports on its execution.

## ANNEX I

# BENCHMARKS AND TIMELINES

*The Afghan Government, with the support of the international community, is committed to achieving the following benchmarks in accordance with the timelines specified.*

## SECURITY

**International Security Forces**

Through end-2010, with the support of and in close coordination with the Afghan Government, the NATO-led International Security Assistance Force (ISAF), Operation Enduring Freedom (OEF) and their respective Provincial Reconstruction Teams (PRTs) will promote security and stability in all regions of Afghanistan, including by strengthening Afghan capabilities.

**Afghan National Army**

By end-2010: A nationally respected, professional, ethnically balanced Afghan National Army will be fully established that is democratically accountable, organized, trained and equipped to meet the security needs of the country and increasingly funded from Government revenue, commensurate with the nation's economic capacity; the international community

will continue to support Afghanistan in expanding the ANA towards the ceiling of 70,000

personnel articulated in the Bonn talks; and the pace of expansion is to be adjusted on the basis of periodic joint quality assessments by the Afghan Government and the international community against agreed criteria which take into account prevailing conditions.

**Afghan National and Border Police**

By end-2010, a fully constituted, professional, functional and ethnically balanced Afghan National Police and Afghan Border Police with a combined force of up to 62,000 will be able to meet the security needs of the country effectively and will be increasingly fiscally sustainable.

**Disbandment of Illegal Armed Groups**

All illegal armed groups will be disbanded by end-2007 in all provinces.

**Counter-Narcotics**

By end-2010, the Government will strengthen its law enforcement capacity at both central and provincial levels, resulting in a substantial annual increase in the amount of drugs seized or destroyed and processing facilities dismantled, and in effective measures, including targeted eradication as appropriate, that contribute to the elimination of poppy cultivation.

By end-2010, the Government and neighbouring and regional governments will work together to i seizure and destruction of drugs being smuggled across Afghanistan's borders and effective action against drug traffickers.

**Mine Action and Ammunition**

By end-2010, in line with Afghanistan's Millennium Development Goals (MDGs) and Afghanistan's Ottawa Convention obligations, the land area contaminated by mines and unexploded ordnance will be reduced by 70%; all stockpiled anti-personnel mines will be located and destroyed by end-2007; and by end-2010, all unsafe, unserviceable and surplus ammunition will be destroyed.

## GOVERNANCE, RULE OF LAW AND HUMAN RIGHTS

**Public Administrative Reform**

By end-2010: Government machinery (including the number of ministries) will be restructured and rationalised to ensure a fiscally sustainable public administration; the civil service commission will be strengthened; and civil service functions will be reformed to reflect core functions and responsibilities.

A clear and transparent national appointments mechanism will be established within 6 months, applied within 12 months and fully implemented within 24 months for all senior level appointments to the central government and the judiciary, as well as for provincial governors, chiefs of police, district administrators and provincial heads of security.

By end-2006 a review of the number of administrative units and their boundaries will be undertaken with the aim of contributing to fiscal sustainability.

By end-2010, in furtherance of the work of the civil service commission, merit-based appointments, vetting procedures and performance-based reviews will be undertaken for civil

service positions at all levels of government, including central government, the judiciary and police, and requisite support will be provided to build the capacity of the civil service to function effectively. Annual performance-based reviews will be undertaken for all senior staff (grade 2 and above) starting by end-2007.

ncrease coordination and mutual sharing of intelligence, with the goal of an increase in the.

**Anti-Corruption**

The UN Convention against Corruption will be ratified by end-2006, national legislation adapted accordingly by end-2007 and a monitoring mechanism to oversee implementation will be in place by end-2008.

**The Census and Statistics**

The census enumeration will be completed by end-2008 and the complete results published.

Reliable statistical baselines will be established for all quantitative benchmarks by mid-2007 and statistical capacity built to track progress against them.

**National Assembly**

The National Assembly will be provided with technical and administrative support by mid-

2006 to fulfil effectively its constitutionally mandated roles.

**Elections**

The Afghanistan Independent Electoral Commission will have the high integrity, capacity and resources to undertake elections in an increasingly fiscally sustainable manner by end-2008, with the Government of Afghanistan contributing to the extent possible to the cost of future elections from its own resources. A permanent civil and voter registry with a single national identity document will be established by end-2009.

**Gender**

By end-2010: the National Action Plan for Women in Afghanistan will be fully implemented; and, in line with Afghanistan's MDGs, female participation in all Afghan governance institutions, including elected and appointed bodies and the civil service, will be strengthened.

**Domestic Revenues**

Afghanistan's total domestic budgetary revenue – equivalent to 4.5% of estimated legal GDP in 1383 (2004/05) – will steadily increase and reach 8% of GDP by 1389 (2010/11). The ratio of revenue to estimated total recurrent expenditures, including estimated recurrent expenditures in the core and external development budgets, is projected to rise from 28% in 1383 (2004/05) to an estimated 58% in 1389, resulting in a continuing need, in accord with the principles in Annex II, for (1) external assistance to the core budget and (2) increasing cost-effectiveness of assistance that funds recurrent expenditure though the external development budget.

**Private Sector Development and Trade**

All legislation, regulations and procedures related to investment will be simplified and harmonised by end-2006 and implemented by end-2007. New business organisation laws will be tabled in the National Assembly by end-2006. The Government's strategy for divestment of state-owned enterprises will be implemented by end-2009.

**Financial Services and Markets**

Internationally accepted prudential regulations will be developed for all core sectors of banking and non-bank financial institutions by end-2007. The banking supervision function of Da Afghanistan Bank will be further strengthened by end-2007. Re-structuring of state-owned commercial banks will be complete by end-2007. State-owned banks that have not been re-licensed will be liquidated by end-2006.

**Regional Cooperation**

By end-2010: Afghanistan and its neighbours will achieve lower transit times through Afghanistan by means of cooperative border management and other multilateral or bilateral trade and transit agreements; Afghanistan will increase the amount of electricity available through bilateral power purchase; and Afghanistan, its neighbours and countries in the region . will reach agreements to enable Afghanistan to import skilled labour.

## ANNEX II

# IMPROVING THE EFFECTIVENESS OF AID TO AFGHANISTAN

The international community has made a significant investment in the future of a democratic state of Afghanistan since December 2001. This Compact is an affirmation of that commitment. The Afghan Government and the international community are further committed to improving the effectiveness of the aid being provided to Afghanistan in accordance with the Paris Declaration on Aid Effectiveness (2005), recognising the special needs of Afghanistan and their implications for donor support.

Consistent with the Paris Declaration and the principles of cooperation of this Compact, the Government and the international community providing assistance to Afghanistan agree that the principles for improving the effectiveness of aid to Afghanistan under this Compact are:

1. Leadership of the Afghan Government in setting its development priorities and strategies and, within them, the support needs of the country and the coordination of donor assistance;

2. Transparency and accountability on the part of both the Government and the donors of the international assistance being provided to Afghanistan.

Under these principles and towards the goal of improving the effectiveness of aid to

Afghanistan, the Government will:

- Provide a prioritised and detailed Afghanistan National Development Strategy (ANDS) with indicators for monitoring results, including those for Afghanistan's Millennium Development Goals (MDGs);

- Improve its abilities to generate domestic revenues through, *inter alia*, customs duties and taxes; and to achieve cost recovery from public utilities and transportation;

- Agree with donors, international financial institutions and United Nations agencies on the benchmarks for aid channelled through the Government's core budget and for the utilisation of such aid; and monitor performance against those benchmarks; and

- Provide regular reporting on the use of donor assistance and performance against the benchmarks of this compact to the National Assembly, the donor community through the Afghanistan Development Forum and the public at large.

The donors will:

- Provide assistance within the framework of the Afghanistan National Development Strategy; programmes and projects will be coordinated with Government in order to focus on priorities, eliminate duplication and rationalise donor activities to maximise cost-effectiveness;

- Increasingly provide more predictable and multiyear funding commitments or indications of multiyear support to Afghanistan to enable the Government to plan better the implementation of its National Development Strategy and provide untied aid whenever possible;

  Increase the proportion of donor assistance channelled directly through the core budget, as agreed bilaterally between the Government and each donor, as well as through other more predictable core budget funding modalities in which the Afghan Government participates, such as the Afghanistan Reconstruction Trust Fund (ARTF), the Law and Order Trust Fund for Afghanistan (LOTFA) and the Counter-Narcotics Trust Fund (CNTF);

- Provide assistance for the development of public expenditure management systems that are essential for improving transparency and accountability in the utilisation of donor resources and countering corruption;

- Recognise that, because of the need to build Afghan capacity, donor assistance provided through the external budget will be designed in such a manner as to build this capacity in the Government as well as the private sector and non-profit sector;

- Ensure that development policies, including salary policies, strengthen national institutions that are sustainable in the medium to long term for delivery of programmes by the Government;

- For aid not channelled through the core budget, endeavour to:

Harmonise the delivery of technical assistance in line with Government needs to focus on priority areas and reduce duplication and transaction costs;

Reduce the external management and overhead costs of projects by promoting the Afghan private sector in their management and delivery;

Increasingly use Afghan national implementation partners and equally qualified local and expatriate Afghans;

Increase procurement within Afghanistan of supplies for civilian and military activities; and Use Afghan materials in the implementation of projects, in particular for infrastructure;

- Within the principles of international competitive bidding, promote the participation in the bidding process of the Afghan private sector and South-South cooperation in order to overcome capacity constraints and to lower costs of delivery;

- Provide timely, transparent and comprehensive information on foreign aid flows, including levels of pledges, commitments and disbursements in a format that will enable the Afghan Government to plan its own activities and present comprehensive budget reports to the National Assembly; this covers the nature and amount of assistance being provided to Afghanistan through the core and external budgets; and For external budget assistance, also report to the Government on: the utilisation of funds; its efficiency, quality and effectiveness; and the results achieved.

**ANNEX III**

## COORDINATION AND MONITORING

The Afghan Government and the international community recognise that the success of the Afghanistan Compact requires strong political, security and financial commitment to achieve the benchmarks within the agreed timelines.

Equally, the success of the Compact relies on an effective coordination and monitoring mechanism.

To this end, and in addition to existing sectoral coordination mechanisms, the Afghan Government and the international community are establishing a Joint Coordination and Monitoring Board with the participation of senior Afghan Government officials appointed by the President and representatives of the international community.

The Board will be co- chaired by a senior Afghan Government official appointed by the President and by the Special Representative of the UN Secretary-General for Afghanistan. Its purpose would be to ensure overall strategic coordination of the implementation of the Compact.

The Board will have a small secretariat staffed by the Afghan Government and the United Nations. It will be supported by technical experts, as needed. The Board will hold periodic meetings and special sessions as required to review the implementation of this Compact and suggest corrective action, as appropriate.

The Board will have a small secretariat staffed by the Afghan Government and the United Nations. It will be supported by technical experts, as needed. The Board will hold periodic meetings and special sessions as required to review the implementation of this Compact and suggest corrective action, as appropriate.

In addition, in carrying out its assessments, the Board will consider inputs from the international community, including United Nations agencies, international financial institutions, donors, international security forces and relevant non-governmental organisations and civil society representatives.

Periodic progress reports on the implementation of the Compact prepared by the Joint

Coordination and Monitoring Board will be made public.

**Source**: **The Afghanistan compact**, sur le site consulté le 2/04/2015 à 22:

http://www.nato.int/isaf/docu/epub/pdf/afghanistan_compact.pdf.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


شكر وعرفان.....أ

الإهداء.....ب

قائمة الجداول والخرائط.....ت

الملخص.....ث

Résumé.....ج

Abstract.....ح

مقدمة.....1

**الفصل الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية وتطورها.....9**

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.....9

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....9

المطلب الثاني: وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.....11

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.....13

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....14

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.....20

المطلب الثالث: المحددات الشخصية.....21

المبحث الثالث: دور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....23

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية.....23

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية.....32

المبحث الرابع: تحول السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.....35

المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.....36

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.....37

خلاصة الفصل الأول.....43

**الفصل الثاني: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الأمريكية–الأفغانية....44**

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لأفغانستان في السياسة الأمريكية.....44

المطلب الأول: المكانة الجيوسياسية لأفغانستان.....44

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في دول الجوار الأفغانية.....47

المبحث الثاني: جذور العلاقات الأمريكية– الأفغانية.....52

المطلب الأول: تطور العلاقات الأمريكية– الأفغانية.....53

المطلب الثاني: التحول في العلاقات الأمريكية مع طالبان.....60

المبحث الثالث: التدخل الأمريكي في أفغانستان بعد أحداث 09 سبتمبر 2001.....62

المطلب الأول: التحضير للحرب.....63

المطلب الثاني: بداية الحرب.....67

المطلب الثالث: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في أفغانستان.....69

خلاصة الفصل الثاني.....76

**الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان.....77**

المبحث الأول: أولويات السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان.....77

المطلب الأول: خلفيات إطلاق السياسة الجديدة لباراك أوباما في أفغانستان.....78

المطلب الثاني: مضمون السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان.....80

المبحث الثاني: أهداف وتحديات السياسة الجديدة لباراك أوباما في أفغانستان.....87

المطلب الأول: أهداف السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان.....88

المطلب الثاني: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق السياسة الأمريكية الجديدة.....95

المبحث الثالث: تقييم السياسة الأمريكية في أفغانستان.....100

المطلب الأول: مشروعية وفعالية السياسة الأمريكية في أفغانستان.....100

المطلب الثاني: تأثير الانسحاب الأمريكي على مستقبل أفغانستان.....105

خلاصة الفصل الثالث.....111

الخاتمة.....112

قائمة المراجع..... 116

الملاحق.....129

فهرس المحتويات.....145